

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع:

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : القانون الخاص

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

النظام القانوني للضمانات الحرية الشخصية أثناء مراحلتي
التحقيق الابتدائي و التحقيق القضائي

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

التخصص: القانون القضائي

الشعبة: الحقوق

تحت إشراف الأستاذة :

من إعداد الطالب :

- حميدي فاطمة

- بوعبد الله عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذة.....مجبر فاتحة.....رئيسا

الأستاذة.....حميدي فاطمة..... مشرفا مقرر

الأستاذة.....بوخدي فادية.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

نوقشت يوم: 2021/.07./07

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى ثمرة نجاحي إلى من أوصى بهما
الله سبحانه وتعالى :

" وبالوالدين إحسانا " سورة الإسراء - الآية 23

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضيء أيامي إلى من ذاقت مرارة الحياة وحلوها، إلى قرّة
عيني وسبب نجاحي وتوفيقي في دراستي إلى

"أمي "

أطل الله في عمرها

إلى الذي أحسن تربيتي وتعليمي وكان مصدر عوني ونور قلبي وجلاء حزني ورمز عطائي
ووجهني نحو الصلاح والفلاح إلى

"أبي "

أطل الله في عمره

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي

إلى أستاذتي " حميدي فاطمة " و جميع الأساتذة الأجلاء الذين أضاءوا طريقي بالعلم

وإلى كل أصدقاء الدراسة و العمل ومن كانوا برفقتي أثناء إنجاز هذا البحث إلي كل هؤلاء
وغيرهم ممن تجاوزهم قلبي ولن يتجاوزهم قلبي أهدي ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

- الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله وإنعامه، والحمد لله على جوده وإكرامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

أشكر الله عز وجل الذي أمدني بعونه ووهبني من فضله ومكنني من إنجاز هذا العمل ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في تكويني وأخص بالذكر أستاذتي الفاضلة

" حميدي فاطمة "

الذي تكرمت بإشرافها على هذه المذكرة ولم تبخل عليا بنصائحها الموجهة لخدمتي

فكانت لي نعم الموجهة والمرشدة

كما لا يفوتني ان أشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تشرفت لمعرفتهم وتقويمهم لمجهوداتي

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء أتوجه بعظيم الامتنان وجزيل الشكر المشفع بأصدق الدعوات .

مقدمة

لقد استطاع الإنسان منذ أن وجد على هذه الأرض أن يحقق عدة انجازات وانتصارات في شتى المجالات، وبخطى ثابتة وعبر الأزمنة استطاع أن يبني حضارات ودول ليعيش في كنفها ويحتمي بسلطانها.

وحفاظا على هذا الإنجاز العظيم كانت الصرامة في كل مساس من شأنه أن يهز الكيان المتماسك والذي يعرف بالدولة، ضمانا لهيبتها وحماية الأمن واستقرار شعبها. فالشخص بارتكابه الجريمة يكون قد زرع مركزه القانوني، وأعطى للدولة ما تتذرع به لفرض حقها في العقاب.

غير أنه قد تتماذى أجهزة الدولة في فرض سلطتها في العقاب عن طريق أجهزتها المختلفة، فتنتهك حقوق الأشخاص وحررياتهم، وعذرها الوحيد في ذلك هو القضاء على الجريمة والمجرمين، الا أن أفرطها هذه المؤسسات في ممارسة حقها قد يعرض كيان الدولة للتهديد لا سيما أن أعز ما يملكه الإنسان هي حقوقه وحرية التي يسعى دوما للحفاظ عليها، ومنه تبرز مسألة الضمانات في الإجراءات الجزائية حيث أن هذه الأخيرة تعتبر من أكثر القوانين حماية للحرية الشخصية وحقوق الإنسان أي أنها دستور للحرية.

فالمرحلة الأولى أي مرحلة التحقيق الابتدائي هي عبارة عن تحريات أولية تسبق تحريك الدعوى عن طريق جمع الاستدلالات بواسطة الشرطة القضائية والتي تنحصر مهمتها في البحث والتحري عن الجرائم وجمع العناصر الخاصة بهذه الجرائم، وجمع عناصر التحقيق، فإن هذه التحريات في حد ذاتها تختلف صلاحيات رجل الضبطية فيها تبعا لما توصف به تلك التحريات من كونها تحريات في مرحلة عادية أو تحريات في حالة استثنائية.

وهنا تظهر أهمية دراسة مرحلة التحري، ، فالدعوى لم تتحرك والشخص لم يتهم وإنما دارت حوله الشبهات والتفت الشيء الذي حتم على ضباط الشرطة القضائية عدم المساس بحريته إلا بالقدر الكافي للقيام بتلك الإجراءات التمهيدية، والقوانين الإجرائية ليست على حال واحد فما يمنح لرجل الضبط القضائي من صلاحيات كما يكفل للشخص من ضمانات. لذلك

فإن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم كان ولا يزال ينهض بحماية وضمأن الحقوق والحريات في مرحلة التحريات الأولية.

وقد نص التعديل الدستوري¹ على جملة من الضمانات الأساسية للحقوق والحريات الفردية، وتضمن قانون الإجراءات الجزائية² المعدل والمتمم القواعد التي تنظم كيفية المحافظة على تلك الحقوق والحريات، وضمأن عدم تعسف السلطة عندما تباشر الإجراءات الماسة بالحريات الشخصية.

إن الغاية من الضمانات ليست معاونة المتهم ومساعدته على الإفلات من حكم القانون و طائلة العقاب، ولا إضعاف حقوقه ولكن هي محاولة لإيجاد نوع من التوازن بين سلطان الدولة وبين موقف المتهم الذي قد يعجز عن الدفاع عن نفسه، وكشف براءته بسبب اضطرابه، ولذلك تمنح له هذه الضمانات بغية إظهار الحقيقة وكشفها.

حيث أن مرحلة التحقيق الابتدائي هو إطار إجرائي يقوم بموجبه ضباط الشرطة القضائية بناء على تعليمات وكيل الجمهورية بجمع الأدلة والاستدلالات المتعلقة بالجريمة طبقا للنص المادة 63 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم أما الثانية أي مرحلة التحقيق القضائي هي نشاط إجرائي تباشره سلطة قضائية مختصة بالتحقيق في مدى صحة الاتهام الموجه من طرف النيابة العامة فهو مرحلة لاحقة للإجراءات التحقيق الابتدائي.

وعموما فإن المراحل التي يمر بها الشخص سواء في مرحلة التحقيق الابتدائي أو مرحلة التحقيق القضائي تهدف إلى كشف الجريمة وتحديد أشخاصها، كما أنها تحافظ في آن واحد

1 - الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 معدل بـ:

-القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002

-القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008

- القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016، معدل

بالمرسوم رئاسي رقم 442/20 الموافق 20 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري / المصادق عليه في إستفتاء

أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82.

2 - أمر رقم 04/20 مؤرخ في 11 محرم 1442 الموافق 30 غشت 2020 يعدل ويتمم الأمر 155/66 المؤرخ

1966/06/08 المتضمن القانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51.

على حقين متناقضين، حق المجتمع في المتابعة وحق المتهم في الدفاع عن نفسه، إذ تعد الضمانات المنسوبة لهذا الأخير خلال مرحلتي التحقيق الابتدائي والتحقيق القضائي من قواعد النظام العام التي لا يجوز التنازل عنها أو تجاوز حدودها من قبل المكلف بها وهي بهذا المعنى أداة في يد الأفراد تمنع انحراف السلطة الموكلة بتطبيق القانون عن حدود الصلاحيات المنسوبة لها .

و يمكن القول أن هذه الضمانات تعمل على توفير المناخ الملائم للمتهم بجريمة معينة التوضيح موقفه والإجابة على الإستفهامات الموجهة إليه في جو سليم وإرادة سليمة لا يشوبها عيب.

وهذا ما سنتناوله من خلال دراسة ضمانات الحرية الشخصية في مرحلتي التحقيق الابتدائي والتحقيق القضائي.

وقد تم اختيارنا هذا الموضوع بناء الدوافع عدة منها و منها الشخصية ومنها الموضوعية **فالدوافع الشخصية** : إن معنى الحرية الشخصية لكاف لوحده أن يثير الانتباه والاهتمام، لأن النفس البشرية على هذه المعاني السامية وبطبعها تنفر من الظلم وتبحث عن العدل، وهو ما دفعنا للبحث عن ضمانات إجراءات التحقيق الابتدائي والتحقيق القضائي في ضوء قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم تحت عنوان ضمانات الحرية الشخصية في مرحلتي التحقيق الابتدائي والتحقيق القضائي).

أما الدوافع الموضوعية : وهي تلك الأسباب المتعلقة بالتساؤلات التي يطرحها موضوع البحث في حد ذاته فضلا عن التبعات التي يفرزها هذا الموضوع في الواقع الملموس، ذلك أن ضمانات الحرية الشخصية بين مرحلتي التحقيق الابتدائي والتحقيق القضائي في التشريع الجزائري وإجابة عن الأسئلة الآتية :

- كيف صان المشرع الجزائري وحمى الحرية الشخصية خلال مرحلتي التحقيق الابتدائي والتحقيق القضائي؟

- وبصورة أكثر دقة ما هي ضمانات الحرية الشخصية في مرحلتي التحقيق الابتدائي و التحقيق القضائي لكل من المشتبه و المتهم ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية المحورية جملة من التساؤلات الفرعية:

- هل كفل قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم ضمانات الحرية الشخصية بما يحقق العدل؟ وهل هذه الضمانات كافية ؟

- وإذا كانت غير كافية فما هي الضمانات التي ينبغي تكريسها حتى تصان حرية الشخص ولا تداس في كلي المرحلتين ؟

و للإجابة عن هذا الإشكال إرتينا أتباع المنهج التحليلي و الذي يعد مناسباً للتقيب عن ضمانات الحرية الشخصية في مرحلتي التحقيق الابتدائي و التحقيق القضائي حيث قمنا بتحليل أحكام قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم و التعليق عليها .

و كان هدفنا من هذه الدراسة هو محاولة الإلمام بضمانات الحرية الشخصية في مرحلتي التحقيق الابتدائي والتحقيق القضائي في ظل التشريع الجزائري بالتوفيق بين مقتضيات حماية الحرية الشخصية من جهة و ضرورة الكشف عن الحقيقة من جهة أخرى ، خاصة بعد التعديلات التي طرأت على قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم وأحكام الدستور وهذا من أهم الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع.

بالنسبة للدراسات السابقة فإن موضوع ضمانات الحرية الشخصية في مرحلتي التحقيق الابتدائي والتحقيق القضائي كثيرة و متعددة و لكن البعض منها يركز على مرحلة دون أخرى كما أن هذا الموضوع متشابهك و معقد. وأهم هذه الدراسات :

- عمارة فوزي ، قاضي التحقيق ، أطروحة دكتوراه ،كلية الحقوق، قسنطينة ،2009-2010 .

- سلطان محمد شاکر، ضمانات المتهم أثناء مرحلة التحريات الأولية، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق، باتنة، 2013.

- شويفر يوسف، التسرب كأسلوب التحري والتحقيق والإثبات، مجلة المستقبل، مدرسة الشرطة (طبيي العربي)، سيدي بلعباس، 2007.

صعوبات البحث :

لعل أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة:

- ضيق الوقت المقرر لمعالجة هذا الموضوع مقارنة مع صعوبة دراسته التي تتطلب وقت أطول لدراسته من جميع الجوانب.

ولقد حاولنا إثراء هذه الدراسة واعطائها القيمة العلمية والعملية التي تتناسب معها وتزيد

البحث عمقا وموضوعية من خلال اعتماد الخطة التالية :

الفصل الأول: ضمانات الحرية الشخصية في مرحلة التحقيق الابتدائي مقسم إلى مبحثين :

المبحث الأول: يتناول الضمانات الإجرائية العامة المتمثل في ضمانة الصفة واحترام ضوابط

الاختصاص وضمانات الرقابة على الضبطية القضائية ومسؤولية أعضائها.

أما المبحث الثاني: يتطرق إلى الضمانات الإجرائية الخاصة المتمثلة في ضمانات إجراءات

التحري عند اعتماد أسلوب التحري العادي وعند اعتماد أسلوب التحري الخاص.

أما الفصل الثاني: الحرية الشخصية في مرحلة التحقيق القضائي مقسم إلى مبحثين : المبحث

الأول: يتناول الضمانات الإجرائية العامة المتمثلة في الحياد والاستقلالية والسرية والتدوين.

أما المبحث الثاني: فيتناول الضمانات الإجرائية الخاصة أمام قاضي التحقيق وأمام غرفة

الاتهام. لينتهي موضوع الدراسة بخاتمة تتضمن عرضا موجزا لما احتوت عليه المذكرة من

أفكار وما تم استخلاصه من نتائج تم التوصل إليها

الفصل الأول

ضمانات الحرية الشخصية في مرحلة التحقيق الابتدائي

بدأ قانون الإجراءات الجزائية إلى الموازنة بين تحقيق الفعالية في مكافحة الجريمة بما يمنحه من سلطات واسعة للأجهزة المكلفة بذلك وبين حماية المتهم وما ينبثق عنها من حقوق وحرّيات، ابتداء بالقواعد الدستورية والقواعد التشريعية في صورة الإجراءات الجزائية وانتهاء بالقواعد التنظيمية المتعلقة بتنظيم الأسلاك الأمنية المكلفة بالتحري عن الجرائم وجمع الأدلة عنها كما أنها مرحلة إجرائية تهدف للكشف عن الحقيقة والبحث عن مرتكبي الجريمة، وهي مرحلة يفترض خلالها أن لا تمس فيها حقوق الأفراد وحرّياتهم إلا بالقدر الضروري لممارسة ضابط الشرطة القضائية لمهامه، ذلك أنها ليست من مراحل الدعوى العمومية التي تبدأ بتوجيه النيابة - بصفتها ممثلة الحق العام - الاتهام إلى الشخص المشتبه في ارتكابه جريمة من جرائم القانون العام فيتحوّل بذلك من مشتبه فيه إلى متهم وعلى هذا الأساس فالمشعر الجزائري أحاط هذه المرحلة بضمانات كثيرة تتلاءم وخطورة كل إجراء هي موضوع هذا الفصل

المبحث الأول: الضمانات الإجرائية العامة

أحاط المشعر الجزائري مرحلة التحقيق القضائي بمجموعة من الخصائص و المميزات، تميزها عن باقي مراحل الدعوى الجزائية، تعتبر بمثابة الضمانات العامة للحرية الشخصية للمتهم، في هذه المرحلة الهامة من الدعوى الجزائية كونها ضمان للتوفيق بين فاعلية العدالة الجزائية واحترام الحرية الشخصية.

1- ضمانة الصفة : و تختص به سلطة يكون لها كفاءة واستقلالية وحسن تقدير بما يكفل حسن مباشرة إجراءات التحقيق ومع ما تضمنته محاضر الاستدلالات التي أجزاها رجال الضبطية القضائية¹.

¹- عبد الحميد الشواربي، ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي، (د ط)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996، ص 130.

ويشمل جهاز الضبطية القضائية فئات ثلاث هي: فئة ضباط الشرطة القضائية، أعوان الضبط القضائي، والموظفين والأعوان المنوط بهم قانونا بعض مهام الضبط القضائي¹ وهو ما نستنتجه من والفئة التي تهمنها هي الفئة الأولى نظرا للصلاحيات الواسعة التي حولها لها القانون كونها قد تتخذ إجراءات تمس بحقوق الأفراد وحياتهم.

وهو ما جعل المشرع يحيط تصرفات الضبطية القضائية بضمانات تشريعية أهمها الصفة حيث أنه لا يمكن لعون أو ضابط الشرطة القضائية أو الموظف المكلف ببعض مهام الشرطة القضائية أن يمارس مهامه إلا إذا كان يتمتع بالصفة في ذلك².

2- ضابط الشرطة القضائية: تضيفي على ضابط الشرطة القضائية هذه الصفة بأحد الأسلوبين: بقوة القانون، أو بقرار وزاري مشترك، وتشمل هذه الفئة فئات ستة وردت في المادة 15 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الأمر 02/15³ وينقسم هذا الصنف إلى ثلاث فئات:

- **الفئة الأولى:** تشمل ضباط الدرك الوطني ورؤساء المجالس الشعبية البلدية والموظفين التابعين للأسلاك الخاصة للمراقبين ومحافظي وضباط الشرطة للأمن الوطني.
- **الفئة الثانية:** ذوي الرتب في الدرك الوطني و دركيون والأمن.
- **الفئة الثالثة:** فتشمل ضباط الصف في مصالح الأمن العسكري⁴.

3- أعوان الشرطة القضائية : وهم الفئة المذكورة بالمادة 19 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم وتشمل موظفي مصالح الشرطة وذوي الرتب في الدرك الوطني ورجال الدرك ومستخدمي الأمن العسكري الذين ليست لهم صفة ضابط شرطة قضائي إضافة لفئة الحرس

1 - المادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالقانون رقم 2017-07 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1438 الموافق 27 مارس 2017 يعدل يتم الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

² - عبد الله أوهابيه، شرح قانون الإجراءات الجزائية، - التحقيق والتحري-، د ط ، دار هومة، الجزائر، 2004، ص193.

³ - الأمر 02/15، المؤرخ في 23 يوليو 2015. الجريدة الرسمية رقم 41 المؤرخة في 29 يوليو 2015.

⁴ - عبد الله أوهابيه، المرجع نفسه، ص194.

البلدي تطبيقا للمادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96 / 265 المؤرخ في: 1996/08/03 المتعلق بالقانون الأساسي للحرس البلدي وتحديد مهامه وتنظيمه. وقد أشارت المادة 20 إلى اختصاصهم¹.

4- الموظفون والأعوان المكلفون ببعض مهام الشرطة القضائية : وهي الفئة الوارد ذكرها في المواد من 21 إلى 28 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم وهي فئات يتحدد اختصاصها خارج إطار القانون العام² ، وتعني هذه الفئة بالمخالفات التي تحصل في مجال عمل هؤلاء الأعوان دون أن تكون لهم صلاحية اتخاذ أي إجراء يمس حرية الأفراد تطبيقا للمواد 51، 65، 65-1، و 139 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم

المطلب الأول: احترام ضوابط الاختصاص

أعطى المشرع لكل فئة من فئات الضبطية القضائية اختصاصات معينة فالفتتان المذكورتان بالمادتين 15 و 19 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم³ لهما اختصاص عام يشمل البحث والتحري بشأن كافة جرائم القانون العام⁴. بينما الفئة الثالثة لها اختصاص خاص ومحدد حسب قوانينها الخاصة وهو مضمون المادة 27 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم وهذا ما يسمى بالاختصاص النوعي يقابله الاختصاص الإقليمي أو المحلي⁵.

¹ - أحمد غاي، ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية، (د ط)، دار هومة، بوزريعة الجزائر، 2003، ص 118.

² - رؤوف عبيد، المشكلات العملية الهامة في الإجراءات الجزائية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، (د ت ن) ، ص 81.

3 - قانون رقم 18-06 مؤرخ يوم 10 جوان 2018 يتضمن تعديل قانون الاجراءات الجزائية جريدة رسمية رقم 34 سنة 2018.

⁴ - إذ يناط بالضبط القضائي وفقا لأحكام الفقرة (3) من المادة 12 ق، إ، ج. مهمة البحث والتحري عن الجرائم المقررة في قانون العقوبات وجمع الأدلة عنها والبحث عن مرت كبيها ما دام لم يثبت فيها بتحقيق قضائي.

⁵ - عبد الله أوهابيه ، ضمانات الحرية الشخصية أثناء مرحلة البحث التمهيدي - الاستدلال ، الطبعة الأولى، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2004، ص 109 و 110.

الفرع الأول: الاختصاص الإقليمي

وهو يعبر عن المجال الإقليمي الذي يباشر فيه ضابط الشرطة القضائية مهامه الضبطية في حدود الصلاحيات المخولة له قانونا، ويعد هذا الضابط ضمانة جد هامة تكفل المحافظة على حقوق وحرية الأفراد لأنه يعتبر المعيار المحدد لمدى صحة الإجراءات وذلك بتحديدده للمجال الإقليمي لسلطة الضبطية القضائية من حيث وضعه للحدود الإقليمية والجغرافية التي يمارس فيها اختصاصه¹.

حيث أن الاختصاص الإقليمي أو المحلي ينعقد وفقا للمادتين 37 و 40 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم ويكون إما بمكان ارتكاب الجريمة أو محل إقامة المشتبه فيه أو بمكان إلقاء القبض عليه.

على أن الضبطية القضائية تخضع في ممارسة مهامها الرقابة وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق أو غرفة الإتهام حسب الحالة. والأصل حسب المادة 16 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم أن يمارس ضباط الشرطة القضائية اختصاصهم المحلي في الحدود التي يباشرون فيها وظائفهم المعتادة، إلا أنه واستثناءا قد يمتد اختصاص ضابط الشرطة القضائية إلى أوسع من ذلك فيكون إما لكافة دائرة إقليم المجلس القضائي الذي يمارس فيه مهامه واما يكون وطنيا عبر كافة الإقليم الوطني وذلك حسب ما إذا كان ضابط الشرطة القضائية يمارس مهامه في إطار اختصاصاته العادية أو الاستثنائية التي تشمل حالة التلبس بالجريمة، وحالة التحري عن بعض الجرائم المتمثلة في البحث ومعاينة جرائم المخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، وجرائم تبييض الأموال، والإرهاب، والجرائم المتعلقة بالتنشيع الخاص بالصرف، يمتد اختصاص

¹ - نصر الدين هنوني و دارين يقدح ، الضبطية القضائية في القانون الجزائري، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2009،

ضابط الشرطة القضائية إلى كامل التراب الوطني. وكذا حالة الإنابة القضائية (الندب القضائي)¹.

الفرع الثاني: الاختصاص النوعي

ضمانة الاختصاص النوعي المقصود منها تخصيص أعمال محددة من الضبطية القضائية لفئة معينة من رجال الضبطية القضائية حيث يقوم المشرع بحصر اختصاص كل فئة معينة بنوع معين من الجرائم².

وعليه فإن الاختصاص النوعي يختلف تبعا لصفة رجال الضبطية القضائية ويطلق عليها بالاختصاص الوظيفي، ذلك أن الضبطية القضائية طائفتان واحدة لها اختصاص عام يشمل جميع أنواع الجرائم ويطلق على هذه الفئة ذور الاختصاص العام وطائفة ثانية لها اختصاص محدد بنوع معين من المخالفات التي تقع خرقا للأنظمة القانونية التي يعملون ضمنها ويطلق على هذه الفئة ذور الاختصاص الخاص. وهذين النوعين من الاختصاص يرتبطان بالصفة حيث نجد أن ضباط الشرطة القضائية طبقا للمادة 15 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر 02/15 المؤرخ في 23 جويلية 2015 لهم اختصاص عام، في حين أن المخولين وهم ليسو ضباطا بعض صلاحيات الضبط القضائي طبقا للمادة 21 و 27 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم لهم اختصاص خاص ويبدو الاختصاص النوعي واضحا في نص المادة 14 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم التي تنص على أنه يشمل الضبط القضائي:

- ضباط الشرطة القضائية.
- أعوان الضبط القضائي.

- الموظفين والأعوان المنوط بهم قانونا بعض مهام الضبط القضائي¹.

¹ - عبد الله أوهابيه، شرح قانون الإجراءات الجزائية ، المرجع السابق، ص 209.

² - جمال جرجس مجلع تاوضروس، الشرعية الدستورية لأعمال الضبطية القضائية، (دط)، النسر الذهبي للطباعة ، عابدين مصر، 2006، ص 87.

الفرع الثالث: ضمانات الرقابة على الضبطية القضائية ومسؤولية أعضائها

تبدو مظاهر هذه الرقابة القضائية على أعمال الضبطية القضائية في إخضاع جهاز الضبط القضائي لإشراف النيابة العامة وعند إخضاع هذا الجهاز الرقابة غرفة الإتهام وعن طريق تقرير مسؤولية القائم به متى توافرت المسؤولية، هذه الرقابة في صورها المختلفة هي الكفيلة متى تمت بصورة منتظمة ووفقا لما يقرره القانون بضمان الحقوق والحریات بعدم التعرض لها أو المساس بها من طرف أعضاء جهاز الضبطية القضائية إلا في الحدود التي يسمح لهم بها القانون².

الفرع الرابع: ضمانات الرقابة على الضبطية القضائية

تزداد أهمية هذه الضمانات في ظل افتقاد الضبطية القضائية أين يخضع جهاز الضبط القضائي في مباشرة مهامه لسلطتين أو لنوعين من التبعية، سلطة النيابة العامة وغرفة الإتهام والسلطة الرئاسية المباشرة، الأمر الذي يدعونا إلى التساؤل هل خاصية عدم استقلالية جهاز الضبط القضائي ضمانات حقيقية للحقوق والحریات فعلا؟

وكيف تساهم رقابة النيابة العامة وغرفة الإتهام على أعمال الضبطية القضائية في ضمان الحقوق والحریات³؟

أولا: رقابة النيابة العامة

تعتبر تبعية الضبطية القضائية للنيابة العامة نوعا أو صورة من صور الرقابة القضائية التي قد تقف حائلا بين الضابط وبين محاولة الاقتيات على حقوق وحریات الأفراد وهي بذلك تشكل ضمانات جد هامة للحقوق والحریات⁴.

¹- عبد الله أوهابيبية ، شرح قانون الإجراءات الجزائية ، المرجع السابق، ص 210.

²- عبد الله أوهابيبية، (ضمانات الحرية الشخصية أثناء مرحلة البحث التمهيدي) ، المرجع السابق، ص 165.

³- عبد العزيز سعد، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية ، (د ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب ، (د ب ن)، 1991، ص

42.

⁴- التعليمات الوزارية المشتركة بين وزير العدل ووزير الدفاع ووزير الداخلية المؤرخة في 31/07/2000، المحددة للعلاقة التدريجية بين السلطة القضائية والشرطة القضائية في مجال إدارتها والإشراف عليها ومراقبتها .

وعند كل مخالفة مرتكبة من ضباط الشرطة القضائية تؤدي إلى متابعتهم جزائيا طبقا لأحكام المادة 208 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم. نص الفقرة الثانية من المادة: 12 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم «يتولى وكيل الجمهورية إدارة الضبط القضائي ويشرف النائب العام على الضبط القضائي بدائرة اختصاص كل مجلس قضائي، وذلك تحت رقابة غرفة الإتهام بذلك المجلس» نص المادة 36 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم التي تنص: «يقوم وكيل الجمهورية بما يأتي :

إدارة نشاط ضباط وأعاون الشرطة القضائية في دائرة اختصاص المحكمة، وله جميع السلطات والصلاحيات المرتبطة بصفة ضابط الشرطة القضائية مراقبة تدابير التوقيف للنظر¹» وتتأكد تبعية هذا الجهاز في عمله الوظيفي أكثر بإضافة تعديل المادة 18 مكرر تحت القانون رقم 01/08 المؤرخ في 26 يونيو 2001 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم².

ثانيا : رقابة غرفة الاتهام

إن القانون الجزائري لم يكتفي بإخضاع الضبطية القضائية لإدارة وإشراف النيابة على مستوى المحاكم والمجالس القضائية، بل أخضعها أيضا لرقابة غرفة الاتهام، هذه الرقابة تنصب على أعمالهم المتعلقة بالبحث والتحري عن الجرائم وقد حددت المواد من 206 إلى 211 ق...ج المعدل والمتمم مراقبة أعمال ضباط الشرطة القضائية وقد جاء في المادة 260 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم: «تراقب غرفة الاتهام أعمال ضباط الشرطة القضائية والموظفين والأعاون المنوطة بهم بعض مهام الضبط القضائي الذين يمارسونها حسب الشروط المحددة في المواد 21 والتي تليها من هذا القانون³».

وتتجسد رقابة غرفة الإتهام عن طريق:

¹ - المادة 36 قانون الإجراءات الجزائية المعدل بالأمر رقم 02/15 المؤرخ في 23 يوليو 2015 المعدل والمتمم للأمر 155/66.

² - نصر الدين هنوني و دارين يقده ، المرجع السابق، ص 98

³ - أحمد غاي، التوقيف للنظر، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 78.

أ- الأمر بإجراء تحقيق : إذا طرح أمام غرفة الإتهام موضوع مخالفة أحد أعضاء الضبطية القضائية أو تجاوزه اختصاصه فيما ينسب إليه من إخلال في مباشرة مهامه في نطاق الشرطة القضائية فإنها تأمر بإجراء تحقيق تستمع من خلاله الطلبات النيابة العامة على المجلس القضائي طبقا للمادة 208 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم وله حق الاستعانة بمحامي ليحضر معه التحقيق.

ب- توقيع الجزاءات على عضو الضبطية القضائية: نظرا لخضوع أعضاء جهاز الضبط القضائي لتبعية مزدوجة تبعية إدارية وأخرى وظيفية، فإن عضو الضبطية القضائية بالإضافة إلى مساءلته إداريا وفقا للقواعد العامة، يمكن لغرفة الاتهام أن توقع عليه جزاءات ذات طبيعة تأديبية وأن تسأله شخصا عما قد نسب إليه من أخطاء فإنه:

- أن توجه له ملاحظات، كما توقفه عن ممارسة مهامه كعضو الشرطة القضائية.

- أن تسقط عنه الصفة نهائيا طبقا للمادة 209 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم حيث أن غرفة الاتهام تختص بالمساءلة التأديبية وهي من السلطة القضائية التي يفترض فيها الحياد وأن تكون الحارس الأمين للحقوق والحرريات الفردية وما يدعم هذا انه ليس هناك ما يمنع من إمكانية المساءلة الجنائية بالإضافة إلى المساءلة التأديبية ذلك أنه إذا ثبت لغرفة الاتهام باعتبارها الجهة التي تراقب جهاز الضبطية القضائية، إذا نسب إلى عضوا من هذا الجهاز فعل يعد جريمة طبقا القانون العقوبات فإنها لها أن تحيله على النيابة العامة ليتول بنفسه الإجراءات اللازمة باعتباره الجهة المخولة قانونا لتحريك الدعوى وتوجيه الإتهام¹.

وعليه فإن الرقابة على أعمال الضبطية القضائية تعتبر وسيلة لضمان الحقوق والحرريات الفردية بواسطة مراقبة عمل أعضائها من طرف النيابة العامة ممثلة في وكيل الجمهورية والنائب العام عن طريق إدارتها وإشرافها عليهم ومراقبة غرفة الإتهام عن طريق ما تقرره من جزاءات تأديبية في حقهم وإحالة ملف المعني بالأمر للجهات القضائية المختصة

¹ - أنظر جيلالي بغدادي، التحقيق دراسة مقارنة نظرية وتطبيقية، (د ط)، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر ، 1999، ص 49.

لإمكانية مساءلته جنائيا . وأن القول بوجود الإشراف على الضبطية القضائية عن طريق جهاز القضاء مباشرة لا النيابة العامة لا ينقص من قيمة هذه الضمانات طالما أن هناك جهاز آخر قضائي يتمتع بالاستقلالية عن السلطات الأخرى ، وتدعم هذه الضمانة أكثر في ظل الأمر رقم 02/15 المعدل والمتمم للأمر 155/66 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الذي عدل المادة 2/17 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم أين لم يعد ضباط الشرطة بإمكانهم طلب أو تلقي أوامر أو تعليمات إلا من الجهة القضائية المختصة.

المطلب الثاني: ضمانات الرقابة على الضبطية القضائية

إذا كان المشرع الجزائري قد أحاط أعمال الضبطية القضائية بعناية خاصة من حيث تنظيمها واحترام كل تلك القيود باعتبارها من الضمانات المقررة لحماية الحقوق والحريات وتقرير إخضاعها لإدارة وإشراف جهاز النيابة العامة ومراقبة غرفة الاتهام. المشرع الجزائري فإنه أيضا يقرر الجزاءات التي يمكن تطبيقها على عضو الضبطية القضائية سواء كانت تلك الجزاءات موضوعية أو جزاء جزائي، ويوصف أيضا بالجزاء الموضوعي كون الأثر الذي يحدثه لا ينال من الشخص القائم بالإجراء، وإنما ينصب على الإجراء ذاته، أو جزاءات شخصية وتوصف بأنها جزاءات غير إجرائية، لأنها تنصب على الشخص القائم بالإجراء مما يطبق عليه من جزاءات جزائية أو مدنية أو تأديبية حسب الأحوال، ذلك أن الرقابة القضائية التي وضعت كوسيلة لحماية المشروعية الإجرائية تتجسد أكثر بتقرير المسؤولية بنوعها الموضوعية والشخصية¹.

أولا: الجزاء الموضوعي

هل الجزاء الموضوعي ضمان للحقوق والحريات حسب ما أقره المشرع الجزائري ؟

- لقد أقر المشرع الجزائري هذا الجزاء الإجرائي في مرحلة التحقيق الابتدائي في أحكام المادة 44 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم المعدل بموجب القانون 22/06 التي

¹ - أحمد محيو، المنازعات الإدارية، الطبعة 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 112.

نصت على بطلان الإذن بالتفتيش إذا لم يتضمن بيان وصف الجرم موضوع البحث عن الدليل وعنوان الأماكن التي تتم زيارتها وتفتيشها وإجراء الحجز فيها وأحكام المادة 48 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم التي قررت البطلان عند مخالفة أحكام المادتين 45-47 منه. وكانه أضيف على إجراء معين أهمية خاصة وقرر بطلانه إذا لم يحترم القائم به شروطه التي تعتبر ضمانا للحرية الشخصية ولم يول لبقية الإجراءات نفس تلك الأهمية ومنه نقول إذن أن:

- عدم العمل بالجزاء الإجرائي أو عدم تقريرية في ظل الإجراءات التمهيدية يجرى القاعدة الإجرائية من صفة الإلزام التي تتميز به القاعدة القانونية بصفة عامة.
- الاكتفاء بتقرير المسؤولية الشخصية ليس كفيلا بضمان الحقوق والحريات الفردية إذا لم يسندها جزاء آخر، وطبيعة إجرائية خاصة في ظل وضع تكاد تكون فيه المسؤولية الشخصية بإدارة التطبيق إذا لم نقل بأنها غير منطقية¹.

ثانيا: الجزاء الشخصي

إن الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها عناصر الضبطية القضائية تتفاوت من حيث طبيعتها ، فهناك أخطاء بسيطة ذات طابع إداري لا ترق إلى مستوى الجريمة، حيث تترتب عنها المسؤولية التأديبية فقط، وهناك أفعال خطيرة تتوفر فيها عناصر الجريمة ويمكن أن يترتب عنها ضرر مادي أو معنوي فتؤدي إلى قيام المسؤولية الجزائية أو المدنية².

أ- المسؤولية الجزائية : المسؤولية الجزائية لعناصر الضبطية القضائية هي أشد أنواع المسؤولية أثرا ، بمناسبة ارتكابهم جريمة من جرائم القانون العام، أو بمناسبة ما قد يقع منهم أثناء مباشرة وظيفة الضبط القضائي من تجاوزات أو انتهاكات أو اعتداء على الحقوق والحريات الفردية، بشرط أن يرقى الخطأ المنسوب لعناصر الضبط القضائي إلى درجة الخطأ الجزائي طبقا لنصوص القانون، ومن الجرائم التي يمكن أن يتابع بسببها، نذكر جريمة انتهاك

¹- أنظر عبد الله أوهابيه، (ضمانات الحرية الشخصية أثناء مرحلة البحث التمهيدي)، المرجع السابق ، ص 312 و 313.

²- نصر الدين هنوني و دارين يقده ، المرجع السابق، ص 101.

حرمة المسكن، والقبض والتوقيف دون وجه حق، والمساس بالسلامة الجسدية للأفراد بالإضافة إلى الجرائم التي تخرج عن إطار الوظيفة، وهي متعددة، ولكن ما يميز المسؤولية الجزائية لعناصر الضبطية القضائية هي المتابعة القضائية، لأن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم أفرد فئة منهم فقط بمتابعة خاصة، وهي فئة ضباط الشرطة القضائية، أما الأعوان و الموظفين الآخرين للضبطية القضائية فالمتابعة تكون عادية. هذه القواعد الخاصة هي القواعد المقررة للمتابعة على الجنايات والجناح المرتكبة من القضاة وبعض الموظفين الساميين في الدولة والجهة المخولة لهذه المتابعة في المجلس القضائي أين يقوم وكيل الجمهورية بمجرد إخطاره بالقضية بإرسال ملف الدعوى إلى النائب العام لدى المجلس القضائي فإذا ما رأى ثمة محلا للمتابعة، عرض الأمر على رئيس المجلس القضائي الذي يأمر بتعيين قاضي التحقيق في القضية، يكون من غير قضاة جهة الاختصاص التي كان يتبعها ضابط الشرطة القضائية المتابع، ضمنا للحيدة وعدم التحيز لضابط الشرطة القضائية. وعند الانتهاء من التحقيق معه يحال أمام جهة الحكم المختصة التي يتبعها المحقق أو أمام غرفة الاتهام مباشرة للمجلس القضائي، طبقا لنص المادة 577 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم¹.

ب- المسؤولية المدنية: تطبق قواعد المسؤولية المدنية عند توافر أركانها من خطأ أو ضرر وعلاقة نسبية على جميع الأشخاص العاديين أو على موظفي الدولة كأعضاء الضبطية القضائية عما يرتكبونه من أخطاء بمناسبة مباشرتهم لوظيفة الضبطية القضائية، هذه الأخطاء نتيجة أفعال تشكل جريمة وفقا للقانون العقوبات تسبب ضررا للمدعي بالتعويض فيحق أن يلجأ لاختيار القضاء الجنائي أو القضاء المدني وتطبق على أعضاء الضبطية القضائية، ضباطا وأعوانا القواعد العامة لمسئلتهم مدنيا على خلاف ما هو عليه الأمر عند مساءلتهم جنائيا²، فإذا ما نسب إلى عضو الضبطية القضائية خطأ وسبب ضررا للغير يتابع وفق القواعد العامة في القانون المدني طبقا لنص المادة 124 ق مدني، أما إذا كان الخطأ يعد جريمة فإنه يمكن

¹ - أحمد غاي، الوجيز في تنظيم و مهام الشرطة القضائية، ط5، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 128.

² - أنظر عبد الله أوهابيه، (شرح قي ... ج)، المرجع السابق، ص 305.

متابعته بالتعويض في أي مرحلة كانت عليها الدعوى عن طريق الادعاء المدني أما قاضي التحقيق طبقا للمادة 172 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم من القانون 14/04 أو التدخل طبقا للمادة 239 ، 399 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم أو الادعاء المباشر أمام المحكمة طبقا للمادة 337 مكرر ق...ج المعدل والمتمم إذا كانت الجريمة هي انتهاك حرمة المسكن مع وجوب التقيد بأحكام 576 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم وهو ما يؤكد حرص المشرع على ضمان الحقوق والحريات بتقرير المسؤولية المدنية طبقا لما جاء في المادة 61 من الدستور المعدل والمتمم بالقانون رقم 01 - 16 المعدل والمتمم المؤرخ في 06 مارس 2016 الذي نص على أنه (يترتب على الخطأ القضائي تعويض من الدولة)¹.

ت- المسؤولية التأديبية : بما أن عضو الضبطية القضائية يخضع لإشراف مزدوج، إشراف وظيفي من النيابة العامة ممثلة في وكيل الجمهورية والنائب العام بالإضافة إلى رقابة غرفة الاتهام على أعمالها وإشراف من رؤسائه المباشرين ، إضافة إلى ما يمكن أن يوجهه له وكيل الجمهورية والنائب العام من ملاحظات، إذ ليس هناك ما يمنع من الناحية القانونية من تسليط عقوبتين تأديبيتين من غرفة الاتهام ومن رؤسائه الإداريين². فالمسؤولية التأديبية هي خطوة مشجعة لضمان الحرية الفردية، ذلك لأنه محفزا لعضو الضبطية القضائية بأن يقوم باختصاصه في حدود ما يخوله له القانون من جهة وزاجرا له بعدم خرق هذا القانون بتجاوز حدود اختصاصه من جهة أخرى، من أجل ضمان محاكمة عادلة³.

المبحث الثاني: الضمانات الإجرائية الخاصة

نظرا للطبيعة القضائية للتحقيق القضائي، فهو همزة وصل بين مرحلة التحريات الأولية و مرحلة المحاكمة، لذا يكتسي أهمية بقدر الخطورة التي تميزه، الأمر الذي جعل المشرع يوليه جزء هاماً من الضمانات، التي من بينها تلك الإجراءات المتخذة خلاله

¹ - أنظر عبد أوهايبية، (شرح ق... ج)، المرجع نفسه، ص 306.

² - أنظر جيلالي بغدادي، المرجع السابق ، ص 39.

³ - أحمد غاي، (ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية)، المرجع السابق، ص 131.

إن هذه الضمانات الإجرائية تختلف باختلاف أسلوب التحري المعتمد من طرف رجال الضبطية القضائية ، ذلك أن المشرع الجزائري قد وضع في متناولهم أسلوبين للتحري عن الجرائم أولهما أسلوب تحري عادي و ثانيهما أسلوب تحري خاص لا يتم اعتماده إلا في حالة التحري عن الجرائم المتلبس بها ، أو في حالة الجرائم المستحدثة، أو في حالة الإنابة القضائية.

المطلب الأول: عند اعتماد أسلوب التحري العادي

لقد وضع المشرع الجزائري بدوره هذا الأسلوب أو الشكل من التحريات في المواد 63-64 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم ، و إن كان قد تغاضى عن تحديد الإجراءات التي يتعين على رجال الضبطية القيام بها وفقا لهذا الأسلوب من التحريات¹، إلا أنه و بالرجوع إلى الممارسات الميدانية فإنه يمكن تصنيف الأعمال الإجرائية التي يتضمنها هذا الأسلوب وفقا لمعيار الحقوق والحريات المنتهكة إلى إجراءات مقيدة لحرية التنقل وتشمل استيقاف الأشخاص و توقيفهم للنظر ، وإجراءات ماسة بحرمة الحياة الخاصة وإجراء اعتراض المراسلات و تسجيل الأصوات والتقاط الصور ، وإجراء التفتيش.

الفرع الأول : ضمانات الإجراءات المقيدة لحرية التنقل

أن تجسيد مبدأ حرية التنقل الذي أقرته مواثيق حقوق الإنسان² و أدرجته الدول الحديثة في دساتيرها³ يتم عبر تقنين و تنظيم الضوابط و القواعد المحددة لممارسة الإجراءات الماسة بهذا الحق ، و تحديدا عند استيقاف الأفراد و توقيفهم للنظر بل أكثر من ذلك لا بد أن تذهب تلك القواعد بعيدا عند وضعها في بيان الجزئيات التي يتحتم على أعضاء أجهزة الأمن مراعاتها عند مباشرتها لتلك الإجراءات . و كل إخلال بتلك القواعد يعد انتهاكا لمبدأ الشرعية

¹ - معراج الجديدي، الوجيز في الإجراءات الجزائية مع التعديلات الجديدة، (د ط)، (د دن)، الجزائر، 2004، ص 92.

² - نصت المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 (لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه... تعسفا) .

³ - حيث نصت المادة 55 من دستور 1996 المعدل بالقانون 16-01 المؤرخ في 07/03/2016 يحق لكل مواطن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية أن يختار بحرية موطن إقامته، وأن يتنقل عبر التراب الوطني، حق الدخول إلى التراب الوطني والخروج منه مضمون له)، ونصت المادة 59 منه (على أنه لا يتابع أحد، ولا يوقف أو يحتجز، إلا في الحالات المحدد بالقانون وطبقا للأشكال التي نص عليها).

الإجرائية يعرض المنهك الجزاءات تصل إلى حد المتابعة الجزائية ، من أجل ضمان الحقوق و الحريات و ضمان المحاكمة العادلة .

التوقيف للنظر

يعتبر التحري عن الجرائم و البحث عن مرتكبيها يستلزم بالضرورة تمكين أعضاء الضبطية القضائية من الوسائل الإجرائية التي تساعدهم على تقصي الحقيقة و كشف الملابسات المتعلقة بظروف ارتكاب الفعل الإجرامي ومعرفة الفاعل ، ومن تلك الوسائل إمكانية الإبقاء على الشخص محل الشبهة تحت تصرفهم لمدة معينة للتحري عنهم .

ولقد أظهرت الممارسات العملية أن رجل الأمن يضطر إلى حجز الأشخاص لمدة معينة تسمح له بفحص هويتهم و علاقتهم بالجريمة ، الأمر الذي دفع بالمشروع إلى الاعتراف بمشروعية هذا الإجراء و تقنيته و ضبطه بنصوص تكفل حقوق و حريات المشتبه فيه موضوع الحجز و تراعي التوفيق بين هدفين يتمثلان في وقاية الأفراد من تعسف رجال الأمن وفي ذات الوقت تمكينهم من أداء وظيفتهم المتمثلة في فرض احترام النظام العام و تنفيذ القانون ومكافحة الجريمة .

وقد نظم المشروع الجزائري إجراء التوقيف للنظر و صاغه في أحكام قانونية تحدد بكل وضوح الحالات التي يخول فيها القانون الضابط الشرطة القضائية حجز شخص من الأشخاص ، و ما هي المبررات التي تسمح له بذلك و المدة الزمنية و الشكليات التي يجب مراعاتها لتنفيذ هذا الإجراء¹.

و زيادة على هذا يستعمل إجراء التوقيف للنظر اتجاه أي شخص تحيط به دلائل تبرر اتهامه و حتى الشخص الذي لم يكن مشكوكا في مساهمته في الجريمة ، لذلك أحاط المشروع هذا الإجراء بضمانات قاصدا بها حماية حرية المشتبه فيه و أمنه الشخصي و عدم استغلال توقيفه و ذلك بإكراهه على التصريح بأقوال معينة ، و من جملة هذه الضمانات ما نصت عليه

¹ - عبد الله أوهابيه، (ضمانات الحرية الشخصية أثناء مرحلة البحث التمهيدي) ، المرجع السابق، ص 158.

المواد 51 و 51مكرر 01 و 65 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم . كما أن الغرض من هذه الشكليات توفير الحد الأدنى من الضمانات للمحافظة على حقوق و حريات الشخص الموقوف و التي يمكن تصنيفها إلى شكليات تتعلق بطريقة تنفيذ هذا الإجراء وأخرى تتعلق بالحقوق التي قررها المشرع للشخص المحجوز.¹

أ- 1- **طريقة تنفيذ هذا الإجراء :** و تتمثل هذه الشكليات في تحديد المدة الزمنية التي يسمح بها المشرع لضابط الشرطة القضائية بحجز الشخص على مستوى مركز الشرطة أو الدرك ، وشروط مكان الحجز .

أ- 2 - **أجال التوقيف للنظر :** بتحديد مدة التوقيف للنظر يتم إحاطة الحريات الفردية بضمانات في مواجهة الضبطية القضائية التي قد تصدر منها تجاوزات بالتعرض للحريات بالتقييد خاصة و أن القانون لا يعترف بحق المشتبه فيه في الاستعانة بمحام الدفاع عنه و لهذا حدد ق...ج المعدل والمتمم في المادة 51 في حالة التلبس و المادة 65 و 141 في الحالات الأخرى العادية ، مدة التوقيف للنظر ب 48 ساعة ، و هذا تكريسا لما جاء في الدستور الجزائري طبقا للمادة 60 منه المعدل بالقانون 16-01 المعدل والمتمم .

- غير أن الجرائم الماسة بأمن الدولة تم تحديد المدة بضعف المدة المذكورة طبقا للمادة 5/51 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم و الغرض منها حماية أمن الدولة و نظامها و تمكيننا للجهة المختصة من التحري و البحث عن الحقيقة و المتهم تحت سلطتها .

- وعليه بتحديد المشرع للمدة يكون قد كرس ضمانا قوية من شأنها أن تحد من خطورة هذه السلطة، و أن تجاوز التوقيف للنظر للمدة المقررة له قانونا و في غير الأحوال التي يحدد القانون تمديدها يصبح حبا تعسفا حسب نص المادة 51 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم و يعرض ضابط الشرطة القضائية للمسؤولية التأديبية و الجزائية².

¹ - عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 42.

² - أنظر أحمد غاي ، (التوقيف للنظر)، المرجع السابق، ص 210.

و حرصا على توفير ضمان أكثر للحريات الفردية فإنه يجب على المشرع بيان كيفية حساب بداية المدة و ذلك بأن يتلقى رجال الضبطية القضائية أثناء تكوينهم كل التفاصيل التي تجعلهم عارفين بلحظة بداية حساب المدة و إلزامهم بإثبات ذلك في المحضر لأنه يشكل إحدى الضوابط و الضمانات التي تحول دون تجاوز أو تعسف في حق المشتبه فيهم .

أ- 3- **تمديد مدة التوقيف للنظر:** القاعدة هي أنه لا يجوز لضابط الشرطة القضائية تمديد مدة التوقيف للنظر طبقا للمادة 65 من ق ج ج معدل و متمم بالأمر رقم 02 / 15 ، إلا أنه هناك استثناء في نفس المادة مفاده أنه في حالة الضرورة يمكن تمديد مدة 48 ساعة إلى 48 ساعة أخرى بشرط الحصول على موافقة كتابية من وكيل الجمهورية ، و بصدد الجنايات و الجرح الماسة بأمن الدولة تضاعف هذه الآجال ، و يجوز تمديدها دون أن تتجاوز 12 يوم إذا تعلق الأمر بجرائم موصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية إلا أنه يستشف من نص المادة 51 قانون الإجراءات الجزائية معدل و متمم بالأمر 02 / 15 و المتعلقة بالتوقيف للنظر في الجرائم المتلبس بها لم ينص المشرع على تمديد المدة ، كما هو الحال في المادة 65 السالفة الذكر المتعلقة بالحالات العادية و كذا المادة 141 ق إ ج ج المتعلقة بالإنبابة القضائية ، و بالتالي ما لجأ إليه المشرع الجزائري يعد خطوة إيجابية من أجل تحقيق ضمان الحريات الفردية من التعسف ، لكن ما يعاب على المادة 65 ق إ ج ج معدل و متمم بالأمر 02 / 15 أنها تحيل على المادة 51 من نفس القانون التي لم تنص على تمديد مدة التوقيف للنظر لفترة أخرى ، سواء كان التوقيف وفقا للفقرة الأولى أو الرابعة منها خاصة و أن المادة المحيلة نفسها تجيز مثل هذا التمديد و هذا ما يؤدي إلى تناقض مواد القانون و هناك من يرى بأن الدستور هو الأصل كونه يسمو على القانون ، و بالتالي تطبيق الدستور والقول بتمديد التوقيف للنظر¹ في حالات التلبس خصوصا في الجرائم الخطيرة الموصوفة بأعمال إرهابية أو تخريبية ، زيادة على أن المنطق يقتضي أن يكون التمديد فيها أكثر مما يكون في الحالات العادية ، و على أي

¹ - أنظر رؤوف عبيد، المرجع السابق ، ص 28.

حال يجب أن يكون قرار التمديد مسببا إذا تم ذلك دون تقديم الشخص الموقوف للنظر أمام وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق بسبب ظروف استثنائية حالت دون ذلك طبقا للمادتين 3 / 65 و 2 / 141 من نفس القانون .

- وعليه فإن هذه الضوابط المذكورة في إطار هذا السياق تعد ضمانات حقيقية الحماية الحريات الفردية كون تمديد مدة التوقيف للنظر لدى الضبطية القضائية يمثل مساسا بحريات الأشخاص و ينفي في هذا الشأن عدم المبالغة في ذلك¹.

أ- 4- **تحرير محضر:** أوجب المشرع الجزائري في المادة 18 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم أن يحرروا محاضر عنها يوقعون عليها و يبينون الإجراءات التي قاموا بها و مكان ووقت القيام بها و اسم و صفة محرريها².

كما أوجبت المادة 52 ق ج ج المعدل والمتمم بالأمر 02/15 على ضباط الشرطة القضائية أن يشار في محضر سماع كل شخص موقوف للنظر و في السجل الخاص بالتوقيف للنظر الذي هو مرقم و تختم صفحاته و موقع عليه من طرف وكيل الجمهورية و يمسك لدى كل مراكز الشرطة و الدرك الوطني التي يحتمل أن تستقبل شخصا موقوفا للنظر، و من أهم البيانات ما يلي :

- تاريخ و ساعة بداية سريان مدة التوقيف للنظر .
- اسم و لقب الشخص المحجوز .
- سبب اتخاذ إجراءات التوقيف للنظر كذكر لمقتضات التحقيق وجود دلائل قوية و متناسقة تدل على إمكانية اتهامه .
- مدة التصريحات و الاستجابات.
- تاريخ و ساعة نهاية مدة التوقيف للنظر و اقتياد الموقوف أمام النيابة العامة أن هذه الواجبات التي تقع على عاتق الضباط في تحرير المحضر ، و توقيع وكيل الجمهورية على

1 - معراج جديدي، المرجع السابق ، ص 97.

2 - محمد حزيط، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، ط 3، دار هومة، الجزائر، (دت ن)، ص 100.

الدفتري الخاص، كلها من شأنها أن تسهل عملية المراقبة و الإجراءات المقررة في التوقيف للنظر من طرف أجهزة الضبط القضائي. وما يزيد من أهمية هذه الواجبات و ضمانات الحقوق و حرية الموقوف للنظر، إلزام الضابط بتقديم هذا السجل للجهة المختصة¹.

أ- 5- مكان التوقف للنظر: لقد نصت التعليمات المشتركة الصادرة بتاريخ 2000/07/31 بين وزارة العدل ووزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية و الجماعات المحلية على تخصيص داخل مقرات مصالح الشرطة القضائية التي تباشر

التحريات الأولية 2 ، أماكن لوضع الأشخاص الموقوفين تحت النظر و حددت جملة الشروط و التي يجب أن تتوفر في هذه الأماكن المسماة (غرفة الأمن)، و تتمثل في مراعاة سلامة الشخص الموقوف و أمن محيطه أي توفير شرط التهوية والنظافة و مستلزمات النوم و خالية من الأشياء التي يمكن استخدامها لإيذاء المحجوز نفسه. مع ضرورة فصل البالغين عن الأحداث لكن في الواقع لا يتم التوقيف للنظر للحدث و إنما يوضع بمكتب الفرقة في انتظار تقديمه إلى السيد وكيل الجمهورية أو تسليمه لوليئه الذي يلتزم بتقديمه في الوقت المحدد 3، كما يتم تعليق أحكام المواد 51 و 52 و 53 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل و المتمم بالأمر 02/15 بخط بارز عند مدخل كل مركز للشرطة أو الدرك ، و هذا كله يعد ضمانات هامة التحصين الحريات الفردية و لتحسين الموقوف للنظر حتى لا تنهار معنوياته.

ب - الحقوق المقررة للموقوف: يتمتع الموقوف للنظر بحقوق كرسها المشرع في ق...ج المعدل و المتمم تطبيق البرنامج إصلاح العدالة ، و هو ما تجسد في التعديلات المستحدثة بموجب القانون 01 - 08 المؤرخ في 26 جوان 2001 ، و القانون 04 - 14 المؤرخ في 10/11/2004 ، و القانون 06-22 المؤرخ في 20/12/2006، و الأمر رقم 02/15 المؤرخ في 23 جوان 2015 الذين كرسوا مبدأ قرينة البراءة ، و أهم هاته الحقوق هي بالنسبة

¹ - محمد حزيط، المرجع السابق، ص 101.

² - التعليمات المشتركة الصادرة في 2000 /07/31 بين وزارة العدل ووزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية و الجماعات المحلية.

³ - أحمد غاي ، (التوقيف للنظر)، المرجع السابق، ص 212.

لضباط الشرطة القضائية بمثابة التزامات نصت عليها المواد 51 مكرر و 51 مكرر 01 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر 15-02¹ و هي كما يلي :

1- تمكين الشخص الموقوف للنظر من الاتصال بعائلته أي أحد أصوله أو فروعه أو إخوته أو زوجه بوسيلة اتصال أو بأخرى حسب اختياره كما أن الشخص الموقوف إذا كان أجنبيا يضع ضابط الشرطة القضائية تحت تصرفه كل وسيلة تمكنه من الاتصال فورا بمستخدمه و/ أو بالممثلة الدبلوماسية أو القنصلية لدولته بالجزائر .

2- السماح لعائلة الموقوف للنظر التي حددها المشرع الجزائري المتمثلة في الأصول و الفروع و الأخوة و الزوجة أو الزوج بزيارته من أجل الاطمئنان عليه و تمكينه من حاجياته دون الإضرار بسرية التحريات ، و تتم الزيارة في غرفة خاصة توفر الأمن و تضمن سرية المحادثة و على مرأى ضابط الشرطة القضائية ، بشرط عدم تجاوز مدة الزيارة 30 دقيقة .

3- السماح للشخص الموقوف للنظر الاتصال بمحاميه أو تلقي زيارته مع مراعاة سرية التحريات و حسن سيرها من أجل تهيئة قضيته ، كما يمكن أيضا للموقوف للنظر أن يتلقى زيارة محاميه في حالة تمديد التوقيف ، غير أنه إذا كانت التحريات الجارية في حق الموقوف للنظر تتعلق بالجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ، و جرائم المتاجرة بالمخدرات ، و الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ، و جرائم تبييض الأموال و الإرهاب ، و الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف و الفساد فهو يتلقى زيارة محاميه بعد انقضاء نصف المدة القصوى المنصوص عليها في المادة 51 ق ج حيث حق الدفاع تم تكريسه كحق دستوري نصت عليه المادة 151 من دستور 1996 التي نصت أنه "الحق في الدفاع معترف به ، الحق في الدفاع مضمون في القضايا الجزائية".

¹ - حسيبة محي الدين، المرجع السابق، ص 236.

4- إجراء فحص طبي إذا طلب وكيل الجمهورية ذلك من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد أفراد عائلة الموقوف للنظر أو محاميه ، و ذلك في أية لحظة من الآجال المنصوص عليها في المادة 51 أعلاه ، و هذا طبقا لنص المادة 52 من ق.ج المعدل والمتمم)¹.

5- تنظيم فترات استجواب الموقوف للنظر و راحته، والإشارة لذلك في محضر سماعه تطبيقا للمادة 52 من ق ج ج المعدل والمتمم بالأمر 02/15، و ذكر اليوم و الساعة اللتين أطلق فيهما سراحه ، و توقيعه في السجل الخاص بذلك .

6- وضعه في مكان لائق بكرامة الإنسان مخصص لهذا الغرض، يزوره وكيل الجمهورية في أي وقت طبقا للمادة 52 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر 02/15².

الفرع الثاني: ضمانات الإجراءات الماسة بحرمة الحياة الخاصة

أن من ضرورة احترام الحياة الخاصة للأشخاص من الحقوق التي قررتها مواثيق حقوق الإنسان و الدساتير و التشريعات المختلفة ، بحيث أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نص في المادة 12 منه "لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو الحملات التي على شرفه و سمعته و لكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات " كما أن الدستور الجزائري المعدل بالقانون 01-16 المعدل والمتمم سار في نفس المنحنى من خلال المادة 46.

أولا : اعتراض المراسلات و تسجيل الأصوات و التقاط الصور

يشمل مبدأ حرمة الحياة الخاصة حرمة المكالمات الهاتفية و المراسلات التي يتولى معظم الدول ضمان سريتها و عدم مراقبتها أو الاطلاع عليها إلا في حدود معينة يقرها

¹ - معراج جديدي، المرجع السابق، ص 99.

² - حسيبة محي الدين، المرجع السابق، ص 237.

القانون تغليباً منه للمصلحة العامة المتمثلة في حسن سير التحريات و التحقيقات بغرض الوصول إلى الحقيقة ، على المصلحة الخاصة المتمثلة في ضمان الأسرار الخاصة للأفراد¹.
 وإذا كان المشرع الدستوري الجزائري قد ضمن حرمة الحياة الخاصة بموجب نص المادة 46 المعدل بالقانون 01-16 المعدل والمتمم التي جاء فيها " سرية المراسلات و الاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة " أين يكون بذلك قد أضيف نوعاً من الحماية الدستورية على هذه الحرمة، فإن المشرع الجزائري وبموجب تعديل 06/22 و تحديداً بمقتضى نص المادة 65 مكرر 5 كإجراء :

- الاعتراض على المراسلات التي تتم عن طريق وسائل الاتصال السلكية و اللاسلكية².
 - وضع الترتيبات التقنية دون موافقة المعنيين من أجل التقاط و تثبيت و بث و تسجيل الكلام بصفة خاصة أو سرية.

ولو خارج المواعيد أو بغير علم أو رضا الأشخاص الذين لهم حق على تلك الأماكن فالمشرع أدخل أساليب جديدة للتحري عن مرتكبي الجرائم وذلك باعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات وترجمتها إن لزم الأمر وكذا التقاط الصور، وحدد الجرائم التي تبرر اللجوء إلى هذه التدابير ومدتها 4 أشهر قابلة للتجديد حسب مقتضيات التحري والتحقيق ضمن شروط شكلية وزمنية ولضابط الشرطة القضائية تحرير محضر عن كل عملية اعتراض وتسجيل المراسلات وكذا عن عمليات وضع الترتيبات التقنية وعمليات الالتقاط والتثبيت والتسجيل الصوتي أو السمعي البصري ويودع المحضر بالملف المادة 65 مكرر 9، مكرر 10 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم كما استحدثت وسيلة أخرى تقتضيها ضرورة البحث والتحري في إحدى الجرائم المذكورة المادة 65 مكررة أعلاه، عملية التسرب التي يقصد بها قيام ضابط أو عون

¹ - ياسر الأمير فاروق، مراقبة الأحاديث الخاصة في الإجراءات الجزائية ، ط 1، دار المطبوعات الجامعية، جامعة القاهرة، 2009، ص 150.

² - محمود شريف بسيوني وعبد العظيم وزير ، الإجراءات الجنائية في النظم القانونية العربية وحماية حقوق الإنسان، ط 1 ، دار العلم للملايين، بيروت، 1995، ص 81

الشرطة القضائية، تحت مسؤولية الضابط المكلف بتنسيق العملية، مراقبة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جناية أو جنحة بإيهامهم أنه فاعل معهم أو شريك لهم أو خاف ، كما يسمح الضابط أو عون الشرطة أن يستعمل هوية مستعارة وأن يرتكب عند الضرورة ما يلي :

- اقتناء ، حيازة، نقل ، تسليم، أو إعطاء مواد أو أموال أو منتجات أو وثائق ومعلومات متحصل عليها من ارتكاب الجرائم أو مستعملة في ارتكابها .

- استعمال أو وضع تحت تصرف مرتكبي هذه الجرائم الوسائل ذات الطابع القانوني أو المالي وكذا وسائل النقل أو التخزين أو الإيواء أو الحفظ أو الاتصال ولا يجوز تحت طائلة البطلان أن تشكل هذه الأفعال تحريضا على ارتكاب جرائم¹.

ثانيا : التسرب

يعتبر التسرب أسلوبا جديدا وخصوصا للبحث والتحري، ويستعمل في الجرائم الموصوفة بأنها خطيرة، حيث استحدثت المشرع الجزائري آليات جديدة للبحث والتحري عن الجرائم الخاصة وقد نص عليها في المواد من 65 مكرر 11 إلى غاية 65 مكرر 18، بموجب القانون رقم 22/06 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006².

يعرف التسرب على أنه «تقنية من تقنيات التحري والتحقيق الخاصة تسمح لضابط الشرطة القضائية أو عون الشرطة القضائية بالتوغل داخل جماعة إجرامية وذلك تحت مسؤولية ضابط شرطة قضائية آخر مكلف بتنسيق عملية التسرب، بهدف مراقبة أشخاص مشتبه فيهم وكشف أنشطتهم الإجرامية، وذلك بإخفاء الهوية الحقيقية وتقديم المتسرب لنفسه على أنه فاعل أو شريك»³ وقد ورد تعريف التسرب في المادة 65 مكرر 12 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم من القانون رقم 22/06 يقصد بالتسرب قيام ضابط أو عون الشرطة القضائية،

¹ - مروك نصرالدين ، (مبدأ مشروعية الدليل الجنائي) ، موسوعة الفكر القانوني، العدد 05، ص من 25 إلى 42

² - قانون رقم 06 / 22 المؤرخ في 20/12/2006، قانون المعدل والمتمم الإجراءات الجزائية.

³ - عبد الرحمان خلفي، محاضرات في ق.. ج، (د ط)، دار الهدى، بجاية، 2010، ص 75.

تحت مسؤولية ضابط الشرطة القضائية المكلف بتنسيق العملية، بمراقبة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جناية أو جنحة بإيهامهم أنه فاعل معهم أو شريك لهم أو خاف".¹

حيث أنا التسرب أو التسلل والتوغل داخل مكان أو هدف أو تنظيم بهدف الدخول إليه، أو ما يسمى بالمكان المغلق لكشف نوايا الجماعات الإجرامية¹ فيعتمد كثير من رجال الشرطة في التحري والعمل تحت الستار، وفي هذه الحالة تقف صفتهم الشرطية عائقا صعبا أمام تحقيق هذا الهدف، حيث ينفر الناس عادة من التعامل مع رجال السلطة ويفضلون في الغالب الابتعاد عنهم تجنباً للوقوع في مشاكل مع غيرهم من الأفراد أو عندما يتقدمون للشهادة في أقسام الشرطة.

وكوسيلة لإتمام رجال الشرطة تحرياتهم دون الاصطدام بالعقبة السابقة، فإنهم يلجؤون إلى إخفاء شخصيتهم الشرطية سواء الظهور بمظهر الفرد العادي وقد يتكرونها كأصحاب مهن مختلفة يتواجدون من خلالها في وسط المكان أو الأشخاص المتحرى عنهم دون أن يكشفوا حقيقتهم، وقد أقر القضاء والفقهاء مشروعية هذه الوسيلة²(1) وقد أجاز المشرع الجزائري اللجوء إلى هذا الإجراء في نوع محدد من الجرائم وهي الجرائم الحديثة والخطيرة وقد حصرها في 7 جرائم حسب المادة 65 مكرر 5 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم - جرائم المخدرات، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، جرائم تبييض الأموال، جرائم الإرهاب، الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص، جرائم الفساد.

والمعروف أن المدة الزمنية المحددة لعملية التسرب لا تتجاوز 4 أشهر، وهذا حسب نص المادة 65 مكرر 15 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الفقرة 03 منها، حيث نصت على أنه: «يحدد هذا الإذن مدة عملية التسرب التي لا يمكن أن تتجاوز 4 أشهر».

¹ - شويفر يوسف، (التسرب كأسلوب التحري والتحقيق والإثبات)، مجلة المستقبل، مدرسة الشرطة (طبيبي العربي)، سيدي بلعباس، 2007، ص 03.

² - محمد فاروق عبد الحميد كامل، (القواعد الفنية الشرطية للتحقيق والبحث الجنائي)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1999، ص 240.

خاصة إذا لم يتم اختراق هذه الجماعة الإجرامية المقصودة بعملية التسرب أو عدم وصولها إلى نتائج ملموسة. كما انه في حالة اقتضاء التجديد للمدة الرسمية لضرورة التحري والتحقيق يجوز الوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق الذي رخص القيام بهاته العملية أن يجدد المدة الزمنية للعملية حسب نص الفقرة الرابعة (4) من المادة 65 مكرر 15 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم .

يمكن أن تجدد العملية حسب مقتضيات التحري أو التحقيق ضمن نفس الشروط المكانية والزمنية¹. ومن خلال هذا النص فإن المشرع لم يحدد عدد مرات التجديد مما يجعل المجال مفتوحا والتسرب كإجراء من إجراءات التحقيق لا يقيد المتسرب بحيز زمني معين يتحرك فيه ضرورة التحقيق تبرر عملية طول ساعات الليل والنهار².

كما أن المشرع رجع من خلال نص المادة 65 مكرر 17 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم وبالضبط في الفقرة (2) على أنه «إذا انقضت مدة أربعة أشهر دون أن يتمكن العون المتسرب من توقيف نشاطه في ظروف تضمن أمنه، يمكن هنا للقاضي أن يرفض بتجديده لمدة أربعة أشهر على الأكثر» أي من خلال هذا النص فإن المشرع جعل سقفا زمنيا لمدة عملية التسرب، على وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق الذي رخص مباشرة عملية التسرب أو يحترم هذه المدة الزمنية من خلال إجراء التجديد وهذه المدة الزمنية غير ملزمة القاضي التحقيق الذي يجوز له أن يأمر في أي وقت توقف العملية حتى قبل انقضاء المدة المحدد حسب نص المادة 65 مكرر 15 الفقرة (5) قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم حيث نصت: «يجوز للقاضي الذي رخص بإجرائها أن يأمر في أي وقت بوقفها قبل انقضاء

¹ - علاوة هوام، (التسرب كالية للكشف عن جرائم في القانون الجزائري)، مجلة الفقه والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص 04.

² - زوزو هدى، (التسرب كأسلوب من أساليب التحري في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، جوان 2014، ص 119.

المدة المحددة¹ « كما يجوز لقاضي التحقيق في حالة انقضاء الأجل المحدد بالإذن أن يوقف العملية وعدم تمديد أجلها².

" كما أن عملية التسرب يجب أن تحاط بالسرية المشددة من أجل نجاح العملية والمحافظة على أمن وسلامة المتسرب³.

ثالثا: التفتيش

لما كان للمساكن وللأشخاص حرمة كفلتها الدساتير ونص عليها في ميثاق حقوق الإنسان، استوجب المشرع عدم المساس بها أو انتهاك حرمتها، إلا أن هذا المبدأ الذي يحترم الحريات الشخصية والمصالح الخاصة قد يتطلب بعض الأحيان للمحافظة عليه الإضرار بالمصالح العام وذلك عند إساءة استعمال هذا الحق وتلك الحرية أو الحرمة من الأشخاص. ولما كان مبدأ المحافظة على المصالح العامة مغلبا على المصالح الشخصية استوجب المشرع الحد من الحريات الشخصية وإزالة الحجب عن بعض الحريات في بعض الأحيان قصد المحافظة على المصالح العامة⁴.

ومن ثم فإن إساءة الشخص استعمال مسكنه واستغلاله فيما يخالف القانون كان سبب التدخل في حرية الشخص وحرمة مسكنه والحد منهما. ونظرا لأن التدخل في حرية الشخص أو في مسكنه يعد إهدارا لما كفله الدستور من خلال المادة 47 من القانون الدستوري المعدل بالقانون 01/16 «تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة السكن، فلا تفتيش إلا بمقتضى القانون، وفي إطار احترامه، ولا تفتيش إلا بأمر مكتوب صادر من السلطة القضائية المختصة» لذا نظم

¹ - ذنايب آسيا، الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2010، ص 20.

² - فوزي عمارة، اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور والتسرب كإجراءات تحقيق قضائي في المواد الجزائية)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 33، جوان 2010، ص من 247 إلى 249.

³ - محمد حزيط، المرجع السابق، ص 73.

⁴ - حسن الجوخدار، التحقيق الابتدائي في قانون أصول المحاكمات الجزائية - دراسة مقارنة - ، ط 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 103.

هذا التدخل تنظيميا يبتعد عن التعسف في استعمال هذا الحق بإعطائه للجهة القضائية المختصة.

التفتيش إما أن يكون محله الشخص نفسه وإما أن يكون السكن وتوابعه، وستنكلم عن ذلك فيما يلي:

أ- تفتيش السكن : باعتبار المنزل مستودع الهدوء والطمأنينة والمحافظة على أسرار أهله لا يتم تفتيشه بحسب الأصل¹ إلا من سلطة التحقيق بالمفهوم الضيق (وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق) أو بأمر طبقا للمادة 44 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم إذا في هذا نصت المادة 138 من نفس القانون، مع أنه لقاضي التحقيق أن يكلف بطريق الإنابة القضائية أي قاضي تحقيق بمحكمة أخرى أو أي ضابط من ضباط الشرطة القضائية المختص بالعمل في تلك الدائرة أو أي قاضي من قضاة محكمة بالقيام بما يراه لازما من إجراءات التحقيق في الأماكن التابعة للجهة القضائية التي يعمل بها كل منهم. تفتيش المساكن هو إجراء من إجراءات التحقيق للبحث عن الحقيقة في مستودع السر الذي كفلت دساتير العالم حماية حرمة عدم دخوله أو تفتيشه إلا بأمر مسبب قانونا².

أجاز قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الجزائري بالمواد 44، 47، 64 لرجال الضبط القضائي في حالة التلبس، تفتيش مسكن المشتبه فيه وضبط الأشياء والأدوات والأوراق المفيدة لكشف الحقيقة، وذلك بإذن مكتوب من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق متضمنا وصف الجريمة موضوع البحث عن الدليل، وبيان الأماكن التي سيتم تفتيشها وإجراء الحجز بها، واجب إظهاره تحت طائلة البطلان، قبل دخول المنزل وبدء التفتيش، وذلك تحت الإشراف المباشر للقاضي الذي أذن به، الذي له عند الاقتضاء أن ينتقل لعين المكان، في إطار السهر

¹ - محمود محمود مصطفى، الإثبات في المواد الجنائية في القانون المقارن - التفتيش والضبط - ، ط 1 ، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، 1978، ص14

² - محمد محدة، (ضمانات المتهم أثناء التحقيق ، الجزء 03 ، ط 1 ، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 1991 / 1992 ، ص 364.

على احترام أحكام القانون. طبقا للمادة 45 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الجزائري قد يكون التفتيش في منزل المشتبه في مساهمته في الجريمة أو في حيازته أوراقا أو أشياء لها علاقة بالأفعال الإجرامية، وفي الحالتين يجب أن يتم بحضور صاحب المنزل¹، وإن تعذر عليه ذلك وجب على رجل الشرطة القضائية أن يكلفه بتعيين ممثل له وإن امتنع عن ذلك أو كان هاربا استدعى الضابط شاهدين من غير الموظفين الخاضعين لسلطته لحضور التفتيش، حيث يحق لكل هؤلاء الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات قبل حجزها. وإن تعلق الأمر بتفتيش أماكن يشغلها شخص ملزما قانونا بالسر المهني وجب قبل التفتيش اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لضمان احترام هذا السر، طبقا للمادة 45 من نفس القانون.

عند انتهاء التفتيش يحزر للأشياء والمستندات المضبوطة وتعلق وتوضع في كيس أو وعاء يضع عليه الضابط شريطة من الورق مختوما بالختم الرسمي. إلا أن هذه الأحكام لا تطبق على الجرائم الموصوفة بالأفعال الإرهابية أو التخريبية، عدا ما تعلق بالحفاظ على السر المهني بحيث يعاقب من أفشاه أو اطلع عليه شخصيا دون وجه قانوني بغير إذن من المتهم أو ذوي حقوقه أو من الموقع على المستند أو المرسل إليه، عدا ما تقتضيه ضرورة التحقيق. لا يجوز بدء التفتيش بعد الثامنة ليلا والخامسة صباحا إلا إذا طلبه صاحب المنزل أو جهة نداءات من الداخل أو في الأحوال الاستثنائية المقررة قانونا بالمادة 47 من نفس القانون². كما يجب تحت طائلة البطلان طبقا للمادة 48 من نفس القانون احترام الإجراءات المقررة بالمادتين 45، 47 المتعلقة بوجود حضور المعني أو الشهود واحترام الفترة الزمنية المسموح بإجراء التفتيش خلالها والمحافظة على السر المهني.

¹ - نبيه صالح، الوسيط في شرح مبادئ الإجراءات الجزائية - دراسة مقارنة-، الجزء الأول، (د ط)، (د دن)، القدس، 2004، ص 128.

² - أنظر محمد محدة، (ضمانات المتهم أثناء التحقيق، الجزء 3، المرجع السابق، ص 366 و 367.

طبقا للمادة 49 إن اقتضى الأمر إجراء معاينات لا يمكن تأخيرها جاز لضابط الشرطة الاستعانة بمؤهلين لذلك بعد تحلفهم اليمين القانونية¹.

سواء أجري تفتيش المساكن من القاضي الذي أمر به أو من طرف رجال الضبطية القضائية، أوجب القانون شروطا لا بد منها لصحة التفتيش، وهي:

1- إذن وكيل الجمهورية، طبقا للمادة 44 والفقرة الأخيرة من المادة 45 لا بد منه لجميع الجرائم عدا الإرهابية والتخريبية.

2- طبقا للمادة 47 لا يجوز البدء في تفتيش المساكن ومعاينتها قبل الساعة الخامسة (صباحا)، ولا بعد الساعة الثامنة مساء).

لا بد من الشرطين لجميع الجرائم، عدا إن طلب صاحب المنزل الدخول أو وجهت نداءات من داخل المنزل (نفس المادة 47).

أما بالنسبة لجرائم المخدرات والدعارة (المادتين 342، 347 من قانون العقوبات) المرتكبة داخل فندق أو فندق عائلي أو منزل مفروش أو محل لبيع المشروبات أو نادي أو مرقص أو أماكن المشاهدة العامة أو ملحقاتها أو أي مكان مفتوح للعموم أو يرتاده الجمهور إذا تحقق أن أشخاصا يستقبلون فيه لممارسة الدعارة (المادة 47 أيضا)، فإن التفتيش والمعاينة والحجز جائز في كل ساعة من النهار أو الليل بإذن مسبق من وكيل الجمهورية.

مهما كانت الأسباب، يترتب على مخالفة هذه الشروط البطلان طبقا للمادة 48. إلا أنه طبقا لمادة 44 إذا ما اكتشفت أثناء التفتيش القانوني، جرائم غير تلك المبينة بالإذن بالتفتيش فإن ذلك لا يكون سببا لبطلان الإجراءات العارضة².

¹ - أنظر المرجع السابق، ص 369 .

² - محمد محدة، (ضمانات المشتبه فيه في التحريات الأولية)، ج 2، ط 1، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 1992، ص 217 و 218.

ب- تفتيش الأشخاص : إذا كان المشرع الجزائري لم يتعرض في قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم، لتفتيش الأشخاص سواء كانوا مشتبه فيهم أو متهمين لا باعتباره إجراء قضائيا من إجراءات البحث والتحري لجمع الأدلة ولا باعتباره إجراء أمنيا وقائيا¹.

فإنه لم يتعرض أيضا لتفتيش الأنثى الذي تقتضي القواعد العامة أن يتم بواسطة أنثى، حفظا لحيائها وسترا لعورتها، ذلك أن التفتيش يؤدي حتما لمشاهدة ولمس أجزاء من جسمها الذي لا يقبل بطبيعته²، إذ عملا بالقواعد العامة تنص الفقرة 1 من المادة 335 ق.ع "يعاقب بالسجن المؤقت من خمس إلى عشر سنوات كل من ارتكب فعلا مخلا بالحياء ضد إنسان ذكرا أو أنثى بغير عنف أو شرع في ذلك".

فباعتباره إجراء وقائيا أجازته في قوانين خاصة لفئات الموظفين المكلفين بمهام الضبط القضائي في حالتين هما:

1- عند القبض على المشتبه فيه أو المتهم: وفي هذه الحالة يجوز لضابط الشرطة القضائية أن يفتشه بغرض المحافظة على الأمن، أي مجرد تفتيش أمني إداري وليس تفتيشا قانونيا، بغرض البحث عن أدلة الجريمة، وقد يطلق على هذه العملية من قبل الضبطية القضائية إجراء التلمس أو التحسس" لكن أثناء هذه العملية قد يكشف ما يفيد إظهار الحقيقة.

2- تكميلا لتفتيش المسكن: رغم استقلال التفتيش عن بعضهما، إذا لا يوجد قانون ما يجعله مبررا لآخر ، فإن تفتيش الأشخاص جائز لضابط الشرطة القضائية، تكميلا لتفتيش المسكن إن وجدت دلائل قوية على حيازة أو إخفاء أحد المتواجدين بالمسكن الذي يتم تفتيشه، أشياء أو أوراق مفيدة لكشف حقيقة الجريمة موضوع البحث، لتعلقها بها³.

¹ - أحمد غاي، (ضمانات المشتبه فيه في التحريات الأولية)، المرجع السابق، ص 200

² - عبد الله أوهابيه، (شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري)، طبعة منقحة ، المرجع السابق ، 2015، ص 316.

³ - أنظر محمد محدة، (ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية)، الجزء 2، المرجع السابق، ص 212 و 213.

المطلب الثاني: عند اعتماد أسلوب التحري الخاص

تصنف الأعمال الإجرائية التي يتضمنها أسلوب التحري الاستثنائي وفقا لمعيار الحقوق والحريات المنتهكة إلى إجراءات حالة التلبس وضماناتها تشمل ضمانة طبيعة التلبس وشروطه والضمانات وحالة التحري عن بعض جرائم القانون الخاص المتمثلة في جرائم الإرهاب وجرائم الأموال وحالة الإنابة القضائية، التي تشمل شروط الإنابة وحدود صلاحيات الشخص المناب.

الفرع الأول: في حالة التلبس

رغم أن مهام رجال ضبط القضائي تشمل كافة الجرائم بالبحث والتحري والاستدلال بجمع الأدلة عن الجرائم ومرتكبيها، وتحرير محاضر بذلك وإرسالها لوكيل الجمهورية المختص ، فحالات التلبس بالجناية أو الجنحة دون المخالفة حددتها المادة 41 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بحالتين إضافة لحالة تتسم فيها الجريمة بالتلبس¹:

الحالة الأولى: تكون الجناية أو الجنحة في حالة تلبس إذا كانت :

أ- مرتكبة في الحال، مثل ذلك أن ير الشاهد الجاني وهو يرتكب الجريمة، كان يشاهده وهو يطعن المجني عليه أو وهو يدخل يده في جيبه أو وهو يفتح باب السيارة بالكسر أو بمفاتيح مقلدة أو وهو يكسر باب المحل أو وهو يتسلق جدار المنزل، الخ...

ب- عقب ارتكابها، حيث لم يحدد القانون المراد بكلمة (عقب) وما إذا كان يوما أو ساعة أو غير ذلك، مما يجعله مسألة متروكة لتقدير قاضي الموضوع، الذي يحدد مدتها حسب الظروف الشخصية والموضوعية والزمانية والمكانية، لكل حالة تعرض عليه، إذ قد يقدر القاضي حالة التلبس في جريمة مرتكبة منذ أكثر من يوم ولا يقدرها في أخرى مرتكبة منذ ساعة، كان يرى الشاهد بطريقه جثة شخص مرمية، يثبت التقرير الطبي أنها متوفية منذ أكثر من يوم قبل رؤيتها وغير ذلك من الصور الأخرى².

¹- أنظر أحمد غاي ، (التوقيف للنظر)، المرجع السابق ، ص 16.

²- بارش سليمان، شرح ق... ج، ج 1، ط1، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 126.

الحالة الثانية: تكون بها الجناية أو الجنحة متلبسا بها، إذا كان المشتبه في ارتكابه إيها :

أ- في وقت قريب جدا من ارتكابها، قد تبعه الناس بالصياح على أنه مجرم قاتل أو سارق، بقولهم مثلا: أمسك، أمسك. نظرا لأن المشرع لم يحدد المراد بعبارة أفي وقت قريب جدا" أمكن القول بأنها فترة معقولة يترك تقديرها لقاضي الموضوع الذي يحددها حسب الظروف الشخصية والموضوعية والزمانية والماكنية لكل حالة ينظرها، مثلا قد يتبع الناس شخصا بالصياح، على أنه ارتكب جريمة منذ ساعة أو أقل إلا أن القاضي قد يقدر خلاف ذلك.

ب- أن توجد بحياسة الشخص أشياء تدل على ارتكابه الجريمة، كالمسروقات مثلا، حتى و إن كان ذلك بعد مدة طويلة من ارتكابها.

ت- أن توجد بالشخص آثار أو أدلة تدعو لافتراض مساهمته في الجريمة، كجروح بجسمه، أو يقع دم بثيابه أو تمزيق لملابسه الخ.... الحالة التي تتسم فيها الجريمة بالتلبس : كما تتسم بحالة التلبس أي أنها ليست حالة تلبس ولكنها تعامل معاملة حالة التلبس، كل جناية أو جنحة مرتكبة بمنزل في غير الحالات أعلاه وبادر صاحب المنزل في الحال بإبلاغ رجال الأمن بها لإثباتها، كان يفاجأ الشخص عند دخول منزله بوجود جثة أو مسروقات ويقوم في الحين بإبلاغ رجال الأمن بالإثبات الجريمة. ففي هذه الحالات يقع على رجال الضبط القضائي في إطار ممارسة سلطاتهم القانونية طبقا للمادة 64 ق... ج المعدل والمتمم وما يليها واجب البحث وجمع الأدلة عن الجرائم ومرتكبيها، ما دام لم يفتح فيها تحقيق قضائي، وهذا بتلقي الشكاوي والبلاغات من الشاكي أو المبلغ أو الشاهد والانتقال إلى مكان الجريمة والبحث عن آثارها¹، طبقا للمادة 61 ما ق... ج المعدل والمتمم الجزائري (يحق لكل شخص في حالات الجناية أو الجنحة المتلبس بها والمعاقب عليها بعقوبة الحبس، ضبط الفاعل واقتياده إلى أقرب ضابط للشرطة القضائية).

¹ - منير عبد المعطي، التلبس بالجريمة، (د ط)، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 12.

وفي هذا الغرض أجاز لهم الاستعانة بالخبراء الفنيين المؤهلين من أهل الخبرة كالأطباء وغيرهم لفحص الأشخاص والأشياء وأخذ الآثار والبصمات التي تفيد لكشف الحقيقة، بعد اداء اليمين كتابية طبقا للمادة 49 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم، على أن يحافظوا طبقا للمادة 45 من نفس القانون على الأشياء والأدوات والمستندات المضبوطة بوضعها في وعاء أو كيس مغلق عليه شريط من الورق مختوم بختم الضبط القضائي وتحرير محضر بكافة الإجراءات التي قاموا بها، يرقمون ويوقعون كافة صفحاته، طبقا للمادة 54 من ق... ج المعدل والمتمم¹.

كما خولهم المشرع بالمادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم المعدلة بالأمر رقم 02/15 منع أي فرد من مغادرة مكان وقوع الجريمة لحين انتهاء التحريات، وحجز أي فرد لمدة أقصاها 48 ساعة يقدمونه خلالها لوكيل الجمهورية الذي له أن يأذن لهم كتابة بتمديد الحجز مرة واحدة إن تعلق بجرائم الاعتداء على أنظمة المعالجة الآلية لمعطيات، ومرتين إن تعلق الأمر بالاعتداء على أمن الدولة، وثلاث مرات لجرائم المخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وجرائم تبييض الأموال، وجرائم الصرف، وخمس مرات إن تعلق الأمر بالأفعال الإرهابية أو التخريبية².

وسنتناول حالة التلبس من خلال ضمانات طبيعة وشروط التلبس، والضمانات الإجرائية

وهي كالآتي:

أولا: ضمانات طبيعة التلبس وشروطه

أ- **طبيعة التلبس** : إن معرفة الطبيعة القانونية لإجراءات التلبس يعد من أهم الموضوعات، ذلك لأن هذه الطبيعة بها نعرف صلاحيات رجل الضبطية، وفق أي كيفية وجد عليها فيمنع عند خروجه عن صلاحياته وزيادته فيهان كما أنه ببيان طبيعتها يعرف المشتبه فيه حقوقه فيطالب بها، وذلك كحقه في الاتصال بأهله وأسرته أو يطلب طبيبا لفحصه وما إلى ذلك.

¹ محمد سعيد نمور، أصول الإجراءات الجزائية، (د ط)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 109

² محمد محدة، (ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية)، ج 2، المرجع السابق، ص 157 و 158.

ومن نظر إلى القانون يجد أن المشرع قد منح رجال الضبطية القضائية سلطات واسعة في حالة التلبس حتى تمكنهم ظروف الحال من القيام بجميع ما تطلبه تلك الحالة من إجراءات، وعليه منحوا بعض صلاحيات تماثل صلاحيات جهات التحقيق كالتفتيش والقبض على الأشخاص وغيرها، وإن اختلفت في شروطها وكيفية تطبيقها.

كما تتمتع الضبطية القضائية في الجرم المشهود أي المتلبس بها، بسلطات واسعة من أجل جمع المعلومات المجدية ولو أدى ذلك للجوء إلى استعمال وسائل الجبر والإكراه، فرجال الضبطية القضائية حتى في التلبس هم يتحررون ولا يحققون، وإن كانوا في تحرياتهم تلك قد دعت الضرورة أن يستعملوا بعض وسائل الجبر، فلهم ذلك، ولكن لا ينتقل عملهم هذا من كونه تحريا إلى كونه تحقيقا .

المادة 67 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الفقرة 1، التي تنص على أنه: "لا يجوز قاضي التحقيق أن يجري تحقيقا إلا بموجب طلب من وكيل الجمهورية لإجراء التحقيق ولو كان ذلك بصدد جنائية أو جنحة متلبس بها¹" وله أن يكلف أحد ضباط الشرطة القضائية لمتابعة تلك الإجراءات ويرسل قاضي التحقيق عند انتهاء الإجراءات لجميع أوراق التحقيق لوكيل الجمهورية ليتخذ اللازم بشأنها. وإذا وصل وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق إلى مكان الحادث في آن واحد، جاز لوكيل الجمهورية أن يطلب من قاضي التحقيق الحاضر افتتاح محض تحقيق قانوني².

ب- شروط التلبس : يوصف التلبس بأنه حالة عينية تلازم الفعل المجرم قانونا، فهو يتعلق باكتشاف الجريمة وليس بأركانها، أي أن التلبس حالة موضوعية لا شخصية، وهو ما يستخلص من حكم المادة 41 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم، التي تصف الجنائية أو الجنحة بأنها في حالة تلبس إذا كانت مرتكبة في الحال أو عقب ارتكابها، وعليه فإن المشرع لا يقصد بها رؤية المجرم يرتكب جريمته، بل المقصود هو مشاهدة الجريمة المادية ترتكب، مثل جريمة

¹- إسحاق إبراهيم منصور، المبادئ الأساسية في ق... ج، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 82.

²- محمد محدة، (ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية، الجزء 2، المرجع السابق، ص 177.

القتل كمشاهدة الضحية يسقط ملطخا بالدم عقب إطلاق النار عليه أو طعنه بطعنة خنجر، بغض النظر إن كان قد شوهد المجرم يرتكب¹ جريمته أم لا، وحتى يقوم التلبس يجب توفر الشروط التالية:

- إن حالات التلبس أوردها القانون على سبيل الحصر، في المادة 41 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم - أن يكون التلبس بالجريمة سابقا على أي إجراء تبادر به الشرطة القضائية، أو أن يكون التلبس لاحقا له.

- يجب أن يقف ضابط الشرطة القضائية بنفسه على حالة التلبس القائمة في مكان الجريمة أو يكشفها عقب ارتكابها.

- أن يكون اكتشاف حالة التلبس بالجريمة بطريق مشروع، إذا يجب على ضابط الشرطة القضائية أن يتحرر المشروعية في عملية البحث والتحري².

ثانيا : الضمانات الإجرائية

المتتمثلة في الأمر بعدم المبارحة والقبض والتوقيف للنظر وسماع الأقوال، واعتراض المراسلات، وتسجيل الأصوات، والتقاط الصور، والتفتيش، وتحرير المحاضر وإرسالها .

أ- الأمر بعدم المبارحة: يجوز لضابط الشرطة القضائية الذي ينتقل إلى مكان الحادث، موقع ارتكاب الجناية المتلبس بها لاتخاذ إجراءات إثبات الجريمة ، والكشف عن فاعلها وضبط آثارها أن يمنع أي شخص من مبارحة مكان الجريمة ومغادرته، قبل الانتهاء من إجراء التحريات التي يتطلبها الموقف³، ذلك لأن القانون قد خول ضباط الشرطة القضائية سلطة استحضار كل شخص من الأشخاص سواء كان موجودا بمكان الجريمة المتلبس بها أو غير موجود بقصد المثل أمامهم من أجل التعرف على هويته والتحقق من شخصيته وعلى كل من استدعي لهذا الغرض أن يمثل ويلبي دعوتهم، وهو ما ورد صراحة في المادة 50 من قانون الإجراءات

¹- مأمون محمد سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، (د ط)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، ص 9.

²- جيلالي بغدادي، المرجع السابق، ص

³- أنظر حسيبة محي، المرجع السابق، ص 183.

الجزائية المعدل والمتمم التي نصت على أنه يجوز لضابط الشرطة القضائية منع أي شخص من مبارحة مكان الجريمة ريثما ينتهي من إجراء تحرياتهم وعلى كل شخص يبدو له ضروريا في مجرى استدلالاته القضائية التعرف على هويته أو التحقق من شخصيته أن يعمل له في كل ما يحتاجه من إجراءات في هذا الخصوص¹.

ب- التوقيف للنظر: أقرت المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم أنه يمكن الضابط الشرطة القضائية توقيف المشتبه فيه للنظر لمدة 48 ساعة، وإخطار السيد وكيل الجمهورية، المختص بذلك فوراً مع تمكينه من كافة الحقوق التي ذكرناها فيما يخص التوقيف للنظر في إطار الجريمة غير المتلبس بها، وتقديمه للسيد وكيل الجمهورية إذا اقتضت ضرورات التحقيق توقيفه لمدة 48 ساعة أخرى، فيستجوبه ويؤشر على التمديد في سجل التوقيف للنظر قبل انقضاء الـ 48 ساعة الأولى².

ت - التفتيش : نصت المادة 44 ق... ج المعدل والمتمم أنه يمكن لضابط الشرطة القضائية أن يقوم بتفتيش مساكن الأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا قد ساهموا في ارتكاب الجناية أو الجنحة أو يحوزون أوراقا أو أشياء لها صلة بالجريمة. ويجب تحت طائلة البطلان النصي أن تحترم أثناء القيام بهذا الإجراء قواعد ورد ذكرها في المواد 44، 45، و 47 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم تطبيقاً للمادة 48 منه التي رتبت البطلان كجزاء إجرائي على مخالفة هاته القواعد الإجرائية التي هي قواعد دستورية. فالمادة 47 من دستور 1996 المعدل بالقانون 01/16 تنص أنه: «تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن، فلا تفتيش إلا بمقتضى القانون وفي إطار احترامه، ولا تفتيش إلا بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة»، ومنه فلصحة إجراء التفتيش يجب احترام القواعد التالية:

¹- عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 34.

²- عبد الله أوهابيه، (شرح ق. ج الجزائري)، طبعة 2015، المرجع السابق، ص 276.

- 1- أن التفتيش بإذن كتابي صادر عن السيد وكيل الجمهورية المختص موضحا فيه وصف الجريمة والأماكن المراد تفتيشها تطبيقا للمادة 44 فقرة 3 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم ووجوب استظهار هذا الإذن قبل الدخول¹.
- 2- أن التفتيش بين الخامسة صباحا والثامنة ليلا إذا كان بطلب غير صاحب المنزل، ونستثنى من ذلك ما نصت عليه المادة 47 المعدلة بموجب القانون 22/06 المؤرخ في 20/12/2006، حيث يجوز إجراء التفتيش داخل كل فندق أو منزل مفروش أو فندق عائلي، في كل ساعة من ساعات الليل أو النهار إذا تعلق الأمر بجريمة تحريض القصر على الفسق وفساد الأخلاق الفعل المنصوص عليها في المادة 342 من قانون العقوبات، وتشجيع الدعارة والاعتیاد على ممارسة الفسق سرا، الفعل المنصوص عليه بالمادة 348 من قانون العقوبات.
- 3- أن يتم التفتيش بحضور صاحب المسكن، وإن تعذر ذلك يعين هو ممثلا عنه فإن امتنع يتم التفتيش بحضور شاهدين من غير الموظفين الخاضعين لسلطة ضابط الشرطة القضائية. ونشير أن المشرع لم يشترط في التفتيش الجسدي تفتيش الأنثى من طرف أنثى من جنسها كما فعل المشرع المصري، كما أن المشرع قد جرم كل أشكال التعدي على حياة الإنسان الخاصة في المواد 107 إلى 135، و 137 من قانون العقوبات، وهذا ما نعتبره ضمانا أخرى من ضمانات المحاكمة العادلة في مرحلة جمع الاستدلالات².
- ث- اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور تطبيقا للمادة 65 مكرر 5 المستحدثة بموجب القانون 22/06 المؤرخ في 20/12/2006 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية يمكن لضابط الشرطة القضائية استخدام الوسائل الحديثة السلوكية واللاسلكية ووضع الترتيبات التقنية اللازمة من أجل اعتراض المراسلات في الجرائم المتلبس بها على أن يتم ذلك³ بضمانات هي أن يكون بموجب إذن مكتوب من السيد وكيل الجمهورية

¹- حسيبة محي الدين، المرجع السابق، ص 274

²- أنظر عبد الله أوهابيه، (شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري)، طبعة 2015، المرجع السابق، ص 293

³- ياسر الأمير فاروق، المرجع السابق، ص 150.

المختص، وأن يحزر ضابط الشرطة القضائية عن كل عملية محضرا. يمكن لضابط الشرطة القضائية بعد الحصول على الإذن الكتابي من السيد وكيل الجمهورية الدخول في أي وقت لأي مكان عام أو خاص، سكني أو غير سكني ودون علم أو رضا صاحبه من أجل وضع الترتيبات التقنية اللازمة لإجراء عملية التصنت واعتراض المراسلات أو تسجيل الأصوات أو التقاط الصور، على أن يتضمن هذا الإذن الجريمة محل البحث تطبيقا لمادة 65 مكرر 7، والمكان المراد البحث فيه وكذلك كل ما هو ضروري للتعرف على الاتصال المراد مراقبته. ويمكن الوكيل الجمهورية في سبيل هذه المهمة أن يسخر عون مؤهل من أعوان الإدارات العمومية أو الخاصة المكلفة بخدمة الاتصال بالجوانب التقنية لهذه العملية، وفي نهاية هذه الأخيرة يلزم الضابط المكلف بنسخ الاتصال أو المراسلة وضمها للملف¹.

ج- القبض: القبض على الأفراد هو إجراء يقوم به ضابط الشرطة القضائية بإمسك شخص واقتياده لتقديمه لوكيل الجمهورية لاتخاذ ما يراه بشأنه من إجراءات، وقد يتطلب الأمر فتستدعي الظروف التحفظ على المشتبه فيه في مركز الشرطة القضائية لفترة قصيرة يحددها القانون - تحدها تشريعات ب 24 ساعة وأخرى با 48 ساعة- أو تقييد لحرية المشتبه فيه واقتياده إلى وكيل الجمهورية على أن لا يحتفظ به في المركز إلا المدة التي سمح بها القانون²، والقبض بهذا المفهوم هو حرمان المشتبه فيه من حرية التجول والتنقل فترة من الوقت بإبقائه في مركز الشرطة أو الدرك تمهيدا لتقديمه للجهة المختصة، وهي النيابة العامة ممثلة في وكيل الجمهورية، ولا يجوز لأعوان الضبط القضائي ولا الموظفين والأعوان المكلفين ببعض مهام الضبطية القضائية القيام به³.

¹- تسريات ميلود، محاضرة أقيمت بمجلس قضاء قالمة بعنوان: (أساليب البحث والتحري الخاصة وإجراءاتها وفق قانون الإجراءات الجزائية الجزائري)، ص 7.

²- أحمد شوقي الشلقاني، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، ج 02، ديوان المطبوعات الجامعية، (د ط)، الجزائر، 1989، ص 173.

³- حسن صادق المرصفاوي، أصول الإجراءات الجنائية، (د ط)، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية، 1982، ص 305.

ح- تحرير المحاضر وإرسالها : يحق لضابط الشرطة القضائية أثناء التحريات عن الجريمة سماع أقوال المشتبه فيه وأقوال الشهود وكذلك سماع أقوال المحتجز لديه في مركز الشرطة أو الدرك، وسماع أقوال كل من يكون لديه معلومات عن الجريمة، إذا استدعوا وحضروا بمحض إرادتهم، أما إذا رفض أي منهم الحضور فليس لرجل الضبط أن يأمر بضبطه وإحضاره بالإكراه لأن هذا من عمل سلطة التحقيق، وذلك عملاً بأحكام المادة 52 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم في فقرتها الأولى والثانية على أنه «يجب على كل ضابط للشرطة القضائية أن يضمن محضر سماع كل شخص موقوف للنظر، مدة استجوابه وفترات الراحة التي تخللت ذلك، واليوم ولساعة اللذين أطلق سراحه فيهما أو قدم إلى القاضي المختص، ويجب أن يدون على هامش هذا المحضر إما توقيع صاحب الشأن أو يشار فيه إلى امتناعه، كما يجب أن تذكر في هذا البيان الأسباب التي استدعت توقيف الشخص تحت النظر».

ولما كان من واجب رجل الشرطة القضائية القائم بالتحري، الحصول على كل المعلومات الممكنة المتصلة بالجريمة، فإن له سلطة توجيه الأسئلة إلى أي شخص بما يتعلق بالجريمة، ويفرق القانون بين الاستجواب وبين مجرد سماع الأقوال، فسماع الأقوال يقتصر على تسجيل ما يدلي به المشتبه فيه من معلومات سواء من تلقاء نفسه أو بعد سؤاله، أما الاستجواب فهو محظور على رجال الضبط القضائي ويقتصر على سلطة التحقيق، ونلاحظ أن مصطلح الاستجواب الوارد في المادة لا يقصد به المصطلح الإجرائي المتعارف عليه والذي لا يجيز المشرع الجزائري لضابط الشرطة القضائية إجراءه وإنما يقصد به مجرد سماع الأقوال. والمشرع الجزائري بهذا النص قيد إجراء سماع أقوال المشتبه فيه الذي يجريه ضابط الشرطة القضائية بمجموعة من الشروط، تشكل ضمانات مقررة لحماية حق الموقوف للنظر في سلامة جسمه من جهة، ومن جهة أخرى تضطر ولو بصفة غير مباشرة ضابط الشرطة القضائية أن يعامل المحتجز بطريقة تحفظ له سلامته المعنوية والمادية. وهي مسألة يمكن للسلطة القضائية تقديرها من خلال البيانات الواردة في محضر سماع أقوال الشخص الموقوف للنظر الذي أوجب القانون صراحة على ضابط الشرطة القضائية تحريره، وتضمنه البيانات التالية:

- مدة سماع أقوال الموقوف للنظر (ساعة البداية والنهاية) . - فترة الراحة التي تخللت سماع أقوال الموقوف للنظر (ساعة البداية والنهاية) . - يوم وساعة إطلاق صراحه فيهما، أو قدم إلى القاضي المختص . - ذكر الأسباب التي استدعت وقف الشخص للنظر.

وذلك من أجل ضمانات الحرية الفردية للمشتبه فيه الموقوف¹.

ر- **سماع الأقوال** : سماع المشتبه فيه من أهم إجراءات التحري والاستدلال بصفة عامة ومن بين الأغراض الأساسية للتوقيف للنظر، فكما يعتبر مكنة لضابط الشرطة القضائية بهدف تلقي الإيضاحات اللازمة حول الجريمة والتي قد تكون فكرة مبدئية تقدم إلى الجهة القضائية المختصة لاتخاذ اللازم بشأنها فهو يشكل وسيلة للدفاع عن الموقوف للنظر وهو أفضل سلاح في يده وأبسطه كي يدلي بكل ما في استطاعته من أقوال لإزالة الشبهة التي تحوم حوله، وإثبات براءته ومن ثم إطلاق سراحه، وبالتالي يتجنب الأضرار الجسيمة التي تنجم عن إجراءات التحقيق وبقاء صلته عالقة بالجريمة لفترة طويلة².

وسماع أقوال الموقوف للنظر إجراء لا يتعد سؤاله عن التهمة الموجهة إليه وإثبات إجابته عنها في محضر دون مناقشة تفصيلية في أدلة الإتهام مما قد يؤدي إلى الإيقاع بالمتهم وتقوية الأدلة ضده، ودون مواجهته بالشهود أو بغيره من المشتبه فيهم، والا كان استجاباً وهو أمر لا تملكه سوى سلطة التحقيق دون ضابط الشرطة القضائية، لأن خطورة الاستجواب واحتمال أن يفض إلى اعتراف قد يكون له أهمية حاسمة في الدعوى يقتضيان أن لا تقوم به غير سلطة تتوافر فيها الثقة في أن تهيأ للمتهم (بعد توجيه تهمة رسمية للمشتبه فيه أثناء استجوابه الضمانات التي قررها القانون. مع ملاحظة أن المواجهة كالأستجواب تعد من إجراءات التحقيق المحظور على ضابط الشرطة القضائية اتخاذها³.

¹- أحمد فتحي سرور ، القانون الجنائي الدستوري، ط 4، دار الشروق، القاهرة مصر، 2006، ص 205.

²- حسن ربيع، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، ط1، (د دن)، القاهرة، 2001، ص 418.

³- محمد سامي النبراوي، (أهمية الاستجواب البوليسي)، مجلة كلية الشرطة، العدد 15، (د ب ن)، 1969، ص 33.

فالمشرع الجزائري لم يتطرق صراحة لضرورة سؤال المشتبه فيه فوراً، بيد أنه يمكن أن نستشف ذلك من خلال المادة 52 الفقرة الأولى قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم¹.

الفرع الثاني: حالة التحري عن بعض الجرائم المستحدثة

اختلفت تسميات هاته الجرائم باختلاف التشريعات والقوانين، وباختلاف الترجمات لها، فمن هذه التسميات نجد: الجرائم المستحدثة أو الحديثة، الجرائم الخاصة أو جرائم القانون الخاص، الوجه الجديد للجرائم والجرائم الخطيرة وغيرها من التسميات، وهذا راجع لحدثة موضوع هاته الجرائم، وعدم استقرار الفقه والتشريعات على اسم موحدة لها. والجرائم المستحدثة هي تلك الجرائم التي عرفت انتشاراً واسعاً واستفحالا كبيراً مع التطور العلمي والتكنولوجي، إذ اتخذ مرتكبو هاته الجرائم من التقنية وطرق الاتصال الحديثة وسائلاً لتسهيل عملياتهم التي اتسمت بالتخطيط والتنظيم وبالسرعة والفعالية كما أصبحت تشكل تهديداً على استقرار المجتمعات والأمن القومي².

وقد نص المشرع الجزائري على هاته الجرائم في العديد من القوانين الخاصة وقانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الذي حرم هاته الأفعال من خلال القانون رقم 14/04 المعدل والمتمم القانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم المؤرخ في 11/10 / 2004، والقانون رقم 22/06 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم المؤرخ في 20/12 / 2006 والأمر رقم 02/15 المؤرخ في 23/07 / 2015 والذي حصرها في سبع جرائم هي:

جرائم المخدرات، الجريمة المنظمة، الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، جرائم تبييض الأموال والإرهاب ، والجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف ، جرائم الفساد. أولاً : من باب الاختصاص بعد أن بين المشرع في نص المادة 38 ق...ج المعدل والمتمم الصلاحيات المخولة للقاضي التحقيق بصفة عامة، وكرس مبدأ الفصل بين جهة التحقيق وجهة

¹- حسبية محي الدين، المرجع السابق، ص 239.

²- مصطفى راضي، (تحد جديد أمام الأجهزة الأمنية)، مؤتمر حول الجرائم المستحدثة، القاهرة، 2011، ص 03.

الاتهام، شرع في تبيان الاختصاص المحلي أو الإقليمي لقاضي التحقيق التي تحكم الضبطية والنيابة وقضاء الحكم، ما عدا ما قرره المشرع في استثناءات، وهذه المعايير وفقا للفقرة الأولى

من المادة 40 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم من القانون رقم 14/04 هي:

- مكان وقوع الجريمة. - محل إقامة أحد الأشخاص المشتبه في مساهمتهم في اقترافها .

- محل القبض على أحد هؤلاء، حتى ولو كان هذا القبض قد حصل لسبب آخر.

غير أنه يجوز تمديد اختصاص قاضي التحقيق إلى دائرة اختصاص محاكم أخرى نظمت بطريق التنظيم في بعض الجرائم التي عاملها المشرع معاملة خاصة، وهي جرائم المخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، وجرائم تبييض الأموال والإرهاب، والجرائم التشريعية الخاص بالصرف، ثم بينت المادة 40 مكرر أن هذا التمديد ينطبق أيضا جهات المحاكمة والتحقيق والتي تم توسيع اختصاصها المحلي طبقا للمواد 37، 40، 329 ق...ج المعدل والمتمم ، وهي الأقطاب القضائية¹. وقد أدى انتشار هذه الأنواع من الجرائم الخاصة في المجتمع إلى المساس بأمن المجتمع وباستقرار اقتصاده، لذلك كان على المشرع التفكير في إيجاد تدابير جديدة لمواجهتها باستحداث جهات قضائية متخصصة لمعالجتها يعهد بها لفئة معينة من قضاة التحقيق من ذوي الكفاءات المتميزة والتكوين المتخصص في المسائل المتعلقة بهذه الأنواع الخاصة من الجرائم. وهو ما فعله المشرع الجزائري بموجب التعديل الذي أجري على ق...ج المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-14 المؤرخ في 10/11/2004 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الذي أنشأ على ضوءها أقطابا قضائية جزائية متخصصة بأنواع معينة من الجرائم أوردتها على سبيل الحصر وهي:

- الجرائم المتعلقة بالمتاجرة في المخدرات. - الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

¹ حمودي ناصر، محاضرات أقيمت بجامعة البويرة (قضاء التحقيق في ق أ. ج)- دراسة تحليلية نقدية - تخصص القانون الجنائي و العلوم الجنائية ، دفعة 2012-2014، ص 27 .

- الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات . - جرائم تبييض الأموال.
 - جرائم الإرهاب. - الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف. وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم
 06-348 المؤرخ في 05 أكتوبر 2006 عدد تلك الجهات القضائية المتخصصة بأربع (4)
 جهات بمحاكم سيدي امحمد وقسنطينة و وهران وورقلة¹.

ثانيا : من باب الإجراءات: بمجرد وقوع الجريمة تنشأ مصلحتان متعارضتان، مصلحة الفرد
 في حماية حريته الشخصية، وحقه في الخصوصية بعدم تعرض أسراره وأمواله ومسكنه
 لتصرفات غير مشروعة، ومصلحة المجتمع في محاربة الجريمة وتعقب مرتكبيها لغرض حق
 الدولة في العقاب ، ولهذا تؤخذ هاتين المصلحتين بعين الاعتبار في ق...ج المعدل والمتمم،
 بالتوفيق بينهما دون طغيان إحداها على الأخرى. ومن هذا منح المشرع لوكيل الجمهورية،
 وقاضي التحقيق، وضابط الشرطة القضائية المناب حق تعدي قدسية الحياة الخاصة في سبيل
 كشف المستور وقمع الجريمة وذلك عن طريق تتبع إجراءات التحري العامة و الخاصة في
 البحث والتحري عن جرائم القانون الخاص بواسطة الوسائل المعتمدة والمنصوص عليها في ق
 ...ج المعدل والمتمم²، كله من خلال التطرق إلى أساليب التحري العامة كالتفتيش والتوقيف
 للنظر، فإن الإذن الذي تناولناه سابقا يتعلق بالجرائم المتلبس بها، فإن المادة 47 المتعلقة
 بمواعيد أو مواقيت التفتيش القانونية قد أوردت حكما خاصا بقاضي التحقيق حيث نجد الفقرة 4
 من هذه المادة قضت بأنه القاضي التحقيق في الجرائم السبع الخاصة المنصوص عليها في
 ق.ج المعدل والمتمم ، له أن يقوم بعملية التفتيش والحجز في أي وقت من أوقات الليل أو
 النهار وفي أي مكان على امتداد كامل التراب الوطني أو أن ينيب ضابط شرطة قضائية للقيام
 بذلك، وزيادة على ذلك له اتخاذ أي تدابير أخرى تحفظية، سواء كان منصوصا عليها في قانون

¹- محمد حزيط ، (قاضي التحقيق في النظام القضائي الجزائري)، ط 3، دار هومة ، الجزائر، 2010، ص 48 و 49

²- أنظر محمد حزيط، قاضي التحقيق النظام القضائي الجزائري، المرجع السابق، ص59.

الإجراءات الجزائية أو في التشريعات الأخرى، ويقصد بها أن غالبية هذه الجرائم خصها المشرع بأحكام خاصة، وذلك تطبيقاً للفقرة 5 من المادة 47،¹.

كما تجدر الإشارة إلى أن المادة 65 ق... ج. المعدل والمتمم بالأمر 02-15 نظمت إجراء سبق وأن تم تنفيذه أيضاً في إطار الجرائم المتلبس بها، ألا هو إجراء التوقيف للنظر" المخول لضباط الشرطة القضائية. والمشرع يستعمل مرة أخرى هذا الإجراء الذي تقتضيه ضرورات التحقيق الابتدائي، حيث نصت هذه المادة على أنه «إذا دعت مقتضيات التحقيق الابتدائي ضابط الشرطة القضائية إلى أن يوقف للنظر شخصاً توجد ضده دلائل تحمل على الاشتباه في ارتكابه جناية أو جنحة يقرر لها القانون عقوبة سالبة للحرية لمدة تزيد عن 48 ساعة، فإنه يتعين عليه أن يقدم ذلك الشخص قبل انقضاء هذا الأجل إلى وكيل الجمهورية، وبعد أن يقوم وكيل الجمهورية باستجواب الشخص المقدم إليه، يجوز بإذن كتابي، أن يمدد حجزه إلى مدة لا تتجاوز 48 ساعة أخرى بعد فحص ملف التحقيق، غير أنه يمكن تمديد المدة الأصلية للتوقيف للنظر بإذن كتابي من وكيل الجمهورية المختص:

- مرتين (2) إذا تعلق الأمر بالاعتداء على أمن الدولة.
- ثلاث مرات (3) إذا تعلق الأمر بجرائم المتاجرة بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وجرائم تبييض الأموال، والجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف والفساد.
- خمس مرات (5) إذا تعلق الأمر بجرائم موصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية. ويجوز بصفة استثنائية، منح ذلك الإذن بقرار مسبب دون تقديم الشخص إلى النيابة، وتطبق في جميع الأحوال نصوص المواد 51، 51 مكرر، و 51 مكرر 1، و 52 من هذا القانون». في حين نظمت المادة 65 / 01 ق... ج. المعدل والمتمم بالقانون 22/06 موضوع جبر الأشخاص للحضور أما الضبطية القضائية وذلك بعد استدعائين متتاليين بالمثل، وإجراءات سماعهم، وقبل هذا التاريخ لم يكن هناك أي نص يجبر الأشخاص على الامتثال لاستدعاءات الضبطية

¹- حمودي ناصر ، الموقع السابق، ص 31.

القضائية¹. أما أساليب التحري الخاصة فهي تتمثل في اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور والتسرب خلسة².

الفرع الثالث: في حالة الإنابة القضائية

القاعدة العامة هي أن إجراءات التحقيق يقوم بها قاض التحقيق بنفسه ، إلا أنه قد لا يسمح له الوقت لمباشرة كافة الإجراءات اللازمة في القضية ، و أن مقتضيات السرعة قد تتطلب منه أن يلجأ إلى نذب غيره للقيام ببعضها إذا دعت الضرورة لذلك ، فتسهيلا الأعمال التحقيق و الإسراع فيها أباح المشرع القاضي التحقيق أن يندب أحد القضاة أو ضباط الشرطة القضائية للقيام بإجراء معين بدلا عنه³.

أولا: شروط الإنابة القضائية لكتابة ضرورية بالنسبة لكافة إجراءات التحقيق، 138 فقرة 2 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم «يذكر في الإنابة القضائية نوع الجريمة موضوع المتابعة وتؤرخ وتوقع من القاضي الذي أصدرها وتمهر بختمه». . الشكليات والبيانات الواجب توفرها وهي:

- أسم قاضي التحقيق مصدر الإنابة والغرفة التابعة له. • طبيعة الجريمة وموضوع الملاحقة.
- يجب تحديد إجراءات التحقيق بدقة. . أن تكون الإنابة تتعلق بجريمة موضوع المتابعة.
- أن تكون موقعة ومختومة بختم قاضي التحقيق.
- كما يجب أن يؤرخ عليها، وتحديد التاريخ يعتبر بيانا جوهريا⁴ .
- في حالة الاستعجال الكتابة غير مشروطة طبقا لنص المادة 142 فقرة 2 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم
- مبدأ عدم جواز التعويض العام (الإنابة العامة) يعني أن تكون إجراءات الإنابة واضحة.

¹ - الموقع السابق ، ص 35.

² - محمد حزيط، (قاضي التحقيق في النظام القضائي الجزائري)، المرجع السابق، ص 59.

³ - حسن صادق المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، (د ط)، منشورات جامعة الكويت، الكويت، 1970، ص 239.

⁴ - أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، (د ط)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص 509.

- الإجراءات التي لا يمكن تفويضها أي لا يمكن القاضي التحقيق إنابة الأوامر القضائية مثل الإيداع ، الضبط والإحضار، القبض، أو الأمر بالحس الاحتياطي، أو تكليف الخبراء.

- كما أن هناك إجراءات يمكن إنابتها لضابط الشرطة القضائية طبقا لنص المادة 89 فقرة 02، لا يجوز لضابط الشرطة القضائية أو القاضي المنيب ضمن تنفيذ إنابتهم القضائية أن يسمعوإ إلى شهادة أشخاص تقوم ضدهم دلائل قوية ومتوافقة على قيام اتهام في حقهم حفاظا على حقوق الدفاع¹.

ثانيا : حدود صلاحية الشخص المناب . إذا تمت إنابة ضابط الشرطة القضائية من طرف السيد قاضي التحقيق فإن ضابط الشرطة القضائية يصبح متمتعا بجميع صلاحيات قاضي التحقيق في حدود نdbe ، تطبيقا للمادة 139 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم فيمكنه سماع شاهد وتحرير محضر بذلك بعد أداء اليمين والمحضر هو محضر تحقيق ابتدائي على أن يتم إرسالها عند نهاية مدة النذب أو في آجال 8 أيام من تاريخ الإجراء إذا لم تتحدد مدة الإنابة تطبيقا لنص المادة 141 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم على أنه تجوز له الإنابة في جرائم أخرى مثل عملية التسرب ، كما يجب على الشخص المناب أن لا يتجاوز حدود الصلاحية الممنوحة له².

إن الشخص رغم تزعزع مركزه القانوني ووضعه في موقف الاشتباه أو الاتهام يكون في درجة من الضعف و خاصة أن الدولة بنفسها و عن طريق السلطة القضائية هي التي تتولى معاقبته بإتباعها لعدة إجراءات تمس بها كرامته و سمعته إلا أن المشرع حفاظا على كرامته أولى الاهتمام له و سن له مجموعة من القواعد الإجرائية لحماية المشتبه فيه و ذلك من خلال تمكينه من ضمانات أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي لان المشتبه فيه قد مكن من إبداء دفوعاته و الحفاظ على حقوقه و حرياته من المساس بها إلا في حدود ما يسمح به قانون الإجراءات

¹- نصر الدين هونوي و دارين يقده، (الضبطية القضائية في القانون الجزائري)، ط 1، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 88.

²- أحمد غاي ، (التوقيف للنظر)، مرجع السابق، ص 74.

الجزائية المعدل والمتمم و الدستور الجزائري خاصة بالنسبة لإجراءات التفتيش و التوقيف للنظر و التسرب و اعتراض المراسلات و تسجيل الأصوات و التقاط الصور أثناء اعتماد أسلوب التحري العادي ، كما أن هناك أساليب تحري استثنائية نص عليها المشرع الجزائري و قد تناولنها بالتفصيل في هذا الفصل.

الفصل الثاني

ضمانات الحرية الشخصية في مرحلة التحقيق القضائي

تعتبر مرحلة التحقيق القضائي هو مرحلة جد هامة من مراحل الدعوى الجزائية ،
المشرع الجزائري لم يعرف هاته المرحلة لذلك سوف نحاول وضع تعريف مبسط له انطلاقا من
بعض التعريفات الفقهية حيث يعرفها بعض القضاة بأنها "المرحلة الممتدة من اتصال السيد
قاضي التحقيق بالدعوى الجزائية إلى غاية إصداره أمر التصرف المناسب في الملف".

كما تعددت التعريفات الفقهية للتحقيق القضائي، فهو مجموعة من الإجراءات القضائية
التي تمارسها سلطات التحقيق بالشكل المحدد قانونا بغية التتقيب عن الأدلة في أن الجريمة
ارتكبت، وتجميعها ثم تقديرها لتحديد مدى كفايتها في إحالة المتهم إلى المحاكمة.

وفقا لمبدأ شرعية الإجراءات، يجب أن يعني القانون الموازنة بين حق الدولة في العقاب
وإمكان اتخاذ الإجراءات ، وبين حق المتهم في الحرية باعتباره بريئا فلا يجوز تقييد حريته أو
التعرض لها وعلى أساس هذه الموازنة تتحدد ضمانات التحقيق القضائي للمتهم، وهو ما
سنتناوله في هذا الفصل الذي خصصناه لدراسة ضمانات الحرية الشخصية في مرحلة التحقيق
القضائي وللتفصيل أكثر في هذه الضمانات قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: خصصناه للضمانات الإجرائية العامة للحرية الشخصية في مرحلة التحقيق
القضائي وذلك بالتعرض لحياض قاضي التحقيق واستقلالته وكذا خاصيتي التدوين والسرية.
المبحث الثاني: خصصناه للضمانات الإجرائية الخاصة للحرية الشخصية في مرحلة التحقيق
القضائي وذلك بالتعرض لهذه الضمانات أمام قاضي التحقيق وأمام غرفة الاتهام.

المبحث الأول: الضمانات الإجرائية العامة

أحاط المشرع الجزائري مرحلة التحقيق القضائي بمجموعة من الخصائص و المميزات،
تميزها عن باقي مراحل الدعوى الجزائية، تعتبر بمثابة الضمانات العامة للحرية الشخصية
للمتهم، في هذه المرحلة الهامة من الدعوى الجزائية كونها ضمان للتوفيق بين فاعلية العدالة
الجزائية واحترام الحرية الشخصية.

المطلب الأول: الحياد والاستقلالية

أحاط المشرع الجزائري التحقيق القضائي بضمانات معينة ينبغي مراعاتها لاعتبار الإجراء من إجراءات التحقيق و أهم هذه الضمانات هي حياد المحقق و استقلاليته، الذي ينهض بإجراء التحقيق بما يتوافر له من حيده و استقلال تكفل له الثقة فيه وفيما يتخذه من إجراءات لإتمام التحقيق¹ وهو ما سنحاول تبيانه من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: الحياد

إن مهمة قاضي التحقيق في تحقيق العدالة وهذه الأخيرة تتطلب أن يكون القاضي متجردا و بعيدا عن التأثير بالمصالح و العواطف الشخصية، فلا يتأثر ولا يؤثر عليه، أما إذا أصبح في موقف لا بد وان يتأثر فيه بهذه العواطف و المصالح فسنعدم عندها حياده ما بين الخصوم وعليه و لتحقيق حياد القاضي في مثل هكذا مواقف فإنه يجب إبعاده عن تلك المواقف التي تعرضه لخطر التحكم².

وتعتبر الحياد القضاء من المبادئ التي حرصت المواثيق الدولية على التأكيد عليها، فنجد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948 قد نص عليه في المادة 10 بقوله الكل إنسان الحق على قدم المساواة في أن تنتظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا سواء أكان الفصل في حقوقه أو التزاماته أو الاتهامات الجنائية الموجهة إليه³.

وأكدته العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر سنة 1966⁴ ، كما نصت عليه غالبية دساتير الدول ومن بين هذه الدساتير الدستور الجزائري لسنة 2016 إذ نصت المادة 166 منه على أن القاضي محمي من كل أشكال الضغوط والتدخلات و المناورات التي قد

¹- مصطفى يوسف ، الحماية القانونية للمتهم في مرحلة التحقيق ، (د.ط)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص 114.

²- عمر فخري الحديثي، حق المتهم في محاكمة عادلة - دراسة مقارنة- ، (د.ط)، دارالثقافة للنشر والتوزيع، (دت ن)، 2010، ص 104.

3 - المرسوم رئاسي رقم 442/20 الموافق 20 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري ، المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 82 .

⁴- المادة 06 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية سنة 1966.

تضر بأداء مهمته أو تمس بنزاهة حكمه¹، فلا بد أن يتمتع الشخص القائم بالتحقيق بصفة الحيادة المطلقة، وهذه الصفة هي التي تضمن العناية بأدلة الاتهام وبتحقيق دفاع المتهم في الوقت ذاته دون أن تغطي إحداها على الأخرى، تحقيقا وبغية للوصول إلى الحقيقة². إذا يجب أن يسلك المحقق كافة ما يباشره من إجراءات سبيل الحياد التام، فلا ينحاز إلى خصم دون آخر، ولا يمارس تحقيقه بناء على فكرة مسبقة كونها ضد المتهم أو لصالحه³. وقد أجاز المشرع الجزائري في هذا الصدد رد قاضي التحقيق أو تنحيته لأسباب تؤثر في حياده والرد كمبدأ يقرره ق...ج المعدل والمتمم في المادتين (556. 557) منه، ويطبق على قضاة الحكم والتحقيق في مختلف درجات التقاضي⁴. بل ولما كانت حيادة القاضي من أهم الضمانات التي تكفل إقرار العدالة وحماية حقوق المواطنين ذهب المجلس الأعلى في قرار صادر يوم 16 فيفري 1985 إلى الأمر لداعي الأمن العمومي أو الحسن سير القضاء أو بسبب قيام شبهة مشروعة بتخلي أية جهة تحقيق أو حكم عن نظر الدعوى وإحالتها إلى جهة قضائية أخرى من نفس الدرجة طبقا لأحكام المادة 548 وما يليها من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم وبناء على ذلك قرر المجلس الأعلى نزع قضية متورط فيها قاضي تحقيق وإحالتها إلى قاضي تحقيق خارج دائرة اختصاص المجلس المذكور.

وعليه فأول ضمانات تكفل الوصول للحقيقة دون الإضرار بالحقوق الأساسية للمتهم هي حياد القائم بالتحقيق⁵.

¹- درياد مليكة ، ضمانات المتهم أثناء التحقيق الابتدائي في ظل قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، الطبعة الأولى ، منشورات عشاش، الجزائر، 2003، ص 74-75.

²- أحمد المهدي وأشرف الشافعي ، التحقيق الجنائي الابتدائي و ضمانات المتهم و حمايتها ، (د.ط)، دار الكتب القانونية، مصر، 2005 ، ص 09.

³- فيصل رمون، (الحماية الإجرائية لحقوق الإنسان أمام قاضي التحقيق)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الثالث عشر، جوان 2015 ص 199.

⁴- تنص المادة 71 من قانون ا.ج. ج. يجوز لوكيل الجمهورية او المتهم او الطرف المدني، لحسن سير العدالة، طلب تنحية الملف من قاضي التحقيق لفائدة قاض آخر من قضاة التحقيق".

⁵- درياد مليكة ، المرجع السابق، ص 75.

الفرع الثاني: استقلالية قاضي التحقيق.

أهم ضمانات التحقيق القضائي هو أن تختص به سلطة يكون لها من النزاهة و الاستقلالية و حسن تقدير ما يطمئن على حسن مباشرة إجراءات التحقيق بما يكفل للمتهم تحقيق دفاعه¹.

ويعد استقلال المحقق ضمانة هامة لسيادة القانون ولحماية الحقوق و الحريات، وهو يعني تحرر سلطته من تدخل السلطات الأخرى وعدم خضوعه في عمله لغير القانون، واستقلال المحقق يتعين أن يتحقق سواء في مواجهة السلطة التنفيذية أو الجهات الأخرى أو في مواجهة الخصوم أو الرأي العام² فلا يجوز أن يخضع المحقق لأي نوع من التبعية الإدارية فلا يتبع أحدا مهما علت درجته، ويعد الاستقلال على هذا النحو من أهم الصفات التي يجب أن يتمتع بها القائم بالتحقيق³ ومن ثم ظهرت أهمية مبدأ الفصل بين سلطة الاتهام و الحكم و التحقيق.

أولاً: الفصل بين وظيفتي الاتهام والتحقيق :

أقرت تشريعات كثيرة الفصل بين سلطتي الاتهام و التحقيق ومن بين هذه التشريعات التشريع الجزائري الذي يرى أن أهم ضمانات التحقيق القضائي للمتهم يتوقف على نزاهة المحقق وعدم تحيزه و استقلاليته، لذلك أخذ بمبدأ الفصل بين وظيفتي الاتهام و التحقيق لما بينهما من تعارض، فخص النيابة العامة وظيفته تحريك الدعوى العمومية وذلك بنصه في المادة 29 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم تباشر النيابة العامة الدعوى العمومية باسم المجتمع وتطالب بتطبيق القانون" فيما أناط وظيفته التحقيق القضائي لقاضي التحقيق وهذا ما جاء في نص المادة 38 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم تناط بقاضي التحقيق

¹ - عبد الحميد الشواربي ، المرجع السابق، ص 10.

² - مصطفى يوسف ، المرجع السابق، ص 70.

³ - عبد الحميد أشرف ، التحقيق الجنائي و الإحالة الجنائية في القانون المقارن ، (د.ط)، دار الكتاب الحديث، مصر

، 2010، ص 53.

إجراءات البحث و التحري ولا يجوز له أن يشترك في الحكم في قضايا نظرها بصفته قاضيا للتحقيق وإلا كان ذلك الحكم باطلا".

فقاضي التحقيق يختص بالتحقيق بناء على طلب وكيل الجمهورية أو شكوى مصحوبة بإدعاء مدني وهذا ما نصت عليه المادة السابقة في الفقرة الثالثة.

وفي الأخير ننتهي إلى أن استقلالية وظيفة التحقيق عن النيابة العامة من الأهمية بمكان حيث أن هذه الاستقلالية ينصرف أثرها إلى جميع إجراءات التحقيق، ذلك لأنه إذا ضمنا استقلال قاضي التحقيق من البداية ضمنا الحيادة في بقية الإجراءات الأخرى ومن ثم نكون حققنا للمتهم أعز ما يربوه ويطلبه¹. ثانيا : الفصل بين وظيفتي التحقيق و الحكم: إن مهمة قاضي التحقيق مقصورة على التحقيق وبقدر ما يمنع القانون على قاضي التحقيق إخطار نفسه بنفسه بقدر ما لا يجيز له الحكم في القضايا التي سبق له أن حقق فيها²، ففي هذا الفصل ضمانات جد هامة للمتهم حيث يعرض أوجه دفاعه على إنسان خالي الذهن لم تسيطر عليه أية فكرة مسبقة ولا اكتسب دليلا ثابتا نتيجة قيامه بإجراءات التحقيق، ويحصل العكس لو أن القاضي المحقق قام بالفصل في القضية، إذ هو أشد الناس معرفة لها ودراية بها واطلاعا على تفاصيلها وخفاياها وبذلك لم يعد المحقق يملك القدرة عند المحاكمة على أن يكون ذهنه موضوعيا خاليا من كل فكرة مسبقة مجرد من كل رأي ثابت ، لأجل هذا نجد قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم جاء صريحا وواضحا في هذا المنع في نص المادة 38 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم "... ولا يجوز له أن يشترك في الحكم في قضايا نظرها بصفته قاضيا للتحقيق وإلا كان ذلك الحكم باطلا". إن جمع القاضي لوظيفتي التحقيق و الحكم يفقده أهلية الفصل في القضية وهذا الفقد و ذلك المنع متعلق بالنظام العام ومن ثم فإن على القاضي المحقق أن يمتنع على الفصل في القضية من تلقاء نفسه فإن لم يفعل ولم يعترض الخصوم فإن هذا الحكم يظل باطلا ولا يصححه عدم الاعتراض بل يجوز طرحه و التمسك به

¹- محمد محدة ، المرجع السابق، ص 162 .

²- أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، (د.ط) ، دار الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر ، 1993، ص 28 .

في أي درجة من درجات التقاضي ، ونص القانون على هذا المنع مع ترتيب بطلان ذلك عند حصوله من باب الزيادة في الضمانات القانونية للمتهم¹. وفي هذا الاتجاه قضت المحكمة العليا ببطلان قرار مجلس قضائي صادر عن هيئة تتضمن في تشكيلها قاضي سبق له وأن قام بإجراء التحقيق في الدعوى².

المطلب الثاني: السرية و التدوين

ميزت النظم الإجرائية المختلفة التحقيق الإبتدائي بقواعد أساسية يجب مراعاتها كونها ضمانات للمتهم في هذه المرحلة الهامة، تتمثل في سرية التحقيق وتدوينه، اللتان تعدان قاعدتان جوهريتان.

الفرع الأول : سرية التحقيق القضائي

لاشك أن علانية الإجراءات من الضمانات الهامة التي تكفل حياد التحقيق، وتضفي الثقة في نفس المتهم وشعوره بالعدالة غير أن هذه العلانية قد يكون لها جانبها السلبي لتعلقها بشخص المتهم وسمعته كما لها جانب سلبي كذلك في تأثيرها على سير التحقيق و إجراءات الكشف عن الجريمة و مرتكبيها³، فبمجرد توجيه الاتهام إلى المتهم يميل الجمهور تلقائياً وبغير وجه حق إلى الاعتقاد بأن مصيره قد تحدد على نحو نهائي، ويعامله على هذا النحو حتى ولو أثبت التحقيق براءته بعد ذلك، ويزداد الوضع تفاقمًا إذا حبس مؤقتًا في هذه المرحلة، ولا يكون لقرينة البراءة الصدى الملموس على مستوى الحقيقة الاجتماعية التي تغطي عليها كثير من الأفكار المسبقة و المعتقدات الخاطئة⁴.

لذلك دأبت التشريعات الإجرائية على الأخذ بمبدأ سرية التحقيق لما يحمله من ضمانات للمتهم من حيث أنه يصون سمعته، ويحفظ حقوقه، ومن ثم فإن السرية تجنب المتهم المحاكمة الأولية المتمثلة في محاكمة الرأي العام مادام أنه لم تثبت إدانته⁵.

¹ محمد محدة، المرجع السابق ، ص 163 .

² الغرفة الجزائرية الثانية للمحكمة العليا، 12/07/1988، ملف رقم 744-48، المجلة القضائية ، العدد 03 سنة 1990، ص 29.

³ مصطفى يوسف ، المرجع السابق، ص 114.

⁴ عمارة فوزي ، قاضي التحقيق، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، 2010/2009، ص 32..

⁵ بارش سليمان، المرجع السابق، ص 167.

أولاً : تعريف السرية الإجرائية

السرية الإجرائية تعني القيام قدر الإمكان ممن هو قائم بالتحقيق أصلاً أو ساهم فيه بالمحافظة على السرية بما هو مستطاع ضمن ما استلزم القانون واشترطه. ومن التعريف نرى أن السرية ليس هدفها كما كانت عليه من قبل هو تسهيل عملية قمع المتهم، بل هي وسيلة لضمان حقوق الدفاع وحماية المتهم. وبالتمعن في المادة 11 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم كل شخص ساهم في هذه الإجراءات ملزم بكتمان السر المهني" نجد هذه المادة أقيمت على مبدئين أولهما موضوعي وهو أن جميع إجراءات التحقيق سرية، والثاني ذاتي وهو أن كل شخص ساهم في هذه الإجراءات ملزم بكتمان السر المهني 1.

ثانياً: حماية سرية التحقيق القضائي

فالمشرع بالنظر لهذا الوضع ونتيجة للحجج التي بررت سرية التحقيق جعله يحرص على إلزام كل من باشر التحقيق بالمحافظة على سرية المطلقة والتي يترتب على مخالفتها جريمة إفشاء السر المهني المواد 46 و 85 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم والمادة 301 ق.ع غير أنه تجدر الإشارة إلى الفقرة 2 من المادة 11 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم قد جاءت عامة فالعبارة التي أوردها المشرع "وكل شخص يساهم في هذه الإجراءات" فهي بحد ذاتها بحاجة إلى تفسير، فالسؤال المطروح هنا، من هم الأشخاص الذين يساهمون في إجراءات التحقيق، وعليه فلا بد من تحديد وتعيين الأشخاص المساهمين في إجراءات التحقيق و الملزمين بكتمان السر المهني و الذين يقعون تحت طائلة العقوبة في حال عدم التزامهم بسرية التحقيق 2.

ثالثاً: الأشخاص المساهمون في التحقيق و الملزمون بكتمان السر المهني

أ- القضاة: القضاة الذين يمكن أن يساهموا في التحقيق هم :

- قضاة التحقيق.
- القضاة المنتدبون من قبل قاضي التحقيق لتنفيذ الإنابات القضائية.
- قضاة التحقيق المنتدبون من قبل غرفة الاتهام لإجراء التحقيق التكميلي.

¹- محمد محدة، المرجع السابق ، ص 119.

²- عمارة فوزي المرجع السابق، ص 32.

- قضاة النيابة العامة الذين يمثلون النيابة العامة لدى قاضي التحقيق.
- ب- رجال الشرطة القضائية: المكلفين منذ فتح التحقيق و إلى غاية غلقه للقيام بعمليات البحث و التحري المختلفة أو جمع المعلومات.
- ولا يستثنى من ذلك رجال الشرطة القضائية التابعين لمختلف الإدارات المواد 21 و27 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.
- ت- المحققون في شخصية المتهم و المحققون الاجتماعيون
ومن أمثال هذه الفئة كل شخص مؤهل بمثل هذه المهمة من وزير العدل .
- ث- الضباط العموميون والتابعون لوزارة العدل
هم أعوان العدالة كالمحضرين القضائيين والموثقين وكتاب الضبط .
- هـ- أمناء النيابة العامة و الضاربون على الآلة الكاتبة
- و- الخبراء :مدامت التقارير التي يحررونها تشكل أحد العناصر المهمة في ملف التحقيق.
- ر- المترجمون : فعملهم أساسي باعتباره يدخل في إجراءات التحقيق مباشرة.
- ز- الأشخاص المدنيون المكلفون بتنفيذ مهمة
- س - الأشخاص الساهرون على تطبيق أوامر قاضي التحقيق أثناء سير التحقيق 1.
- رابعا: مدى تطبيق قاعدة سرية التحقيق

إن التطبيق الصارم لقاعدة سرية التحقيق المنصوص عليها في المادة 11 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم يكون أثناء سير التحقيق 2. ويجب أن نلفت الانتباه إلى أن هذه السرية التي نص عليها المشرع ليست مطلقة ،بل هي موجهة للجمهور، فالجمهور لا يحضر هذه التحقيقات، و القرارات التي تتخذها جهات التحقيق تكون بعيدة عن أعين الجمهور ولا تصدر بصورة علنية، فإن التحقيق القضائي يكون علنيا بالنسبة للخصوم في الدعوى العمومية، إذ تجيز المادة 106 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم لوكيل الجمهورية استجواب المتهمين ومواجهتهم، كما تجيز المادة 102 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم للمتهم بمجرد حبسه أن يتصل بمحاميه بكل حرية، وعليه نعتقد أنه بمجرد شعور المتهم بأن له

¹- علي جروة ، الموسوعة في الإجراءات الجزائية في التحقيق القضائي، المجلد الثاني، (د دن)، سنة 2006، ص 176 و 177.

²- عمارة فوزي، المرجع السابق ، ص 133

الحق في حضور إجراءات التحقيق فغن ذلك يبعث في نفسه الطمأنينة التي تعد من أهم ثمرات الدفاع¹.

الفرع الثاني: التدوين

تقتضي القواعد العامة في الإجراءات الجنائية بوجوب تدوين التحقيق و ذلك حتى يكون حجة على الكافة فيما أثبتته وحتى تكون إجراءاته أساسا صالحا لما قد يبنى عليها من نتائج، حيث يستطيع الخصوم الرجوع إلى ما جرى فيه ليبنى دفاع كل طرف على أساسه².

ومما يمكن أن يقدمه التدوين من ضمانات للمتهم ، تمكين هذا الأخير من مراقبة أعمال التحقيق ، إذ يمكن له أن يحتج بما جرى خلالها ويستتبط ما يترأى له من نتائج، وهذا يعني أن لا يغفل قاضي التحقيق بعض الأقوال التي سمعها وإنما عليه تدوينها كما سمعت من فم المتهم دون زيادة أو نقصان³.

أولا : تعريف التدوين

ويقصد بالتدوين هو إثبات إجراءات التحقيق عن طريق الكتابة وذلك وفق محاضر رسمية استلزمها المشرع لقيام الحجة بها على الأمر و المؤتمر، كما طلبها أيضا لتكون أساسا صالحا للمحكمة التي تنظر الدعوى عند الاستناد إليها من غير إعادة لها⁴.

ثانيا: أهمية التدوين كضمانة للمتهم

تقتضي القواعد العامة في الإجراءات الجنائية بوجوب تدوين التحقيق، حيث أن عدم توافر الكتابة يؤدي إلى افتراض عدم مباشرة الإجراء ، فإن المبدأ المطبق في هذه الحالة هو ما لم يكتب لم يحصل ، وبالنتيجة يمكن المتهم عدم الاعتراف بالتحقيق غير المكتوب وعدم اعتماد نتائجه. وفضلا عن ذلك فإن تدوين التحقيق الابتدائي يمكن أن يشكل ضمانة مهمة الحق للمتهم في الدفاع، فمن خلال التدوين يستطيع محامي المتهم الرجوع إلى محاضر الإجراءات والإطلاع على الشهادات المقدمة ضد موكله خصوصا عند غيابه عن الشهادات ،

¹- در درياد مليكة المرجع السابق، ص 89.

²- عبد الفتاح مراد، التحقيق الجنائي التطبيقي، (د.ط)، (د.د.ن)، سنة 1995، ص 75.

³- حسن بشيت خوين، ضمانات المتهم ، ج1، (د.د.ن)، سنة 1998، ص 98.

⁴- محمد محدة، (ضمانات المتهم أثناء التحقيق)، الجزء 3، المرجع السابق ، ص 266.

ليتمكن من إعداد دفاع موكله مما نسب إليه حيث يضمن عدم نسيان أي من الدفوع التي يريد تقديمها إمام الجهة القضائية المختصة¹.

ومن ثم تتجلى أهمية تدوين التحقيق الابتدائي في كونه يساهم في الحفاظ على إجراءاته من التشويه و التحريف، خصوصا، عند إنجاز بعضها يتطلب وقتا طويلا لا يمكن معه الاعتماد على ذاكرة المحقق الإثبات الأدلة المستنبطة منه. علاوة على ذلك فإن الآثار المختلفة للجريمة سواء كانت نفسية أم آثار مادية فإنها قابلة للمحو بفعل الزمن الأمر الذي يوجب القول بأن المبادرة بتدوين تلك الإجراءات وتسجيل تلك الآثار من شأنه أن يبقي عليها و يحفظها من النسيان².

ثالثا: مقومات التدوين

حيث أكد المشرع الجزائري على أنه حتى يمكن الاستشهاد بإجراءات التحقيق وتكون صالحة لما قد يبنى عليها من نتائج، تدوينها في محاضر أو أوامر تحرر الأولى بمعرفة كاتب ضبط تحت إشراف قاضي التحقيق وتحمل توقيعهما معا، وتحرر الثانية من قبل المحقق وتحمل توقيع وحده، كما تحرر من الكاتب نسخة من هذه المحاضر أو الأوامر وتحفظ بعد ترقيمها و ترتيبها .وقد استلزم المشرع حضور كاتب الضبط لتدوين محاضر التحقيق كاستجواب المتهم وسماع الشهود ، ومعاينة مكان وقوع الجريمة و إعادة تمثيلها ، إلى غير ذلك من الإجراءات. تنص الفقرات الأربع الأولى من المادة 68 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم على أن يقوم قاضي التحقيق وفقا للقانون باتخاذ جميع الإجراءات التي يراها ضرورية للكشف عن الحقيقة، بالتحري عن أدلة الاتهام و النفي. وتحرر نسخة من هذه الإجراءات وكذلك عن جميع الأوراق ويؤشر كاتب التحقيق أو ضابط الشرطة قضائية المنتدب على كل نسخة بمطابقتها للأصل ، وذلك مع مراعاة ما أشير إليه في الفقرة الخامسة من هذه المادة. وترقم وتجرد جميع أوراق الملف بمعرفة كاتب التحقيق غير أنه إذا أمكن استخراج هذه النسخ

¹- درياد مليكة ، المرجع السابق، ص 92.

²- أحمد فتحي سرور ، (الوسيط في ق..ج)، المرجع السابق، ص 570.

بطريق الصور الفوتوغرافية، أو بطريقة أخرى مشابهة، فيجري ذلك حين إحالة الملف أو تبادل الملفات ، وحينئذ تستخرج الصور عند تسليم الملف وتكون بالعدد الضروري منها ويقوم الكاتب بالتحقق من مطابقة الملف الممنوح للملف الأصلي¹ كما أوجبت المادة 68 مكرر المعدلة بالأمر رقم 02/15 المؤرخ في 23 يوليو 2015 بنصها على أن تحرر نسخة من الإجراءات حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 68 أعلاه ، وتوضع خصيصا تحت تصرف محاميي الأطراف عندما يكونون مؤسسين، ويجوز لهم استخراج صور عنها". ومما يزيد في ضمانات تدوين التحقيق القضائي بالنسبة للمتهم ما نصت عليه المادة 95 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم. وقد أكدت المحكمة العليا في إحدى قراراتها في هذا الصدد على أنه لما كانت ورقة الأسئلة هي مصدر الحكم الصادر في الدعوى العمومية، فإن المصادقة على كل حشو أو شطب فيها يعتبر إجراء جوهريا ولازما لإثبات صحتها ، لذلك كان الإغفال عنه يترتب عليه البطلان² وبهذا نخلص بأن التدوين يعد أمر ضروري في جميع إجراءات التحقيق و أوامره.

المبحث الثاني : الضمانات الإجرائية الخاصة

نظرا للطبيعة القضائية للتحقيق القضائي، فهو همزة وصل بين مرحلة التحريات الأولية و مرحلة المحاكمة، لذا يكتسي أهمية بقدر الخطورة التي تميزه، الأمر الذي جعل المشرع يوليه جزء هاماً من الضمانات، التي من بينها تلك الإجراءات المتخذة خلاله.

المطلب الأول: أمام قاضي التحقيق

مهام قاضي التحقيق لها طبيعة خاصة فهو يقوم بوظائف المحقق من جهة و يصدر الأوامر من جهة أخرى وذلك من أجل الوصول إلى النتيجة المرجوة من التحقيق، غير أن

¹- درياد مليكة ، المرجع السابق، ص 93794.

²- قرار صادر يوم 10 جويلية 1984 من الغرفة الجزائية الأولى في الطعن رقم 38/611 المجلة القضائية للمحكمة العليا ، العدد الأول، سنة 1985، ص 301.

المشرع الجزائري قيد هذه المهام بمجموعة من الضوابط حتى لا تتعسف السلطة القائمة بالتحقيق في استعمال هذا الحق و تتعدى على حريات الأفراد.

الفرع الأول: ضمانات إجراءات جمع الأدلة

قد تتخذ السلطة القائمة بالتحقيق مجموعة من الإجراءات الهدف منها جمع الأدلة الكشف الحقيقة ، وقد أحاطها المشرع الجزائري بمجموعة من الضمانات حماية للحرية الشخصية.

أولاً: المعاينات المادية و التفتيش و ضبط الأشياء

1- المعاينة: المعاينة هي إجراء بمقتضاه ينتقل المحقق إلى مكان وقوع الجريمة ليشاهد ويقف على الآثار المتعلقة بالجريمة وكيفية وقوعها، ويجمع الأشياء التي قد تفيد في كشف الحقيقة ، ويطلق عليها عادة إثبات الحالة وقت الحادث¹.

والهدف الرئيسي من المعاينة تعبيرها عن الواقع و صورة حقيقة لكل ما يتصل بالجريمة. والمشرع الجزائري لم يعرف المعاينة بل اكتفى بالنص عليها في المادة 79 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم على أنه يجوز لقاضي التحقيق الانتقال إلى مكان وقوع الجرائم لإجراء جميع المعاينات اللازمة أو القيام بتفتيشها و يخطر بذلك وكيل الجمهورية الذي له الحق في مرافقته ويستعين قاضي التحقيق دائماً بكاتب التحقيق و يحرر محضراً بما يقوم به من إجراءات".

ضمانات الحرية الشخصية في مرحلة التحقيق القضائي ولقد جرى العمل في الجرائم الخطيرة أن ينتقل المحقق إلى مكان وقوع الحادث في أقرب وقت ممكن حتى يتعرف على أوصافه و محتوياته وما يتصل به من ماديات و آثار تفيد في كشف الحقيقة و تساهم في إقناع المحكمة بحقيقة الواقعة².

¹- حسن صادق المرصفاوي ، المرجع السابق، ص127.

²- جيلالي بغدادي ، المرجع السابق، 1999، ص 150.

وعليه فالانتقال للمعاينة محل الحادث له أهمية خاصة في كثير من الوقائع الجنائية، فهي تعد من أهم الإجراءات في التحقيقات الجنائية، فلها المرتبة الأولى بالنسبة لسائر إجراءات التحقيق الأخرى لأنها تعبر عن الواقع تعبيراً أميناً صادقاً¹.

نجد التشريع الجزائري أوجب شروط للمعاينة في المادة 79 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم على قاضي التحقيق عند مباشرته للمعاينة أن يخطر بذلك وكيل الجمهورية الذي له الحق في مرافقته، كما يجب أن يكون قاضي التحقيق دائماً مصحوباً بكاتبه، بل وأكثر من ذلك ونصت المادة 49 ف1 من نفس القانون على أنه "إذا اقتضى الأمر إجراء معاينات لا يمكن تأخيرها ... و هذا يعني أن المشرع الجزائري قد قيد المعاينة وذلك لخطورة الإجراء وما قد يفصح من نتائج تؤدي إلى براءة المذنب و إدانة البريء، لذا على قاضي التحقيق عند الانتقال إلى عين المكان أن يراعي الدقة أثناء المعاينة ، بحيث ينظر إلى كل شيء نظرة الفاحص، فيحدد مكان وجود المتهم و الوضع الذي كان عليه، كما ينبغي له أن يتبع الترتيب فيصف حالة المكان و الأثاث الموجود وصفا دقيقا و منتظما ، وعليه أيضا أن يأمر بوضع حراسة كافية على مكان الجناية حتى لا يقترب منه أحد أو يقع أي تغيير فيه قد يسيء إلى التحقيق.

تجدر الإشارة إلى أن مجال تنقل قاضي التحقيق غير محصور في دائرة اختصاصه، بل يمتد ليشمل أيضا دوائر اختصاص المحاكم المجاورة، لكن هذا لا يكون إلا بشروط يجب مراعاتها عند القيام بذلك ، تتمثل في وجوب إخطار وكيل الجمهورية بالمحكمة التي سينتقل إلى دائرتها، وبنوه في محضر الأسباب التي دعت إلى انتقاله وفقا للمادة 80 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم². وقد أجاز القانون للمتهم و الطرف المدني و لمحاميها تقديم طلب لقاضي التحقيق من أجل إجراء المعاينة المادة 69 مكرر قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم، وفي حال رفض الطلب يصدر أمر مسبب يجوز استئنافه.

¹- عبد الفتاح مراد ، المرجع السابق، ص 380.

²- درياد مليكة ، المرجع السابق، ص 118-119.

2-التفتيش: يعرف التفتيش بأنه إجراء من إجراءات التحقيق تقوم به سلطة حددها القانون بهدف البحث عن الأدلة المادية الجناية أو جنحة، تحقق وقوعها في محل خاص يتمتع بالحرمة بغض النظر عن إرادة صاحبه¹.

وقد يتمثل محل التفتيش في جسم الشخص ويسمى حينئذ تفتيش الأشخاص، كما قد يتمثل في تفتيش منزل المتهم أو أي مكان آخر ويسمى تفتيش الأماكن ، بيد أنه يقابل هذه الضرورة حق حساس جدا يتمثل في الحق في حرمة الحياة الخاصة وعدم إطلاع الغير عليها إلا برضاه، وبالفعل فقد أشارت معظم دساتير العالم ومنها الدستور الجزائري لمثل هذه الحماية القانونية للحياة الخاصة للشخص و لحرمة منزله، إذ نصت المادة 46 من الدستور الجزائري لسنة 2016 من القانون 01-16 المعدل والمتمم على هذا بقولها "لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة ، وحرمة شرفه، ويحميها القانون" وهذا ما أكدته المادة 40 بقولها "تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة مسكن ، فلا تفتيش إلا بمقتضى القانون ، وفي إطار احترامه، ولا تفتيش إلا بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة"²

وانطلاقا من ذلك فقد تناول قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم التفتيش كإجراء ضروري من إجراءات التفتيش و أحاطه بمجموعة من القيود تعد ضمانات للمتهم في مواجهة هذا الإجراء

أهمها :

- أن تكون الجريمة قد وقعت و أن يتحصل على فائدة من وراء التفتيش لكشف الحقيقة.
- أن يكون هناك اتهام قائم ضد شخص معين إذا كان مقيما في ذلك المسكن وأن يكون هذا الاتهام جديا
- أن تكون الواقعة المرتكبة جنائية أو جنحة.

¹ عبد الرحمن توفيق أحمد، شرح قي ... ج، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ،ط1، سنة 2011، ص 286.

² درياد مليكة ، المرجع السابق ، ص 120.

- أن يكون المنزل المراد تفتيشه معروفا ومحددا¹.
- حضور المتهم عملية التفتيش كما تنص على ذلك المادة 45 ف 01 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم على وجوب حضور المتهم عملية التفتيش إذا حصل في مسكنه فإذا تعذر عليه.
- الحضور وجب على قاضي التحقيق دعوته إلى تعيين ممثل له وإذا امتنع عن ذلك أو كان هاربا يعين قاضي التحقيق لحضور التفتيش شاهدين من غير الموظفين الخاضعين لسلطته.
- غير أنه إذا تعلق الأمر بجريمة من جرائم المخدرات أو الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية أو الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات وجرائم تبييض الأموال و الإرهاب و الجرائم المتعلقة بالصرف فإنه يعفي قاضي التحقيق من الالتزام سالف الذكر.
- ضمان احترام السر المهني إذا تم التفتيش في مسكن يشغله شخص ملزم قانونا بكتمانالسر المهني.
- القيام بعملية التفتيش في الفترة ما بين الساعة الخامسة صباحا و الثامنة ليلا طبقا لنص المادة (47 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم) في فقرتها الأولى.
- غير أن المادة 47 المذكورة أوردت في ذات الفقرة، استثناء لهذه القاعدة، حالات يجوز إجراء التفتيش خارج الوقت المذكور آنفا، ويتعلق الأمر بالحالات الآتية:
- طلب صاحب المنزل ، النداءات الموجهة من الداخل، وفي الحالات المستثناة قانونا وعلاوة على ذلك يجوز إجراء التفتيش خارج الوقت المذكور قصد التحقيق إذا تعلق الأمر بجرائم المخدرات أو الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية أو الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات وجرائم تبييض الأموال والإرهاب والجرائم المتعلقة بالصرف².

¹ - أحمد الشافعي ، البطلان في ق... ج- دراسة مقارنة- الطبعة الرابعة ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر ، 2007، ص11.

² - احسن بوسقيعة المرجع السابق ، ص 91 إلى 93.

كما أوردت المادة 82 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم إستثناء آخر لميعاد التفتيش حيث أجازت القاضي التحقيق، في مواد الجنايات ، القيام بالتفتيش خارج الوقت المحدد و أوقفت ذلك على شرطين هما : أن يباشر التفتيش بنفسه وأن يكون ذلك بحضور وكيل الجمهورية¹.

3- ضبط الأشياء : إن الغرض من التفتيش سواء كان تفتيش الأشخاص أو الأماكن هو ضبط الأشياء التي تعد في ذاتها الدليل على الجريمة أو يمكن أن يستخرج منها دليل² .

فعند إجراء التفتيش في محل ويجد قاضي التحقيق أشياء يراها ضرورية لإظهار الحقيقة فإنه يأمر بضبطها و يحرر بها محضرا حسب نص المادة 84 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم و التي تجيز تفتيش وضبط الأشياء و المستندات وكل ما يحتمل أن يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتيجة اقترافها و بصفة عامة كل ما يفيد في كشف الحقيقة مع مراعاة قيود التفتيش بالنسبة للمكان³ وعليه إذا كان القاضي التحقيق كل السلطة في حجز ما يراه مفيدا للتحقيق ، إلا أن عليه قيود و شروط لا بد من احترامها عند إجراء الحجز وهي:

- لا يجوز لقاضي التحقيق أن يضبط المذكرات أو الوثائق المرسلة من المتهم إلى محاميه، كما لا يجوز له حجز أشياء من مكتب أحد المحامين إلا بحضور النقيب أو من يمثله، لأنه يفترض أن المستندات الموجودة في مكتب المحامي تتعلق بأسرار الدفاع.

- ضمان احترام كتمان سر المهنة وحقوق الدفاع، فعلى قاضي التحقيق أن يتخذ مسبقا جميع الإجراءات اللازمة لضمان احترام كتمان سر المهنة وحقوق الدفاع.

- دعوة المتهم و محامية إلى حضور فتح الأحراز المختومة، فلا يجوز فتح الأحراز المختومة إلا بحضور المتهم مصحوبا بمحاميه ومن ضبطت عندهم هذه الأشياء بعد دعوتهم قانونا⁴.

¹- محمد حزيط، (قاضي التحقيق في النظام القضائي) ، المرجع السابق ، ص 95.

²- طاهري حسين ، علاقة النيابة العامة بالضبطية القضائية - دراسة مقارنة - (د ط) ، دار الهدى للطباعة والنشر و

التوزيع، عين مليلة الجزائر ، (د دن)، ص 148.

³- جيلالي بغدادي ، المرجع السابق، ص 152.

⁴- درياد مليكة ، المرجع السابق، ص 126-127.

ثانيا: سماع الأشخاص

القاضي التحقيق سماع بعض الأشخاص من بينهم المتهم و الشهود، ويخضعون هؤلاء الأشخاص إلى إجراءات و شكليات خاصة.

1- إستجواب المتهم: الاستجواب هو إجراء من إجراءات التحقيق يهدف إلى الوصول إلى حقيقة التهمة ، إما باعتراف منه بصحة التهمة المنسوبة إليه، و إما بدفاع ينفي التهمة عنه¹ وللاستجواب طبيعة مزدوجة لأنه وسيلة للإثبات و الدفاع في نفس الوقت و يترتب على هذه الطبيعة ما يلي:

- أنه إجراء من إجراءات جمع الأدلة حيث يجوز للمحقق الالتجاء إليه في أية لحظة خلال التحقيق و بإمكانه إعادة استجواب المتهم كلما دعت الضرورة، وهذا دون إخلال بحرية المتهم في الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه.

- باعتباره من إجراءات الدفاع يجب استجواب المتهم من قاضي التحقيق و إحاطته علما بالدلائل المتوفرة ضده و تدوين أقواله بشأنها وما يريد إبدائه من دفاع².

ولكي يبقى الاستجواب وسيلة يستطيع المتهم من خلالها أن يدحض التهمة عن نفسه، وحتى لا يستغل للحصول على اعتراف كاذب يجب أن يحاط المتهم بعناية خاصة تهدف إلى توفير أقصى حد ممكن من الضمانات له ، تمنع عنه ذلك التعسف و تجنبه من إبداء أقوال في غير صالحه³.

- **الاستجواب عند الحضور الأول:** وهو الاستجواب الذي يجريه قاضي التحقيق للمتهم عند مثوله أمامه لأول مرة، ويعتبر هذا الإجراء في الواقع سؤال للمتهم وليس استجوابا ، لأن قاضي التحقيق يكتفي في هذه المرحلة بسؤال المتهم عن هويته و عما هو منسوب إليه دون مناقشة

¹ - مروك نصر الدين، محاضرات في الإثبات الجنائي - الكتاب الأول ، الجزء 2، الطبعة السادسة ، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2014، ص 109.

² - غسان مدحت الخيري، أصول التحقيق الابتدائي كحق من حقوق الانسان، ط1، دار الولاية للنشر والتوزيع، (دب ان) ، 2013، ص 146 و 147.

³ - حسن بشيت خوين، المرجع السابق، ص 149.

ويخضع هذا الاستجواب لإجراءات شكلية تعد ضمانات للمتهم أوردتها المادة (100) من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم) يتعين على قاضي التحقيق إتباعها تحت طائلة البطلان :

* التحقق من هوية المتهم عند مثوله أمامه لأول مرة و إعلامه صراحة بكل واقعة من الوقائع المنسوبة إليه.

* تنبيه المتهم بحقه في عدم الإدلاء بأي تصريح وهذا التنبيه جوهرى يترتب عن عدم مراعاته البطلان .

* تنبيه المتهم بحقه في الاستعانة بمحامى فإذا لم يختار محاميا وطلب من قاضي التحقيق تعيين محامى له، يعين له قاضي التحقيق محاميا من تلقاء نفسه وبنوه عن ذلك في المحضر، وإما أن يتنازل المتهم صراحة عن الاستعانة بمحامى.

* تنبيه المتهم بوجوب إخبار قاضي التحقيق بتغيير عنوانه كما يجوز أن يختار موطن له في دائرة اختصاص المحكمة.

- الاستجواب في الموضوع: حيث يواجه المتهم بأدلة الاتهام ليقول كلمته فيها تسليما بها أو دحضا لها وتتمثل ضمانات هذا الإجراء في:

* حق المتهم الموقوف في الاتصال بمحاميه المادة (100) من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم)

* حق المتهم الموقوف في مراسلة محاميه.

* حق المتهم في استجوابه في حضور محاميه أو بعد دعونه قانونا. " * حق الدفاع في الإطلاع على ملفات الإجراءات و الحصول على نسخة منها¹.

2- سماع الشهود: يقصد بسماع الشهود أن يسمع قاضي التحقيق أو يطلب من غير أطراف الدعوى الجنائية الإدلاء بما لديهم من معلومات و أخبار تتعلق بالجريمة موضوع التحقيق، ولا يخفى ما للشهادة من قيمة كدليل محتمل من أدلة البراءة أو الإدانة ، وليس ثمة ما يمنع من

¹- حسن بشيت خوين، المرجع السابق ، ص 149.

الاستماع لشهادة سائر الأشخاص بمن فيهم أقارب المتهم أو أصدقائه¹ ولقاضي التحقيق وحده تقدير ملائمة سماع الشخص الذي يريد سماع شهادته وكذا كيفية استدعائه إليه ويكون الاستدعاء إما بالقوة العمومية أو بواسطة رسالة موصي عليها أو بالطريق الإداري بواسطة البلدية مثلا، كما يمكن للأشخاص المطلوب سماعهم الحضور طواعية وهذا ما نصت عليه المادة 88 ف2 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم².

ويؤدي الشاهد اليمين برفع يده اليمنى بالصيغة التالية أقسم بالله العظيم أن أتكلم بغير حقد ولا خوف وأن أقول كل الحق ولا شيء غير الحق".

ويعفى من الشهادة كل من القاصر الذي لم يبلغ من العمر 16 سنة و المحكوم عليه بالحرمان من الحقوق الوطنية وزوج المتهم و أصوله وفروعه و إخوته و أصهاره، ويجوز للقاضي التحقيق أن يستعين ب مترجم إذا استدعت الضرورة ذلك على أن يحلف هذا الأخير اليمين³.

ويمكن استخلاص الضمانات التالية لإجراء الشهادة:

- أداء اليمين قبل الإدلاء بالشهادة .
- إمكانية طلب الشهادة .
- إمكانية الطعن في الشهادة.
- أفراد الشهود لدى سماع شهادتهم.
- مواجهة المتهم بالشهود لاستجلاء الحقيقة من مجموع الأقوال التي يدلون بها.

¹- سليمان عبد المنعم، أصول الإجراءات الجزائية في التشريع و القضاء و الفقه، الطبعة الثانية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1999، ص 546.

²- محمد حزيط، (قاضي التحقيق في التنظيم القضائي الجزائري) ، المرجع السابق ، ص 75.

³- احسن بوسقيعة، المرجع السابق ص 84-83.

ثالثا: ضمانات الحرية الشخصية عند استخدام الوسائل العلمية الحديثة

إن ما يقرره القانون من قواعد و استثناءات تغلب فيه المصلحة العامة و ضرورتها للكشف عن الحقيقة بشتى السبل والوسائل المستعملة بغية الوصول إلى ذلك ، وقد تباينت التشريعات و الاجتهادات القضائية بين الدول فيما يتعلق بمدى شرعية استعمال بعض الوسائل و أثرها على حرية المشتبه فيه ، وكذا درجة الضمانات المتمثلة في الشكليات التي يضعها كل مشرع تبعا لاعتبارات وخصوصيات كل سياسة تشريعية، فمراقبة المكالمات الهاتفية مثلا في التشريع المصري كقاعدة عامة- تعد من أعمال التحقيق لا يمكن اللجوء إليها باعتبارها تتضمن مساسا بالحياة الخاصة إلا بإذن من النيابة أو قاضي التحقيق أو رئيس المحكمة، وهناك من يرى عدم جوازها خلال إجراءات التحري الأولية .

وفي هذا قال الدكتور أحمد فتحي سرور: "لا قيمة للحقيقة التي يتم التوصل إليها على مذبح الحرية، لأن الشرعية التي يقوم عليها نظام الدولة تتطلب حماية الحرية الشخصية في مواجهة السلطة".

وبالنسبة للمشرع الجزائري وبموجب تعديل 2006 أقر ذلك في جرائم خاصة و محصورة و أن يتم الإجراء بإذن من وكيل الجمهورية، فقد أخضعه لشروط شكلية و زمنية معينة، ووجب أن يكون هذا الإجراء ضروري لتدعيم أدلة أخرى وليس مبنيا على مجرد الشك و الوهم، و يترتب عن ذلك ضمانات تتمثل في :

بطلان الإجراء المستمد من مراقبة المكالمات الهاتفية أو الإطلاع على الرسائل الخاصة و عدم الأخذ بالأدلة الناتجة عنها ما لم تكن مطابقة للشروط المحددة قانونا، إذ أن الوصول إلى الحقيقة لا يجب أن يكون على حساب الإخلال بمبدأ حرمة الحياة الخاصة.

الفرع الثاني: ضمانات الأوامر القضائية

لقد خول المشرع الجزائري في ق... ج المعدل والمتمم لقاضي التحقيق سلطة إصدار الأوامر التي تختلف حسب مراحل التحقيق و تتعلق بالمتهم أو بالتحقيق نفسه¹.

أولاً : ضمانات الأوامر الاحتياطية

قاضي التحقيق لحسن سير التحقيق بحاجة في بداية التحقيق للإجراءات يكون الغرض من ورائها أمرين أساسيين :

أولهما هو ضمان حضور المتهم أمام قاضي التحقيق وبقاؤه تحت تصرفه طول أطوار التحقيق، وثانيهما المحافظة على الأدلة القائمة و الحيلولة دون عبث المتهم بها و يطلق عليها الكثير من شراح قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الأوامر الاحتياطية وهذه الأوامر هي:

1- الأمر بالإحضار : نص المشرع الجزائري على الأمر بالإحضار كأول إجراء يمس و يقيد حرية الأشخاص يلجأ إليه قاضي التحقيق لضمان مثول المتهم أمامه ولكي يتمكن بواسطته من استجوابه، أو بغية إتمام إجراءات التحقيق التي تسهل البحث عن الحقيقة.

أ- تعريفه: عرف المشرع الجزائري أمر الإحضار بموجب المادة 110 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم والتي تنص "الأمر بالإحضار هو ذلك الأمر الذي يصدره قاضي التحقيق إلى القوة العمومية لاقتياد المتهم ومثوله أمامه على الفور ويتخذ هذا الإجراء ضد المتهم إذا توصل هذا الأخير بطلب إجراء تحقيق ولم يمثل للاستدعاء، والمادة سألقة الذكر جاءت عامة وأعطت السلطة المطلقة القاضي التحقيق في هذا الأمر سواء أكانت الجريمة تكييفها جنائية أو جنحة أو مخالفة².

ب- ضمانات الأمر بالإحضار: أوجد المشرع مجموعة من الضمانات كسياج للمتهم بشأن الأمر الصادر بالإحضار هي كالاتي:

¹- فيصل العيش، شرح قانون الإجراءات الجزائية بين النظري و العلمي، (دط)، دار البدر للطباعة و النشر و التوزيع 2008، ص188.

²- فيصل العيش، المرجع السابق، ص 189.

- اقتياد المتهم دون إبطاء في الحجز ، فقد وازن المشرع بين حاجة التحقيق وحرية الأفراد فإذا ما تطلبت مصلحة التحقيق اقتياد المتهم إلى المحقق فليكن في أسرع وقت دون إبطاء حسب نص المادة 110 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم - تقديم نسخة من الأمر بالإحضار إلى المتهم وذلك من أجل أن يطلع عما هو بصدده اتهمه به أو على الأقل ترتيب وسائل دفاعه وتقرير الإجابة عن الأسئلة المطروحة من قاضي التحقيق، هذا حتى لا يتفاجئ المتهم أمام قاضي التحقيق مباشرة بالتهمة.

- عدم استعمال القوة و العنف مع المراد إحضاره تقضي المادة 116 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم "إذا رفض المتهم الامتثال لأمر الإحضار أو حاول الهرب بعد إقراره أنه مستعد للامتثال إليه تعين إحضاره جبراً عنه بطريق القوة. ولحامل أمر الإحضار في هذه الحالة استخدام القوة العمومية للمكان الأقرب إليه وعليها أن تخضع للطلب الذي تضمنه الأمر".

- استجواب المتهم من أهم الضمانات التي كفلها قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم للمتهم عند مثوله أمام قاضي التحقيق إذ لا مبرر في التأخير عن استجوابه لأن المفروض فيه أن المحقق قد ألم بأكبر قدر ممكن من المعلومات عن الجريمة¹.

وبالتالي إن لم يستجوب على الفور يتم تقديمه إلى وكيل الجمهورية الذي بدوره يطلب من مصدر الأمر استجوابه أو من أي قاض آخر للمحكمة والا أخلي سبيله وهذه الضمانة أكدتها المادة 112 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم

- حق المتهم في رفض الانتقال ،حيث يحق للمتهم الذي ضبط في دائرة خارج دائرة اختصاص قاضي التحقيق مصدر الأمر أن يرفض الانتقال إلى قاضي التحقيق ، إلا أن هذه الوضعية مربوطة بشرط وهو أن يبدي حججا قوية يدحض بها التهمة المنسوبة إليه عند استجواب وكيل الجمهورية له، وتلقي أقواله بعد تنبيهه له في حقه في الصمت².

¹- سلطان محمد شاكور، ضمانات المتهم أثناء مرحلة التحريات الأولية، مذكرة ماجستير، باتتة، 2013، ص 173 و 174.

²- محمد محدة، (ضمانات المتهم أثناء التحقيق)، المرجع السابق، ص 398.

2- الأمر بالقبض

أ- تعريفه: وقد عرف المشرع الجزائري الأمر بالقبض في المادة 119 قانون الإجراءات الجزائرية المعدل والمتمم بأنه: "الأمر الذي يصدر إلى القوة العمومية بالبحث عن المتهم وسوقه إلى المؤسسة المنوه عنها في الأمر حيث يجري تسليمه وحبسه" يعد توقيف المتهم أو الأمر بالقبض عليه ثاني أهم وأخطر أمر من الأوامر الصادرة من جهة التحقيق لما لهذه الأخيرة من سلطة خولتها لها المادة 109 من قانون الإجراءات الجزائرية .م.م والتي يترتب عن تطبيقها المساس بأقدس حرية من الحريات التي يحميها الدستور¹ وهي:

حرية التجول من الحقوق التي بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والذي نص في المادة 9 منه على منع القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفيا" وقد اعترف المشرع بالقبض كإجراء من إجراءات التحقيق إلا أنه أحاطه بمجموعة من الضمانات. ب- ضمانات المتهم في الأمر بالقبض

ب - لأشخاص الذين لهم حق إصدار الأمر بالقبض: يصدر أمر القبض عن قاضي التحقيق وفقا للمادة 109 ف1 من قانون الإجراءات الجزائرية المعدل والمتمم ، أو من غرفة الاتهام. - استجواب المتهم من أهم الضمانات التي كفلها قانون الإجراءات الجزائرية المعدل والمتمم للمتهم عند مثوله أمام قاضي التحقيق إذ لا مبرر في التأخير عن استجوابه لأن المفروض فيه أن المحقق قد ألم بأكبر قدر ممكن من المعلومات عن الجريمة.

وبالتالي إن لم يستجوب على الفور يتم تقديمه إلى وكيل الجمهورية الذي بدوره يطلب من مصدر الأمر استجوابه أو من أي قاض آخر للمحكمة والا أخلّي سبيله وهذه الضمانة أكدتها المادة 112 قانون الإجراءات الجزائرية المعدل والمتمم.

- حق المتهم في رفض الانتقال ، حيث يحق للمتهم الذي ضبط في دائرة خارج دائرة اختصاص قاضي التحقيق مصدر الأمر أن يرفض الانتقال إلى قاضي التحقيق ، إلا أن هذه

¹ - عبد العزيز سعد، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 157.

الوضعية مربوطة بشرط وهو أن يبدي حججا قوية يدحض بها التهمة المنسوبة إليه عند استجواب وكيل الجمهورية له، وتلقي أقواله بعد تنبيهه له في حقه في الصمت¹.

2- الأمر بالقبض

أ- **تعريفه:** وقد عرف المشرع الجزائري الأمر بالقبض في المادة 119 قانون الإجراءات الجزائئية المعدل والمتمم بأنه: "الأمر الذي يصدر إلى القوة العمومية بالبحث عن المتهم وسوقه إلى المؤسسة المنوه عنها في الأمر حيث يجري تسليمه وحبسه" يعد توقيف المتهم أو الأمر بالقبض عليه ثاني أهم وأخطر أمر من الأوامر الصادرة من جهة التحقيق لما لهذه الأخيرة من سلطة خولتها لها المادة 109 من قانون الإجراءات الجزائئية م.م والتي يترتب عن تطبيقها المساس بأقدس حرية من الحريات التي يحميها الدستور² وهي

حرية التجول من الحقوق التي بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والذي نص في المادة 9 منه على منع القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفيا" وقد اعترف المشرع بالقبض كإجراء من إجراءات التحقيق إلا أنه أحاطه بمجموعة من الضمانات.

ب- ضمانات المتهم في الأمر بالقبض

1 - **لأشخاص الذين لهم حق إصدار الأمر بالقبض:** يصدر أمر القبض عن قاضي التحقيق وفقا للمادة 109ف1 من قانون الإجراءات الجزائئية المعدل والمتمم ، أو من غرفة الاتهام كجهة تحقيق متى رأت لزوم ذلك ، وكذا قاضي الحكم طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 358 من قانون الإجراءات الجزائئية المعدل والمتمم .

2 - **الجريمة محل القبض:** يجب أن يكون الفعل الإجرامي المنسوب للمتهم جنائية أو من الجرح المعاقب عليها بعقوبة الحبس وهذا ما أكدته ف2 من المادة 119 ق... ج، ومن ثم لا يجوز إصدار الأمر بالقبض في الجرح المعاقب عليها بالغرامة وكذا في المخالفات، وهذا المنع يعد في حد ذاته ضمانا للمتهم.

¹ - سلطان محمد شاكر، ضمانات المتهم أثناء مرحلة التحريات الأولية، مذكرة ماجستير، باتنة، 2013، ص 173 و 174.

² - محمد محدة، (ضمانات المتهم أثناء التحقيق)، المرجع السابق، ص 398. (); عبد العزيز سعد، (مذكرات في ق... ج)، المرجع السابق، ص 157.

- 3 - صدور أمر القبض ضد المتهم الهارب أو المقيم في الخارج: طبقا لنص المادة 119 ف 2 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم وفي هذه الحالة يجب أن نميز بين إذا ما ضبط المتهم بمقتضى أمر القبض في دائرة اختصاص قاضي التحقيق مصدر الأمر ، فإن لهذا الأخير احترام الإجراءات التالية:
- أن يقتاد المتهم بدون تأخير إلى مؤسسة إعادة التربية المبينة في أمر القبض طبقا للمادة 120 من قانون الإجراءات الجزائية.
- يتعين على قاضي التحقيق أن يستجوب المتهم خلال 48 ساعة من حبسه فإن لم يستجوب ومضت هذه المهلة دون استجوابه، يقدم المتهم إلى وكيل الجمهورية الذي يطلب من قاضي التحقيق أو من قاضي تحقيق آخر من قضاة المحكمة القيام باستجوابه في الحال والا أخلي سبيله في المادة 112 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم من ويعتبر كل متهم ضبط بمقتضى أمر بالقبض وبقي محبوسا في مؤسسة عقابية أكثر من 48 ساعة دون أن يستجوب ، محبوسا حبسا تعسفا المادة 121 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.
- أما إذا قبض على المتهم بمقتضى أمر بالقبض خارج دائرة اختصاص قاضي التحقيق مصدر الأمر فيقتاد المتهم في الحال إلى وكيل الجمهورية لمكان القبض ، الذي يقوم باستجوابه عن هويته ويتلقى أقواله بعد تنبيهه بأنه حر في عدم الإدلاء بأي تصريح ،وينوه عن ذلك التنبيه في المحضر طبقا لأحكام الفقرة 2 من المادة 121 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم ، ثم يقوم وكيل الجمهورية بغير تمهل بإخطار القاضي الذي أصدر الأمر بالقبض ، ويطلب من المصالح المعنية نقل المتهم إلى او قاضي التحقيق مصدر الأمر¹.
- 4- استطلاع رأي وكيل الجمهورية في أمر القبض: لكي يضمن قاضي التحقيق تنفيذ الأمر بالقبض تنفيذا صحيحا يجب عليه استطلاع رأي وكيل الجمهورية².

¹- درياد مليكة، المرجع، ص 142.

²- درياد مليكة، المرجع السابق ، ص 143.

5 - استجواب المتهم خلال 48 ساعة من القبض: تعتبر هذه الضمانة من أهم الضمانات والتي نصت عليها المادة 121 من ق...ج المعدل والمتمم والتي أوجبت الاستجواب كإجراء جوهري تقوم عليه العدالة حتى لا يزج بالمتهم في السجن أو يماطل في استجوابه لمدة قد تصل إلى أيام و شهور¹.

6 - تفتيش مسكن المتهم تنفيذًا لأمر القبض في الميعاد القانوني: يتميز منزل المتهم بحماية قانونية و حصانة دستورية حيث لا يجوز للضابط أو العون المكلف بتنفيذ الأمر بالقبض أن يدخل مسكنه قبل الساعة 5 صباحا ولا بعد 8 مساء تطبيقا لأحكام المادة 122 ف 1 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم .

7 - تبليغ المتهم بأمر القبض: ينبغي على قاضي التحقيق الذي يصدر أمر بالقبض ضد أي شخص متهم بارتكاب جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس أن يعمل على تبليغ هذا الأمر إلى المعني قبل الشروع في تنفيذه، ويحصل تبليغ الأمر بالقبض و تنفيذه طبقا لأحكام المواد 112، 111 . 110 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم المتعلقة بالأمر بالإحضار ، والمادة 119 الفقرتين 2 و3 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم، وبناء على ذلك يتم تنفيذه بمعرفة أحد الضباط أو أعوان القوة العمومية بعد عرضه على المتهم وتسليمه نسخة منه، ويجوز في حالة الاستعجال إذاعة الأمر بجميع الوسائل².

ج - الرقابة القضائية : لقد عمد رجال القانون إلى التفكير في حل قانوني يخفف من صعوبة تطبيق الحبس المؤقت نظرا لما له من تأثير مباشر على حرية المتهم، وكانت النظرية المتوصل إليها هي الرقابة القضائية كوسيلة لتجنب اللجوء إلى الحبس المؤقت³.

1 - تعريفها : عرفها الأستاذ عبد العزيز سعد بأنها ذلك التبليغ الأمني و الوقائي و الإجراء القانوني الذي يتخلى بموجبه قاضي التحقيق عن الأمر بإخضاع المتهم للحبس المؤقت كإجراء

¹ - مسوس رشيدة، إستجواب المتهم من طرف قاضي التحقيق، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق باتنة ، 2005، ص 19

² - درياد مليكة ، المرجع السابق ، ص 144.

³ - جيلالي بغدادي ، المرجع السابق ص 174.

استثنائي ، ويتركه طليقا أثناء مرحلة إجراءات التحقيق، مقابل التزام المتهم بالشروط التي يحددها قاضي التحقيق في الأمر¹.

2- شروط تطبيق الرقابة القضائية: الوضع تحت الرقابة القضائية يكون بناء على أمر من قاضي التحقيق يصدره من تلقاء نفسه، أو بناء على طلب من وكيل الجمهورية، وفي كل الأحوال لا يصدر هذا الأمر إلا بتوافر الشروط التالية:

✓ الشروط الموضوعية

- استبعاد صدور أمر الرقابة القضائية في الجرح المعاقب عنها بالغرامة فقط وفي المخالفات وهذا ما يستفاد من نص المادة (125من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم) "يمكن لقاضي التحقيق أن يأمر بالرقابة القضائية إذا كانت الأفعال المنسوبة للمتهم تعرضه لعقوبة الحبس أو عقوبة أشد"².

- شرط كفاية التزامات الرقابة القضائية كبديل للحبس المؤقت ، إن كان هذا الأخير يهدف أساسا إلى تحقيق مصلحة التحقيق من جهة، ومصلحة المتهم من جهة أخرى إذا رأى قاضي التحقيق أن نظام الرقابة القضائية كافي لتحقيق هاتين المصلحتين فهو جدير بأن يحل محل الحبس المؤقت³.

✓ الشروط الشكلية : يقرر قاضي التحقيق الرقابة القضائية بموجب أمر قابل للاستئناف

من جانب المتهم أو محاميه، وأثناء مثول المتهم أمام قاضي التحقيق طواعية أو قسرا، يقوم قاضي التحقيق بتبليغ الأمر له شفاهة، متى رأى ضمانات الإفراج غير متوفرة من خلال إطلاعه على ملف الدعوى ، كما يجب أن يصدر أمر الوضع تحت الرقابة القضائية في شكل مكتوب⁴ حتى تكون وثيقة ثابتة ورسمية⁵.

¹- عبد العزيز سعد، أبحاث تحليلية في ق... ج، (د ط) ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009، ص 177 .

²- عبد الله اوهابيه ، (شرح ق.ج) طبعة 2009، ص 465.

³- محمد حزيط، المرجع السابق ، ص 140.

⁴- عمارة فوزي ، المرجع السابق، ص 280.

⁵- إيهاب عبد المطلب، بطلان إجراءات الإتهام و التحقيق، ط1 ، (د دن)، (د ب ن)، 2009، ص 146.

✓ التزامات الرقابة القضائية

- وردت في المادة 125 مكرر 01 من الأمر رقم 15-02 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الفقرة 7، 3، 4،
- ممثل المتهم دورية أمام المصالح و السلطات المعنية¹.
 - تسليم وثائق السفر².
 - تسليم البطاقات و الرخص المهنية.
 - الخضوع لبعض الفحوص العلاجية. وردت في المادة 125 مكرر 01 من الأمر رقم 15-02 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.
 - عدم مغادرة حدود إقليمية معينة.
 - عدم الذهاب إلى أماكن محددة.
 - الامتناع عن ممارسة بعض الأنشطة المهنية.
 - عدم الاتصال بالغير.
 - الامتناع عن إصدار شيكات .
 - المكوث في إقامة محمية يعينها قاضي التحقيق وعدم مغادرتها إلا بإذن منه.
 - عدم مغادرة مكان الإقامة إلا بشروط وفي مواقيت محددة³.
- و قد تنتهي الرقابة القضائية من طرف قاضي التحقيق من تلقاء نفسه، بموجب طلب مقدم من وكيل الجمهورية أو المتهم أو قد تنتهي بحكم المحكمة أو بسبب إخلال المتهم بالتزاماته.

¹- درياد مليكة، المرجع السابق ، ص 148.

²- عبد القادر القهوجي ،شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، (د ط)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص 349.

³- المادة 125 مكرر 01 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل و المتمم بالأمر 15/02 المؤرخ في 23 يوليو 2015.

د - ضمانات الرقابة القضائية

- إن السماح للمتهم بالاستفادة من بقاءه حرا مع إخضاعه لجملة من الالتزامات ، يعد ضمانا له إذ أنه يجعله يعيش حياته بصفة عادية بعيدا عن الأنظار.

- قاضي التحقيق يجوز له إضافة أو تعديل أيا من الالتزامات حسب ما تقتضيه المصلحة، إلا أن ذلك لا يكون إلا بأمر مسبب ، إذ يعد هذا التسبب ضمانا للمتهم في ميدان الرقابة القضائية وبهذا نصت المادة 125 مكرر 01 من الأمر 02/15 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم "... يمكن لقاضي التحقيق عن طريق قرار مسبب أن يضيف أو يعدل التزاما من الالتزامات المنصوص عليها أعلاه ."

- حق رفع الرقابة القضائية يعد من الضمانات ، وهو ما أكدته المادة 125 مكرر 02 من القانون رقم 08 / 01 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بقولها "يأمر قاضي التحقيق برفع الرقابة القضائية سواء تلقائيا أو بناء على طلب المتهم، بعد استشارة وكيل الجمهورية". و يفصل قاضي التحقيق في طلب المتهم بأمر مسبب في أجل خمسة عشرة يوم من يوم تقديم الطلب .

و إذا لم يفصل قاضي التحقيق في هذا الأجل يمكن الوكيل الجمهورية أو المتهم رفع الطلب أمام غرفة الاتهام، والتي تفصل فيه في أجل 20 يوما من يوم رفع القضية لها.

- حصر مجال تطبيق الرقابة القضائية في الجنايات و الجنح المعاقب عنها بالحبس أو بعقوبة أشد¹.

ت - السوار الإلكتروني: أدت الآثار السلبية الناتجة عن العقوبات السالبة للحرية من اكتظاظ المؤسسات العقابية وكذا اختلاط المساجين مع محترفي الجريمة الذي قد يؤدي لإنتاج مجرمين محترفين إلى التفكير في إيجاد بدائل لهذه العقوبات ، من أهمها السوار الإلكتروني أو المراقبة الإلكترونية.

¹- درياد مليكة، المرجع السابق، ص 150.

1- تعريفه: مصطلح المراقبة الإلكترونية مشتق من التعبير الفرنسي *electronique surveillance*، أو السوار الإلكتروني *bracelet électronique* ، حيث تم ابتكار جهاز إلكتروني يوضع في رجل أو يد المحكوم عليه بأمر من القاضي المختص، هذا الجهاز يتصل مباشرة بجهاز إلكتروني مركزي يوجد لدى السلطة القضائية المعنية ويسمح للمراقب تتبع خطوات المتهم ومعرفة مكان وجوده، فهي بمثابة نوع من الإقامة الجبرية المفروضة على المتهم تضعه في وضع لا يدع له مجالاً لممارسة حريته إلا داخل المجال الذي يحدده له القضاء¹.

2- ضماناته في التشريعات المقارنة: أخذت بهذا النظام العديد من الدول منها إنجلترا بموجب قانون العدالة الصادر سنة 1991 كذلك الولايات المتحدة ، ومن بين التشريعات الرائدة في تطبيق هذا النظام هو التشريع الفرنسي بموجب قانون 1235/96 الصادر بتاريخ 1996/12/30، ثم ألغي وأعيد النص عليه في سنة 2000 وبدأ العمل به واقعياً سنة 2002².

ومن بين أهم ضمانات المتهم في تطبيق الرقابة الإلكترونية التي نص عليها المشرع الفرنسي نذكر:

- إجراء هذه الرقابة تحت اختيار و رضى المحكوم عليه وبحضور محاميه.
- يجب أن يخضع تطبيقها إلى قواعد معينة، ولا تخرج عن إطار احترام حقوق المعني بالأمر واحترام آدميته وكرامته الإنسانية.
- لا يسمح المشرع الفرنسي للمراقب بدخول منزل المحكوم عليه دون رضاه كما ألزمه بإعداد تقرير إذا تعذر عليه الأمر.
- عرضه على قاضي تطبيق العقوبة.

¹ محمد سويدي ، المراقبة الإلكترونية كبديل للعقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة ، مجلة القانوني ، العدد 397، جامعة عبد الملك السعدي، طنجة المغرب. IX_ WQpg00U1_ #.html http://www.alkanounia.com/-t518.html تاريخ الدخول : 2019/04/26.

² زهرة غضبان ، تعدد أنماط العقوبة و أثره في تحقيق الردع الخاص للمحكوم عليه، مذكرة ماجستير، باتنة، 2012 - 2013، ص 61.

- تقضي المادة 12-723 من القانون الجنائي الفرنسي بإلزام قاضي تطبيق العقوبة بتعيين طبيب كفاء مهمته تفحص الجهاز الإلكتروني والوقوف عند صلاحيته)¹.

* **السوار الإلكتروني في التشريع الجزائري:** تأخر المشرع الجزائري بالنص على نظام المراقبة الإلكترونية إلى غاية تعديل قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الجزائري بموجب الأمر 02 / 15 في نص المادة 125 مكرر 01 كإجراء من إجراءات التحقيق وذلك من أجل التحقق من مدى التزام المتهم بالتدابير المذكورة في الفقرة 10، 9، 6، 2، 1 من المادة سالفة الذكر. وقد أحالنا المشرع فيما يخص كيفية تطبيق هذا النظام إلى التنظيم في انتظار صدوره.

ث- الأمر بالإيداع

1- تعريفه : الأمر بالإيداع هو تلك المذكرة التي يصدرها قاضي التحقيق من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العامة إلى مدير المؤسسة العقابية باستلام وحبس المتهم تنفيذاً² لأمر الحبس المؤقت بعد استجواب هذا الأخير وفقاً للمادة 117 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم إذ يمكن القول بأن أمر الإيداع هو بمثابة سند لحبس المتهم مؤقتاً أو للبحث عنه و نقله إلى المؤسسة العقابية إذا كان قد بلغ بها من قبل³.

2- ضمانات الأمر بالإيداع: خول المشرع بهذا الصدد للمتهم ما يضمن له حريته ويرد عنه تعسف السلطة الحاكمة إذ:

- لا يجوز إصدار هذا الأمر في مواجهة المتهم إلا بعد استجوابه لأنه من خلال الاستجواب يدافع المتهم عن نفسه ويتعهد للمحقق بضمانات كافية للاستجابة ، وذلك من خلال تقديم العدد الضروري من الأسئلة لفائدة المتهم، وكذا الأسئلة المطروحة لغير فائدته.

¹- محمد سويدي، الموقع السابق .

²- ينفذ بواسطة مأموري القبض القضائي الذين يقودون المتهم إلى المؤسسة العقابية ويدهم نسخة امر الايداع يسلمونها للمتهم، واخرى لمدير السجن الذي يسلمهم اقرار التسليم.

³- عمارة فوزي ، المرجع السابق ، ص 275.

- تلقي الأخبار و التصريحات الأولية للمتهم لا تعد استجابا ومن ثم لا تجيز حبسه إحتياطيا، خاصة إذا تمسك المتهم بحقه في الصمت وطلب مهلة لاختبار محامي ، إذ أنه عمليا تثار إشكالات إذا ما كانت هناك ضرورة أو أسباب ملحة لإصدار مثل هذا الأمر، فالمحقق يجد نفسه أمام وضعين مرجحين ، المتهم يطلب مهلة من أجل الإتيان بمحامي وتحضير دفاعه، وإجراءات التحقيق تفرض إيداع المتهم المؤسسة العقابية حتى يضمن وجوده وحضوره مدة التحقيق.

- أن تكون الجريمة جنحة معاقب عليها بالحبس أو عقوبة أشد و ذلك موازنة بين الجرائم و عقوبتها من جهة وحرية الأفراد وضرورة إيداعهم من عدمه من جهة أخرى ¹.

هـ- الأمر بالحبس المؤقت

1-تعريفه: يقصد بالحبس المؤقت ²، سلب حرية المتهم بإيداعه الحبس خلال فترات التحقيق كلها أو بعضها أو حتى تنتهي محاكمته. ولا جدال في أن خضوع المتهم للحبس المؤقت يسبب له أذى في شخصه وفي سمعته، ومصالحه و تبدو خطورته أكثر لأنه يمس بحرية الفرد خاصة و أن الأصل في المتهم البراءة، قبل أن يصدر حكما بإدانته، ولكن تحقيقا لمبدأ الموازنة بين الصالح العام، ولضمان حرية وحقوق المتهم حول المشرع الجهات التحقيق إصدار هذا الأمر، وأضفى عليه قيودا و ضمانات .

2- ضمانات الحبس المؤقت

- تسبب الأمر بالحبس المؤقت فتنص المادة 123 مكرر من الأمر 02/15 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم "يجب أن يؤسس الوضع في الحبس المؤقت على الأسباب المنصوص عليها في المادة 123 من هذا القانون ، ولا يجوز أن يسبب قاضي التحقيق أمر الحبس المؤقت على أسباب عامة مرنة وغامضة كفكرة النظام العام أو متطلبات الأمن العام لعدم

¹- جلول شيتور ،ضمانات عدم المساس بالحرية الفردية ، (د ط) ، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006، ص 101.

²- إستبدل المشرع الجزائري مصطلح الحبس الإحتياطي بموت في كامل أحكام قي. ج المعدل والمتمم بموجب القانون 2006/06/26.

وضوحها كما أنها قد تدفع بالقضاة إلى التعسف في استعمال هذا الإجراء الخطير دون مراعاة للمتهم أو ظرفه¹.

- يجب أن تكون التهمة المنسوبة للمتهم جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس .
- أن يكون ضروريا لحماية المتهم أو لوضع حد للجريمة و الوقاية من حدوثها من جديد².
- إذا كان الحبس المؤقت كما جاء في نص المادة (123 ف1 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم) إجراء استثنائي فإن القاعدة العامة لهذا الاستثناء هي وضع المتهم تحت الرقابة القضائية بدلا من حبسه.
- استجواب المتهم قبل إصدار أمر الحبس المؤقت وهذا ما جاء به نص المادة (118من قاة المعدل والمتمم.
- إمكانية استئناف أمر الحبس المؤقت خلال 3 أيام من التبليغ به، إذ يجب على قاضي التحقيق تبليغ المتهم بالحبس المؤقت شفاهة وبنوه على ذلك في محضر الاستجواب³.
- الرقابة على شرعية أمر الحبس المؤقت ، وتكون إما تلقائيا أو من طرف غرفة الاتهام⁴.
- إمكانية طلب الإفراج المؤقت، منح المشرع الجزائري للمتهم حق طلب الإفراج المؤقت في أي مرحلة من مراحل التحقيق، بزوال مبررات الحبس أو إذا قدم ضمانات كافية للمثول أمام قاضي التحقيق في أي وقت، ويجوز لقاضي التحقيق أن يتخذ بنفسه كما يجوز أن يطلبه من وكيل الجمهورية، وإذا طلبه من وكيل الجمهورية يجب أن يبيث فيه قاضي التحقيق خلال 48 ساعة وإلا أطلق سراح المتهم أما إذا طلبه المتهم فعلى قاضي التحقيق إرسال الطلب إلى وكيل الجمهورية لإبداء ملاحظاته خلال 05 أيام من إيداع الطلب لديه وبيث في الطلب 8 أيام على الأكثر من إرسال الملف إلى وكيل الجمهورية⁵.

¹- عباس زاوي. الحبس المؤقت و ضماناته في التشريع الجزائري، مجلة المنتدى القانوني، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ص. 264

²- احسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 137.

³- عباس زاوي، المرجع السابق ، ص 266 .

⁴- شيخ قويدر، رقابة غرفة الإتهام على إجراءات التحقيق الإبتدائي، مذكرة ماجستير ، سعيدة، 2013-2014، 16.

⁵- عباس زاوي ، المقالة السابقة ، ص 270.

- تحديد مدة الحبس المؤقت وهذا انطلاقا من جسامه العقوبة، إذ يحدد القانون مدة الحبس وحجم التمديد لتكون مدده على النحو التالي:

و- في مواد الجنج

1- الجنج التي تكون فيها مدة الحبس شهرا واحدا : كأصل عام تكون مدة الحبس المؤقت أربعة أشهر حسب نص المادة 123 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم، لا يجوز في مواد الجنج أن يحبس المتهم المقيم في الجزائر حبسا مؤقتا إذا كان الحد الأقصى للعقوبة المقررة قانونا هو الحبس لمدة تساوي أو تقل عن ثلاثة سنوات باستثناء الجرائم التي نتجت عنها وفاة إنسان، أو التي أدت إلى إخلال بالنظام العام ، وفي هذه الحالة لا تتعدى مدة الحبس شهرا واحدا غير قابل للتجديد.

2-الجنج التي تكون فيها مدة الحبس المؤقت أربعة أشهر: تقضي المادة 125 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة 124 لا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس المؤقت أربعة أشهر في مواد الجنج". ويكون الحبس المؤقت أربعة أشهر في الجنج المعاقب عنها بعقوبة الحبس أكثر من ثلاثة سنوات وهي قابلة للتمديد¹.

3 - الجنج التي تصل فيها مدة الحبس المؤقت إلى ثمانية أشهر: وتكون هذه الحالة إذا ما ارتكب شخص فعل يشكل جنحة معاقب عنها بمدة تفوق ثلاثة سنوات فهنا إذا ما رأى قاضي التحقيق ضرورة في إبقاء المتهم تحت تصرفه مدد هذه المدة بعد استطلاع رأي وكيل الجمهورية، ويكون مجموع مدة الحبس المؤقت في هذه الحالة 08 أشهر طبقا لنص المادة 125 ف 2 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم².

ي- في مواد الجنايات: تكون مدة الحبس المؤقت في الجنايات هي أربعة أشهر، غير أنه إذا دعت ضرورة التحقيق و استنادا إلى عناصر القضية وبعد استطلاع رأي وكيل الجمهورية جاز لقاضي التحقيق بموجب أمر مسبب بتمديد الحبس المؤقت.

1- التمديد من طرف قاضي التحقيق: عدد مرات التمديد ترتبط بمدة العقوبة وهي:

¹- عبد الله اوهابيه، (شرح ق... ج) ، طبعة 2009، المرجع السابق، ص 483.

²- محمد حزيط، (قاضي التحقيق في النظام القضائي الجزائري)، المرجع السابق ، ص 132.

- في الجنايات المعاقب عنها بأقل من عشرين سنة يكون التمديد مرتين لمدة أربعة أشهر في كل مرة وعليه يكون مجموع الحبس المؤقت إذا مدده قاضي التحقيق في الجنايات مرتين 12 شهرا.

- في الجنايات المعاقب عنها بأكثر من عشرين سنة أو السجن المؤبد أو الإعدام يمدد قاضي التحقيق فيها الحبس المؤقت ثلاث مرات ليصل إلى 16 شهرا المادة 125 -1 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم) .

2 - التمديد من طرف غرفة الاتهام: منح قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم لقاضي التحقيق أن يطلب من غرفة الاتهام تمديد الحبس المؤقت بناء على أمر مسبب وبعد استطلاع رأي وكيل الجمهورية. ويكون التمديد بواسطة غرفة الاتهام ، لمرة واحدة غير قابلة للتجديد. بعد تعديل قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بموجب القانون 02/15 ، تكون أقصى مدة للحبس المؤقت في الجنايات هي 16 شهرا باستعمال الجهتين لسلطتهما في التمديد، وقد تصل إلى 32 شهرا إذا كنا بصدد الوضعيات التي تقرها المادة (125 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم).

- **التعويض عن الحبس :** المؤقت نميز في هذا الشكل بين جانبين :
الجانب الأول : إذا قضت المحكمة بإدانة المتهم المحبوس مؤقتا، في هذه الحالة تخصم مدة الحبس من مدة العقوبة.

الجانب الثاني : إذا صدر حكم بالبراءة كفل المشرع في هذه الحالة للمتهم ضمانات منها المادية و منها المعنوية

المعنوية: نصت عليها المادة 125 مكرر 4 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم، وذلك بنشر حكم البراءة عبر الجرائد والصحف لرد اعتباره و سمعته.

المادية: نصت على ذلك المادة 137 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم يمكن أن يمنح تعويض للشخص الذي كان محل حبس مؤقت غير مبرر خلال متابعة جزائية انتهت في حقه بصدور قرار نهائي قاض بالألا وجه للمتابعة أو البراءة إذا ألحق به هذا الحبس

ضررا ثابتا ومتميزا" والتعويض يكون على عاتق خزينة الدولة وتفصل في دعوى التعويض لجنة تنشأ على مستوى المحكمة العليا¹.

ثانيا: ضمانات أوامر التصرف التصرف

في ملف التحقيق هو نتيجة لعمل قاضي التحقيق ، و الأمر الذي يصدره بهذا الخصوص يعد بمثابة إعلان عن انتهاء مرحلة التحقيق في درجته الأولى، وفي هذا | الإطار يصدر قاضي التحقيق ثلاثة أنواع من الأوامر :

1- الأمر بالأوجه للمتابعة

أ- تعريفه: إذا رأى قاضي التحقيق أن الدعوى لا تصلح للعرض على القضاء لسبب أو لآخر فإنه يصدر بذلك أمر بالأوجه للمتابعة موقفا به إجراءات التحقيق فهو أمر بمقتضاه تقرر سلطة التحقيق عدم السير في الدعوى الجزائية لتوافر سبب من الأسباب القانونية التي تحول دون السير فيها أو بناء على أسباب موضوعية تتعلق بالوقائع و تقدر ثبوتها من عدمه² :

الأسباب الموضوعية: وردت في نص المادة 163 من ق... ج المعدل والمتمم إذا كانت الوقائع المنسوبة للمتهم لا تشكل جريمة. - إذا لم توجد دلائل كافية ضد المتهم.

- إذا ظل مرتكب الجريمة مجهولا³.

- الأسباب القانونية: يمكن حصرها في :

- أن تكون الواقعة لا تخضع لنص التجريم.

- إنتفاء شروط قبول الدعوى العمومية ،كما لو كانت الدعوى بعد السير فيها قد شملها سبب

من أسباب انقضائها كوفاة المتهم أو عند إلغاء قانون العقوبات أو التنازل عن الشكوى .

- توافر مانع من موانع المسؤولية الجزائية أو سبب من أسباب الإباحة .

¹- عباس زواوي، المرجع السابق، ص 270 و 271.

²- محمد محدة، (ضمانات المتهم أثناء التحقيق)، الجزء 3 ، المرجع السابق، ص451.

³- احسن بو سقيعة، المرجع السابق، ص 160.

ب- ضمانات المتهم في الأمر بالأوجه للمتابعة

- الإفراج عن المتهم المحبوس مؤقتاً .

وضع حد للرقابة القضائية.

- الكف عن البحث عن الشخص موضوع الأمر بالقبض أو الإحضار .

- إخضاع المتهم المختل عقلياً لأحكام المادة 21 من قانون العقوبات التصرف في الأشياء المضبوطة.

- تصفية حساب المصاريف التي استلزمها إجراءات التحقيق¹.

2- الأمر بالإحالة

أ- تعريفه: نصت المادة 164 ف1 ق.ج المعدل والمتمم "إذا رأى قاضي التحقيق أن الوقائع تكون مخالفة أو جنحة أمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة، من خلال هذا يتصرف قاضي التحقيق في الملف على ضوء الوقائع و الأدلة التي انتهت إليها في أن الواقعة تشكل مخالفة أو جنحة، ورجحت إليه الإدانة، بمعنى أن التهمة ثابتة قبل المتهم عندها يصدر أمر بإحالة المتهم ومعه أوراقه إلى الجهة المختصة بنظر الدعوى².

ب- ضمانات الأمر بالإحالة

- إطلاق سراح المتهم في الحال و رفع الرقابة القضائية عنه إذا كانت الإحالة إلى محكمة المخالفات لأنه لا حبس مؤقت ولا رقابة قضائية في مواد المخالفات³، وإذا كانت الوقائع تشكل جنحة يطلق سراحه إذا كانت جنحة عقوبتها أقل من سنتين و مكث المتهم في الحبس المؤقت 20 يوماً فأكثر⁴.

¹- عمارة فوزي، المرجع السابق، ص 323.

²- عبد الرحمن خلفي ، المرجع السابق، ص 206.

³- جيلالي بغدادي ، المرجع السابق ، ص 214.

⁴- محمد حزيط، (قاضي التحقيق) ، المرجع السابق ، ص 163.

- إرسال الملف دون تباطؤ إلى الجهة القضائية المختصة، فعلى قاضي التحقيق بمجرد اعتبار التحقيق منتهيا أن يرسل الملف مباشرة إلى وكيل الجمهورية قصد إبداء طلباته وفق نص المادة (162 من ق... ج) ومتى رده إليه و أصدر قاضي التحقيق أمر بالإحالة إلى المحكمة فإن عليه أن يرد إليه الملف ثانية بمجرد هذا الإصدار إلى وكيل الجمهورية وعلى هذا الأخير أن يرسله بغير تمهل إلى كتابة ضبط الجهة القضائية¹، وذلك كضمانة لعدم مكوث ملف المتهم بين الأخذ و الرد و التماطل.

3 - الأمر بإرسال مستندات الدعوى إلى النائب العام

أ- تعريفه: إن أمر إرسال المستندات هو نقل أوراق القضية الجنائية إلى غرفة الاتهام بواسطة النيابة العامة، و غرفة الاتهام هي المخولة قانونا و الوحيدة التي تقرر الإحالة أمام محكمة الجنايات طبقا للمادة (197 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم)².

فإن رأى قاضي التحقيق أن الوقائع تشكل جناية يصدر أمر بإرسال مستندات القضية إلى النائب العام لدى المجلس القضائي الذي يقع في دائرة اختصاصه مكتب التحقيق لاتخاذ الإجراءات القانونية قصد عرض الملف على غرفة الاتهام المادة (166 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم)، ويتم هذا الإرسال بمعرفة وكيل الجمهورية المختص محليا³.

ب- ضمانات الأمر بإرسال المستندات إلى النائب العام

- ذكر وقائع القضية بالتفصيل.
- ذكر النصوص القانونية وانطباقها على الواقع.
- إبراز أدلة الإثبات (الأدلة المادية، القرائن) : على قاضي التحقيق أن يحرر قائمة محتوية على أدلة الإثبات و إرسالها رفقة الملف وهذا الطلب يحمل في طياته ضمانة مهمة للمتهم، وذلك لأن هذه القائمة تطلب من المحقق دراسة الأدلة ووسائل الإثبات بجدية و يدل على قدرة

¹ - المادة 165 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم

² - فيصل العيش، المرجع السابق، ص 275.

³ - أحسن بوسقيعة، المرجع السابق ، ص 163.

القاضي في البحث و التحري عن الحقيقة ما دام أن المتهم معرض إلى عقوبة السجن المؤبد أو الإعدام، وحتى لا تبقى هذه الأوامر مجرد إجراءات شكلية الهدف منها الوصول إلى إحالة المتهم على محكمة الجنايات و إنقاص ملف من غرفة التحقيق¹.

- تبليغ الأوامر إلى محامي المتهم و إخطار هذا الأخير بها حيث نصت المادة (168 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم) بأنه على قاضي التحقيق أن يبلغ محامي المتهم الأوامر القضائية في ظرف 24 ساعة، بكتاب موصى عليه من وقت صدورها ، كما يحيط المتهم علما بأوامر الإحالة أو أمر إرسال الأوراق إلى النيابة العامة، وذلك للأوضاع و المواعيد نفسها ، إلا إذا كان المتهم محبوسا فتكون بواسطة المشرف على مؤسسة إعادة التربية². وهذا الإبلاغ وتلك الإحاطة فيهما فائدة بالنسبة للمتهم حيث يستطيع تحضير دفاعه على منوالها.

المطلب الثاني: ضمانات الحرية الشخصية أمام غرفة الاتهام

يتمتع قاضي التحقيق بسلطات واسعة بشأن إجراءات التحقيق القضائي تسمح له التعرض للحريات الأفراد و حرمة مساكنهم، وقاضي التحقيق بشر غير معصوم من الخطأ الإنساني الناجم عن قرار مشروع أو قصور، لذلك نجد أغلب التشريعات الجنائية ومنها التشريع الجزائري أنشأت غرفة تسمى بغرفة الاتهام تمارس اختصاص المراقبة في إجراءات التحقيق و تفحصها و تشرف على حسن سيره، ويعد إنشاء غرفة الاتهام في حد ذاته من الضمانات الأساسية التي شرعها القانون لمصلحة المتهم³.

¹- إبراهيم بلعيات ، أوامر التحقيق المستأنفة أمام غرفة الإتهام مع إجتهد المحكمة العليا، دراسة علمية تطبيقية، دار الهدى

للنشر و التوزيع، عين مليلة الجزائر ، 2004، ص 25.

²- محمد حزيط ، (قاضي التحقيق)، المرجع السابق، ص 164.

³- درياد مليكة، المرجع السابق، ص 151.

الفرع الأول : باعتبارها درجة ثانية للتحقيق

تختص غرفة الاتهام باعتبارها درجة تحقيق ثانية أو عليا، بإحالة القضية أو الدعوى على محكمة الجنايات ، فلا يمكن لأي جهة قضائية إحالة الدعوى أو القضية على محكمة الجنايات دون المرور على غرفة الاتهام، وعلى هذا الأساس فعرض القضية الجنائية على غرفة الاتهام أوجب القانون، وذلك لما لها من دور هام في التحقيق الجنائي ومراقبة إجراءات التحقيق بما يضمن للخصوم حقوقهم .

وقد نصت المادة 66 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم أن التحقيق وجوبي في مادة الجنايات عكس الجرح و المخالفات التي يكون التحقيق فيها جوازيا ما لم يكن ثمة نصوص خاصة ،حيث نستخلص من دراستنا للمادة 166 ق.ج المعدل والمتمم أنه إذا تبين لقاضي التحقيق أن الوقائع تكون جريمة وصفها القانون أنها جنائية يأمر بإرسال ملف الدعوى ومستندات القضية والإثبات إلى النائب العام لدى المجلس القضائي لاتخاذ الإجراءات وفقا لما هو مقرر في الباب الخاص بغرفة الاتهام ، كما نصت المادة 180 ق...ج المعدل والمتمم بأنه إذا رأى النائب العام في أن الوقائع قابلة لوصفها جنائية يجوز له قبل افتتاح المرافعة أن يأمر بإحضار الأوراق و إعداد القضية و تقديمها مرفوقة بطلباته إلى غرفة الاتهام ،كما يجوز للنائب العام اتخاذ نفس الإجراءات السابقة إذا أصدرت غرفة الاتهام حكما قضت فيه بأن لا وجه للمتابعة، وظهرت فيما بعد أوراق أو مستندات تحتوي على أدلة جديدة المادة 187 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم)¹.

كما ألزمت المادة 182 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالقانون رقم 08/01 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم النائب العام عند استلامه للملف من قاضي التحقيق و ذلك عن طريق وكيل الجمهورية، أن يودع الملف لدى كتابة ضبط غرفة الاتهام مرفوقا بطلباته، ونستخلص من المواد السالفة الذكر أن القانون ألزم كل من قاضي التحقيق

¹- درياد مليكة، المرجع السابق، ص 152.

ووكيل الجمهورية والنائب العام بعرض القضية إجباريا على غرفة الاتهام إذا تبين لهم أن الوقائع تكون جريمة وصفها القانون بأنها جنائية، فلا يمكن إحالتها مباشرة على محكمة الجنايات وهذا ما تؤكدته المادة (248) من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم). وبعد عرض القضية على غرفة الاتهام طبقا للإجراءات السابقة تقوم هذه الأخيرة بدراسة كافية وتقدر الواقعة أو الجريمة طبقا للشروط القانونية، إذا تبين لها بعد دراسة القضية نقص في التحقيق خول لها القانون أن تأمر باتخاذ جميع إجراءات التحقيق التكميلي أو الإضافي ، كما تقوم الغرفة بمراقبة مدى صحة الإجراءات المرفوعة إليها وإذا اكتشفت سبب من أسباب البطلان تقضي ببطلان الإجراء المشوب به، إن غرفة الاتهام ملزمة بتوضيح التهمة و الأسس المادية و القانونية التي تقوم عليها الجريمة وتبيان نوع الجريمة التي قامت عليها التهمة و تكييفها تكييفاً قانونياً بالخصوص إذا أهملت هذه الإجراءات في الدرجة الأولى من قضاء التحقيق.

وخلاصة لما تم ذكره فإن غرفة الاتهام هي الجهة الوحيدة صاحبة الاختصاص القضائي في إحالة القضية على محكمة الجنايات والحكمة من تحويل أو عرض القضية الجنائية إجباريا على غرفة الاتهام تتمثل في مدى خطورة أمر الإحالة على محكمة الجنايات والنتائج الخطيرة المترتبة عن الأحكام الصادرة عن هذه الأخيرة خاصة إذا علمنا أن هذه المحكمة يمكن أن تحكم على الأشخاص بالسجن المؤبد أو الإعدام، ولهذه الأسباب كان من الضروري إعادة النظر في القضية من جهة عليا من قاضي التحقيق لتراقب أعماله ومدى صحة الإجراءات التي اتخذها بشأن القضية¹. وذلك كضمانة هامة للمتهم فيما يخص التحقيق في مواد الجنايات.

الفرع الثاني: باعتبارها جهة استئناف

تمارس غرفة الاتهام رقابة فعلية على أعمال قاضي التحقيق كمدقق ، وهذه الرقابة نوعان :رقابة على ملائمة إجراءات التحقيق، ورقابة على صحة إجراءات التحقيق.

¹- مولاي ملياني بغدادي، شرح قانون الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، سنة 1992، ص 316.

أولاً: الرقابة على ملائمة إجراءات التحقيق

الغرفة الاتهام أن تقيم الأعمال القضائية التي قام بها قاضي التحقيق وتكون هذه الرقابة بعد الانتهاء من إجراءات التحقيق و إصدار أمر بالتصرف من قاضي التحقيق ووصول الملف إليها عن طريق استئناف النيابة العامة أو الطرف المدني، مثل إصدار أمر بانتفاء وجه الدعوى في قضية ما، فعندما يعرض الملف على غرفة الاتهام لها أن تقيم أعمال قاضي التحقيق في الإجراءات المتخذة لإظهار الحقيقة أم لا.

ولم يورد المشرع إلا استثناء واحدا على هذه القاعدة وهو عندما يستأنف المتهم أو النيابة العامة أمرا بشأن الإفراج المؤقت ففي هذه الحالة يكون على غرفة الاتهام أن تثبت في هذا الأمر دون النظر في باقي إجراءات التحقيق المادة 192 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم وفي إطار صلاحيات الرقابة التي تتمتع بها غرفة الاتهام يمكنها أن تأمر قاضي التحقيق بالقيام بأي إجراء من إجراءات التحقيق تراه مفيدا المادة 186 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم خاصة تلك التي رفض قاضي التحقيق القيام بها ففي هذه الحالة يتعين على غرفة الاتهام أن تصدر الأمر بنفسها إذ لا يصح لها أن تفرضه على قاضي التحقيق. كما يجوز لها أن تأمر بإجراء تحقيقات على أساس أوصاف قانونية جديدة ضد المتهمين المحالين إليها بمناسبة الوقائع التي فتح التحقيق من أجلها المادة 187 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم وبالمقابل لا يجوز لغرفة الاتهام أن تأمر بإجراء تحقيق ضد المتهم من أجل وقائع لم يفتح التحقيق من أجلها¹.

ثانيا : الرقابة على صحة إجراءات التحقيق

حول التشريع الجزائري لغرفة الاتهام سلطة الرقابة على إجراءات التحقيق الابتدائي طبقا للمادة 191 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بقولها "تتظر غرفة الاتهام في صحة الإجراءات المرفوعة إليها .. بمقتضى هذه المادة تتولى غرفة الاتهام مراجعة إجراءات التحقيق

¹- أحسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 170 و 171.

كما تراقب صحة تلك الإجراءات، ومن اهم ضمانات المتهم أمام غرفة الاتهام هي صلاحية تقرير البطلان في حالة عدم مراعاة بعض الأحكام القانونية من قبل قاضي التحقيق كالمقررة في المادة 100 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم المتعلقة باستجواب المتهمين والأحكام المقررة في المادة 105 المتعلقة بالإخلال بحقوق الدفاع المادة 191 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم¹.

1. أسباب البطلان : يمكن حصرها في :

أ- أسباب قانونية : وهي المتعلقة بمخالفة نص قانون إجرائي صريح حسب ما نصت عليه المادة 159 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم يترتب البطلان أيضا على مخالفة الأحكام الجوهرية المقررة في المادتين 100 و105 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم"، وهو كل مساس بحقوق الدفاع أو الطرف المدني".

ب - أسباب جوهرية : وهي أسباب لم ينص عليها المشرع صراحة وهي المتمثلة في جميع الإجراءات التي تمس حقا من حقوق الأطراف وهي تختلف من حالة إلى أخرى حسب الضرر الذي يلحق بالشخص طالب البطلان².

يمكن تحديد نطاق البطلان كضمانة للمتهم خلال مرحلة التحقيق الابتدائي في :

✓ مخالفة أعمال التحقيق للنصوص القانونية

- حالات البطلان المنصوص عليها في المادتين 38 و260 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم: أخذ المشرع في الفقرة الأولى من المادة 38 بمبدأ الفصل بين سلطتي التحقيق و الحكم، بحيث خول الأولى لقاضي التحقيق و غرفة الاتهام ومنح الثانية الجهات الحكم ، ومنع القاضي الذي سبق وأن عرف الدعوى بصفته قاضيا للتحقيق.

¹- درياد مليكة ، المرجع السابق، ص 158.

²- إبراهيم بلعليات ، المرجع السابق، ص 57

أن يشارك في الحكم فيها. كما لم يجرز المشرع أيضا في المادة (260) من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم) لأعضاء غرفة الاتهام الذين عرفوا القضية أن يشاركوا أثناء عرضها على محكمة الجنايات وإلا كان قرارهم باطلا.

• **حالات البطلان الواردة في المادة 48 ق.ج المعدل والمتمم:** نص المشرع الجزائري في المادة (48) من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم) على أنه يجب مراعاة الإجراءات التي استوجبتها المادتين (45 و 47) من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم) المتعلقان بالتفتيش والالتزام على ذلك البطلان.

• **حالات البطلان المقررة في المادة 57 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم:** حيث يستفاد من هذه المادة - أنه يترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام المادة 100 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم المتمثلة في وجوب إحاطة المتهم علما بكل الوقائع المنسوبة إليه بصفة صريحة.

- أنه يترتب البطلان أيضا على مخالفة أحكام المادة 105 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم المتضمنة استجواب المتهم و سماع المدعي المدني و مواجهتهما إلا بحضور محاميهما أو بعد دعوتهما قانونا.

- أن يقع استدعاء المحامي بكتاب موصي عليه يومين على الأقل قبل كل استجواب أو سماع أو مواجهة وأن يوضع ملف القضية تحت تصرفه ب 24 ساعة على الأقل¹.

• **حالات البطلان المنصوص عليها في المادة 198 ق...ج المعدل والمتمم:** أوجب المشرع في هذه المادة بيان الوقائع موضوع الاتهام و الوصف القانوني لها في قرار الإحالة لمحكمة الجنايات تحت طائلة البطلان.

2. **بطلان التحقيق لمخالفة الإجراءات الجوهرية:** وتطبيقا لمبدأ النظام العام يعتبر من الإجراءات الجوهرية، القواعد المنظمة للاختصاص و تحريك ومباشرة الدعوى العمومية المادة 40 قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم وأداء اليمين القانونية في الحالات المقررة قانونا

¹- درياد مليكة، المرجع السابق، ص 166

المادة (145) قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم مباشرة إجراءات التحقيق في حضور الخصوم ومحاميهم ما لم ينص القانون صراحة على خلاف ذلك، وحق الأطراف في الطعن بالاستئناف أو النقض في إجراءات التحقيق إلى غير ذلك من القواعد التي سنها المشرع لتحقيق عدالة جزائية، فكل مخالفة لهذه الإجراءات تعد إخلالا بحقوق الدفاع وينجر عليها البطلان لعدم مراعاتها¹.

¹- بارش سليمان، المرجع السابق، ص 47.

خاتمة

نستخلص أن المشرع وفر حماية جزائية نسبية لضمانات الحرية الشخصية خلال مرحلتي التحقيق الابتدائي و التحقيق القضائي متجسدة من خلال القيود الإجرائية المكبلة الكل جهة المكلفة بجمع الاستدلالات و الجهة المكلفة بالتحقيق أثناء مباشرتهما لمهامهما، وكذلك إذا تم إتباع إجراءات التحقيق من خلال ممارسته في حدود الشرعية الإجرائية فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى سلامة الإجراءات ومن ثم سلامة المحاكمة وتجسيدها لمبدأ العدالة وتحقيق التوازن بين المجتمع والمتهم.

أهم النتائج

- إن الإجراءات الجزائية ما هي إلا وجه آخر لمدى احترام حقوق الإنسان في دولة ما.
- إن وظيفة التحقيق جد شاقة تستلزم فيمن يقوم بها صفات خاصة تتصل بالمهام الملقاة على عاتقه منها التمتع بثقافة قانونية وعامة والإلمام ببعض العلوم الحديثة والسرعة في الإنجاز والدقة وقوة الملاحظة والتحلي بالرزانة والهدوء ، كي يضمن سلامة التحقيق ونجاحه، وبالتالي سيسهم بشكل فعال في تحقيق العدالة.
- منح الجهات القضائية كل الإمكانيات المادية والمعنوية التي تضمن استقلاليتها وعدم خضوعها لأي ضغوط أو نفوذ مهما كان مصدره أو طبيعته.
- أن سلطة قاضي التحقيق تنطوي على المساس بالحق في الحياة الخاصة للأفراد وحريةهم الشخصية في سبيل إظهار الحقيقة وقد يبلغ هذه المساس الخطورة ما يستدعي معه إهدار بعضها والتي تعتبر من أهم الحقوق الأساسية للإنسان، وهذا ما يستدعي وضع حدود وضوابط يحدد وفقها قاضي التحقيق اتخاذ الإجراءات دون ترك المجال واسعا أمامه.
- إن التعديلات الجديدة التي أدخلها المشرع على قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم قد أكدت خلال إجراءات التحقيق، إذ ضيق من مجال المساس بالحرية. - عدم التعرض لحقوق والحرية الفردية إلا بالقدر الضروري الذي يسمح للسلطات العامة المختصة في مختلف مراحل تحري الحقيقة.

- إتباع الإجراءات وفق ممارسة حدود الشرعية الإجرائية من شأنه أن يؤدي إلى سلامة الإجراءات الجزائية، ومن ثم سلامة المحاكمة، وتجسيدها لمبدأ العدالة، وتحقيق التوازن بين المجتمع والمتهم.
- أبرز البحث أن النظام الجنائي الجزائري حقق تقدما واضحا في مجال حماية الضمانات المقررة للمحاكمة العادلة بالنص عليها، وذلك في صلب قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.
- توصل البحث إلى أن الحق في إنهاء إجراءات التحقيق خلال آجال معقولة بحيث لا يجوز تجاوزها، وهو ما سعى إليه المشرع الجزائري في قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.
- حق المتهم في الإحاطة بالتهمة الموجهة إليه بصورة واضحة، وبلغة مفهومة.
- حق المتهم في حضور جميع إجراءات التحقيق، ليكون على بينة مما يجري حوله وليقدم دفاعه في الوقت المناسب.
- حق المتهم في الاستجواب فور القبض عليه.
- حق المتهم في إلقاء أقواله بحرية تامة ودون ضغط أو إكراه أو تعذيب.
- حق المتهم في الاستعانة بمدافع عنه
- في مرحلة التحقيق الابتدائي .
- لأنه هو الأقدر على القيام بالدفاع عن المتهم.
- إن التصرف في التحقيق الابتدائي وما يتضمنه من وزن وتقدير للأدلة يقتضي أن تقوم به جهة محايدة وذلك لتحقيق العناية في تقدير الأدلة والخروج بالتحقيق الابتدائي بما يحقق العدالة.

التوصيات

- أن المشرع نص على وجوب توفير ضابط الشرطة القضائية للموقوف بتوفير وسائل الاتصال بعائلته، بينما الواقع أن مراكز الدرك والشرطة تفتقر إلى الآليات العملية لذلك كمجمع هاتفي مخصص لموقوفين، نوصية بتوفير مثل تلك الوسائل التي تمكنه من الأتصال بذويه .
- على المشرع القانوني أن يحدد مفاهيم المشتبه فيه والمتهم بشكل واضح لكي لا يكون هناك لبس.
- نظرا لما في تفتيش المشتبه من اعتداء على حريته الفردية وحقوقه الشخصية، وما يسببه من انتهاك لحرماته، فلا بد أن ترد حالات التفتيش في القانون على سبيل الحصر والتحديد، صيانة لحقوق الناس ومنعا للظلم والتعسف، وإساءة استعمال السلطة دون مبرر قانوني واضح وصريح، فيجب على المشرع الجزائري تدارك النقص، والنص على قواعد تفتيش الأشخاص وضوابطها.
- ضرورة إعطاء الحق لقاضي التحقيق والنيابة العامة وحدهما الإطلاع على المراسلات، وبحضور المتهم لما فيه من مساس بحرمة المراسلات، ولا يجوز ندب رجال الضبطية القضائية. ونظرا للتطور الهائل الذي تعرفه وسائل الاتصال المسموعة والمرئية والمكتوبة وتطبيقات العولمة التي تسمح بالتجسس على الحياة الخاصة للأفراد ولو عن بعد فينبغي التطور في التشريع أيضا الضمان أكبر في مجال حماية الحياة الخاصة.
- ضرورة سن قواعد قانونية إستباقية تجرم استعمال الوسائل العلمية - المستحدثة التنويم المغناطيسي، استعمال جهاز كشف الكذب - وعدم استعمالها بطرق تعسفية لما فيها من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان.
- إلزام رجال الضبطية القضائية وتحت مسؤوليتهم تمكين المشتبه فيه من كل وسائل الاتصال بمحاميه، وإن لم يوجد يجب مراسلة نقابة المحامين لتعيين محام للمشتبه فيه.

• ضرورة تفعيل نظام قانوني لتطبيق الرقابة الإلكترونية واسناد تنفيذها لجهات مؤهلة لهذا الغرض.

ويمكننا القول بأن ضمانات المشتبه فيه والمتهم يجب أن تراعى بشكل خاص لأن حرية الشخص لا تقدر بثمن وهي تحضاً بحماية الدستور والقانون، وبما أن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم مازال محل تعديل فينتظر منه توسيع الضمانات للمشتبه فيه والمتهم بقدر أكبر ويكفل حريتهما ويصون كرامتهما ليكون قانوناً يحمي جميع الأفراد.

قائمة المراجع

أولاً: المصادر

الدستور

الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 معدل ب :

- القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002

- القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008

- القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016 ، معدل بالمرسوم رئاسي رقم 442/20 الموافق 20 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري ، المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 82 .

• الاتفاقيات الدولية

- الاعلان العالمي لحقوق الانسان المرسوم رئاسي رقم 442/20 الموافق 20 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري ، المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 82 .

- الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية المنعقدة عام 1966. : الدستور الجزائري سنة 1996 الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 08 ديسمبر 1996 المعدل والمتمم بالقانون رقم 01/16 المؤرخ في 06 مارس 2016.

القوانين

- قانون رقم 2017-07 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1438 الموافق 27 مارس 2017 يعدل ويتم الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

- قانون رقم 18-06 مؤرخ يوم 10 جوان 2018 يتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية جريدة رسمية رقم 34 سنة 2018

الأوامر

- الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ، الجريدة الرسمية، العدد 48 الصادرة في 10 جوان 1966 معدل ومتمم

• الأمر 66-156 المؤرخ في 08 يونيو 1996 المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم ، لاسيما بالقانون رقم 14-01 المؤرخ في 4 فبراير سنة 2014.

- أمر رقم 04/20 مؤرخ في 11 محرم 1442 الموافق 30 غشت 2020 يعدل ويتم الأمر 155/66 المؤرخ 08/06/1966 المتضمن القانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 51.

الاجتهادات القضائية:

-قرار الغرفة الجزائرية الثانية للمحكمة العليا، الصادر بتاريخ 12/07/1988 ، ملف رقم 48-744 ، المجلة القضائية ، العدد 03 ، سنة 1990.

• ، قرار الغرفة الجزائرية الأولى في الطعن للمحكمة العليا، صادر يوم 10 جويلية 1984، رقم 38.611 المجلة القضائية ، العدد الأول، سنة 1985 .

ثانيا: المراجع

- الكتب :

- 01- إبراهيم بلعليات، أوامر التحقيق المستأنفة أمام غرفة الاتهام، مع اجتهاد المحكمة العليا - دراسة علمية تطبيقية -، دار الهدى ، عين مليلة ، 2004.
- 02- أحسن بوسقيعة ، التحق القضائي، (د) ، دار الحكمة ، للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1993.
- 03- أحمد الشافعي ، البصل في قي . ج المعدل والمتمم ، - دراسة مقارنة - ، ط 4، دار هومة ، الجزائر، 2007.
- 04 - أحمد المهدي و اشرف الشافعي، التحقيق الجنائي الابتدائي وضمانات المتهم و حمايتها (د ط) دار الكتب القانونية مصر 2005 .
- 05- أحمد غاي ،ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية ،(د ط) دار هومة ،بوزريعة ،الجزائر، 2003 .
- 06- الوجيز في تنظيم و مهام الشرطة القضائية ،ط5، دار هومة ،الجزائر , 2006.
- 07- التوقيف للنظر ،الطبعة الأولى ،دار هومة ،الجزائر ، 2011 .
- 08 - أحمد فتحي سرور ،الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية (د ط) ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،1985.
- 09 - ،القانون الجنائي الدستوري ،ط 4 ،دار الخروق ،القاهرة مصر ، 2006 .
- 10- أحمد شوقي الشلقاني ،مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري ،الجزء الثاني ،ديوان المطبوعات الجامعية، (د ط)، الجزائر ،1989.
- 11- أحمد محيو ،المنازعات الإدارية، ط5 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2005.

- 12- إسحاق إبراهيم منصور ،المبادئ الأساسية في ق...ج المعدل والمتمم ،الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1982.
- 13- إيهاب عبد المطلب ،بطلان إجراءات الاتهام و التحقيق ،ط1، (د دن) (د بن)، 2009 .
- 14- بارش سليمان ،شرح قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم ،الجزء الأول ،الطبعة الأولى ،دار هومة ،الجزائر 2007 .
- 15 - جلول شيتور ،ضمانات عدم المساس بالحرية الفردية، (د ط) ،دار الفجر للنشر و التوزيع ،الجزائر ، 2006 .
- 16- جمال جرجس مجلع تاوضروس ،الشرعية الدستورية لأعمال الضبطية القضائية ، (دط) ،النسر الذهبي للطباعة ،عابدين مصر 2006 .
- 17- جيلالي بغدادي ،التحقيق - دراسة مقارنة نظرية و تطبيقية- ، (د ط) ،الديوان الوطني للأشغال التربوية ،الجزائر 1999.
- 18- حسن الجوخدار ،التحقيق الابتدائي في قانون أصول المحاكمات الجزائية ،- دراسة مقارنة - ،الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2008 .
- 19 - حسن ربيع ،الإجراءات الجنائية في التشريع المصري ،الطبعة الأولى ،(د دن)، القاهرة ، 2001، .
- 20- حسن شبيبت خوين، ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية ،(د ط)، 1998 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، (د ب ن)، 2010.
- 21- حسن صادق المرصفاوي ،شرح قانون الإجراءات و المحاكمات الجزائية (د ط) ومنشورات جامعة الكويت 1970 .
- 22- أصول الإجراءات الجنائية (د ط) ،الناشر منشأة المعارف و الإسكندرية ،1982 .

- 23- أصول الإجراءات الجنائية, في المحقق الجنائي ،منشأة المعارف ،(د ط)، الإسكندرية، 1990.
- 24- حسيبة محي الدين ،ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية ،دراسة مقارنة ،(د ط) ،دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ،2011 .
- 25- درياد مليكة ،ضمانات المتهم أثناء التحقيق الإبتدائي في ظل قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الجزائري ،ط1، منشورات عشاش، الجزائر، 2003 .
- 26- رؤوف عبيد ،المشكلات العملية الهامة في الإجراءات الجنائية ،الجزء الأول ،ط 3 دار الفكر العربي ،القاهرة، (دت ن) .
- 27- سليمان عبدا لمنعم ،أصول الإجراءات الجزائية في التشريع و القضاء و الفقه ،ط 2 ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت 1999.
- 28- طاهري حسين وعلاقة النيابة العامة بالضبطية القضائية - دراسة مقارنة - ،(د ط)، دار الهدى ،عين مليلة ،الجزائر (ذت ن) .
- 29- عبد الحميد أشرف ،القانون الجنائي و الإحالة الجنائية في القانون المقارن، (د ط)، دار الكتاب الحديث، مصر، 2010.
- 30- عبد الحميد الشورابي ،ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي ،(د ط) ،منشأة المعارف ،الإسكندرية ،1996.
- 31- عبد الرحمان خلفي ،محاضرات في قانون الإجراءات ج ،(د ط) دار الهدى ،بجاية 2010.
- 32- عبد الرحمان توفيق أحمد ،شرح قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم ،الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن وسنة 2011 .
- 33- عبد الفتاح مراد ،التحقيق الجنائي التطبيقي ،(د ط)، (د دن)، مصر، سنة 1995 .
- 34- عبد العزيز سعد ،(دب ن)، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم، (د ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب ،1991 .

- 35- ، أبحاث تحليلية في قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم، (د ط)، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009 . 36- عبد القادر قهوجي، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، (د ط)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007.
- 37- عبدا لله أوهابيه، ضمانات الحرية الشخصية أثناء البحث التمهيدي - الاستدلال - الطبعة الأولى الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2004.
- ، شرح قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم - التحقيق و التحري - (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2004.
- ، شرح ق.ج.ج المعدل والمتمم - التحقيق و التحري - طبعة منقحة و مزيدة، دار هومة، الجزائر، 2015 .
- 40- علي جروة، الموسوعة في الإجراءات الجزائية في التحقيق القضائي، المجلد الثاني، (دب ن)، سنة 2006 .
- 41 - عمر فخري الحديثي وحق المتهم في محاكمة عادلة- دراسة مقارنة -، (د ط) دار الثقافة للنشر و التوزيع، (د ب ن)، 2010.
- 42- غسان مدحت الخيري، أصول التحقيق الابتدائي كحق من حقوق الإنسان، ط1، دار الراية للنشر و التوزيع، 2011.
- 43- فيصل العيش، شرح قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بين النظري و العلمي، (د ط)، دار البدر للطباعة و النشر و التوزيع، (د ب ن)، 2008 .
- 44- مأمون محمد سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري (ط)، دار الفكر العربي، القاهرة 1988 .
- 45- محمد حزيط، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الجزائري، ط 3، دار هومة، الجزائر، 2006.

- 46- محمد حزيط ، قاضي التحقيق في التنظيم القضائي، ط3، دار هومة، الجزائر، 2010.
- 47- محمد علي سالم عياد الحلبي، ضمانات الحرية الشخصية أثناء التحري والاستدلال في القانون المقارن، (د ط)، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1981.
- 48- محمد علي سالم عياد الحلبي، اختصاصات رجال الضبط القضائي ، ط 2، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1982.
- 49- محمد سعيد نمور ،أصول الإجراءات الجزائية ،(د ط) ،دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان 2005 .
- 50- محمد شريف بسيوني و عبد العظيم وزير الإجراءات الجنائية في النظم القانونية العربية و حماية حقوق الإنسان, ط1، دار العلم للملايين و بيروت، 1995.
- 51 - محمد محدة ، ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية ،الجزء الثاني ،الطبعة الأولى ،دار الهدى وعين مليلة ،الجزائر، 1991-1992.
- 52- ضمانات المتهم أثناء التحقيق، الجزء الثالث ،الطبعة الأولى ،دار الهدى ،عين مليلة الجزائر، 1991-1992.
- 53- محمود محمود مصطفى ،الإثبات في المواد الجنائية في القانون المقارن ،التفتيش و الضبط ،الطبعة الأولى ،مطبعة جامعة القاهرة ،القاهرة، 1978.
- 54- مروة نصر لدين ،محاضرات في الإثبات الجنائي ،الكتاب الأول ،ج2، (د ط)، دار هومة ،الجزائر، 2004.
- 55- مصطفى يوسف ،الحماية القانونية في مرحلة التحقيق، (د ط) ،دار النهضة العربية ،القاهرة مصر، 2007 .
- 56- معراج جديدي الوجيز في الإجراءات الجزائية مع التعديلات الجديدة ،(د ط) ،(د دن)، الجزائر، 2004 .

57- منير عبد المعطي، التلبس بالجريمة، (د ط) دار العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 2000.

58- مولاي ملياني بغداددي و شرح قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم في التشريع الجزائري، ط 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، سنة 1992 .

59- نبيه صالح، الوسيط في شرح مبادئ الإجراءات الجزائية - دراسة مقارنة-، الجزء الأولى، (د ط)، (د دن)، القدس، 2004 .

60- نصر الدين هنوني و دارين يقده، الضبطية القضائية في القانون الجزائري، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2009 .

61- ياسر الأمير فاروق، مراقبة الأحاديث الخاصة في الإجراءات الجزائية، ط1، دار المطبوعات الجامعية، جامعة القاهرة، 2009.

الأطروحات والمذكرات

1 - أطروحات الدكتوراه :

• عمارة فوزي، قاضي التحقيق، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، 2010 /2009 .

2 - مذكرات الماجستير :

. ذناب أسيا، الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010 /2009.

• زهرة غضبان، تعدد أنماط العقوبة و أثره في تحقيق الردع الخاص للمحكوم عليه، مذكرة ماجستير، باتنة، 2013 /2012 .

• سلطان محمد شاكر، ضمانات المتهم أثناء مرحلة التحريات الأولية، مذكرة ماجستير، باتنة، 2013.

• شيخ قويدر، رقابة غرفة الاتهام على إجراءات التحقيق الابتدائي، مذكرة ماجستير، سعيدة، 2013/2014 .

• مسوس رشيدة، استجواب المتهم من طرف قاضي التحقيق، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، باتنة، 2005.

المقالات العلمية :

1- تسريات ميلود، محاضرة أقيمت بمجلس قضاء قالمة بعنوان: (أساليب البحث والتحري الخاصة وإجراءاتها وفق ق.ج المعدل والمتمم الجزائري).

2- زوزو هدى، (التسرب كأسلوب من أساليب التحري في ق.ج المعدل والمتمم الجزائري)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، جوان 2014.

3- شويفر يوسف، (التسرب كأسلوب التحري والتحقيق والإثبات)، مجلة المستقبل، مدرسة الشرطة (طبيي العربي)، سيدي بلعباس، 2007.

4- عباس زواوي . (الحبس المؤقت و ضماناته في التشريع الجزائري)، مجلة المنتدى

القانوني ، العدد 5 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة.

5- علاوة هوام، (التسرب كآلية للكشف عن جرائم في القانون الجزائري)، مجلة الفقه والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.

6- فوزي عمارة، (اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والنقاط الصور والتسرب كإجراءات تحقيق قضائي في المواد الجزائية)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 33، جوان 2010.

7- فيصل رمون، (الحماية الإجرائية لحقوق الإنسان أمام قاضي التحقيق)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 13، جوان 2015 .

8- محمد سامي النبراوي، (أهمية الاستجواب البوليسي)، مجلة كلية الشرطة، العدد 15?1969.

9- محمد فاروق عبد الحميد كامل، (القواعد الفنية الشرطية للتحقيق والبحث الجنائي)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1999.

10- مروك نصر الدين، (مبدأ مشروعية الدليل الجنائي)، موسوعة الفكر القانوني، العدد 05.

- المداخلات :

مصطفى راضي ، (تحد جديد أمام الأجهزة الأمنية) ، مؤتمر حول الجرائم المستحدثة، القاهرة، أكتوبر 2011.

و المواقع الالكترونية :

1- حمودي ناصر، محاضرات ألقيت في جامعة البويرة بعنوان قضاء التحقيق في ق.ج المعدل والمتمم، دفعة 2012 / 2014 .

dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/3337/1/mas%20instr1.doc

تاريخ الدخول: 2019/03/27 :

- محمد سويدي ، المراقبة الالكترونية كبديل للعقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة ، مجلة القانوني ، العدد 397، جامعة عبد الملك السعدي، طنجة المغرب.

<http://www.alkanounia.com/-t518.html#.WQ3QUE U1 IX>

تاريخ الدخول: 2019/04/26.

الفهرس

إهداء

شكر

1..... مقدمة

6..... الفصل الأول : للضمانات الحرية الشخصية في مرحلة التحقيق الابتدائي

7..... المبحث الأول: الضمانات الإجرائية للتحقيق الابتدائي

9..... المطلب الأول : احترام ضوابط الاختصاص في مرحلة التحقيق

10..... الفرع الأول: الاختصاص الإقليمي

11..... الفرع الثاني: الاختصاص النوعي

الفرع الثالث: ضمانات الرقابة على الضبطية القضائية ومسؤولية أعضائها اثناء التحقيق

12.....

12..... الفرع الرابع: ضمانات الرقابة على الضبطية القضائية

15..... المطلب الثاني: ضمانات رقابة على الضبطية القضائية

18..... المبحث الثاني: الضمانات الإجرائية الخاصة

19..... المطلب الأول: عند اعتماد أسلوب التحري العادي

19..... الفرع الأول : ضمانات الإجراءات المقيدة لحرية التنقل

26..... الفرع الثاني :ضمانات الإجراءات الماسة بحرمة الحياة الخاصة

36..... المطلب الثاني: عند اعتماد أسلوب التحري الخاص

36..... الفرع الأول: في حالة التلبس

- 46..... الفرع الثاني: حالة التحري عن بعض الجرائم المستحدثة
- 50..... الفرع الثالث: في حالة الإنابة القضائية.
- 53..... الفصل الثاني : ضمانات الحرية الشخصية في مرحلة التحقيق القضائي.
- 54..... المبحث الأول: الضمانات الإجرائية العامة
- 55..... المطلب الأول: الحياد والاستقلالية.
- 55..... الفرع الأول: الحياد
- 57..... الفرع الثاني: استقلالية قاضي التحقيق
- 59..... المطلب الثاني: السرية و التدوين.
- 59..... الفرع الأول : سرية التحقيق القضائي
- 62..... الفرع الثاني: التدوين
- 64..... المبحث الثاني : الضمانات الإجرائية الخاصة
- 64..... المطلب الأول: أمام قاضي التحقيق
- 65..... الفرع الأول: إجراءات جمع الأدلة
- 74..... الفرع الثاني: ضمانات الأوامر القضائية.
- 92..... المطلب الثاني: ضمانات الحرية الشخصية أمام غرفة الاتهام
- 93..... الفرع الأول : باعتبارها درجة ثانية للتحقيق
- 94..... الفرع الثاني: باعتبارها جهة استئناف

99.....	خاتمة
104.....	قائمة المراجع

ملخص مذكرة الماستر

نستخلص أن المشرع وفر حماية جزائية نسبية لضمانات الحرية الشخصية خلال مرحلتي التحقيق الإبتدائي و التحقيق القضائي متجسدة من خلال القيود الإجرائية المكبلة الكل جهة المكلفة بجمع الاستدلالات و الجهة المكلفة بالتحقيق أثناء مباشرتهما لمهامهما، وكذلك إذا تم إتباع إجراءات التحقيق من خلال ممارسته في حدود الشرعية الإجرائية فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى سلامة الإجراءات ومن ثم سلامة المحاكمة وتجسيدها لمبدأ العدالة وتحقيق التوازن بين المجتمع والمتهم.

الكلمات المفتاحية :

1- الحرية الشخصية 2- التحقيق البتدائي 3 - التحقيق القضائي

Abstract of The master thesis

We conclude that the legislator provided relative penal protection to guarantees of personal freedom during the stages of the preliminary investigation and the judicial investigation embodied through the procedural restrictions that bind all the party charged with collecting inferences and the party charged with the investigation while carrying out their tasks, and also if the investigation procedures are followed through its exercise within the limits of procedural legitimacy, then This would lead to the integrity of the procedures and thus the integrity of the trial and its embodiment of the principle of justice and achieving a balance between society and the accused.

key words :

1- Personal freedom 2- Preliminary investigation 3- Judicial investigation